الصادق النيهوم

الحديث عن المرأة والديانات



مكتبة النيهوم
سلسلة الدراسات:(1)



بسم الله الرحمن الرحيم

" إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ " [فاطر\35]

منتدى ليبيا للجميع منارة للتعريف بمفكري ليبيا

http://www.libyaforall.com

إن الإرادة و الرغبة هما جناحا الإنجازات العظيمة [هيغل]

عبد الله علي عمران

ALmotanabby2002@yahoo.com

الصادق النيهوم

الحديث عن المرأة والديانات

مكتبة النيهوم
سلسلة الدراسات: (1)



الحديث عن المراة والديانات

مكتبة النيهوم

سلسلة الدراسات(1)

الصادق النيهوم



Email: talabooks@hotmail.com

المانيا ــ الجماهيرية العظمى



ص. ب. 13/5752 ر. ب. 2070 1103

بيروت – لبنان

Email: arabdiffusion@hotmail.com

الطبعة الأولى 2002

تعريف

يظل الصادق النيهوم كاتباً يثير الاهتمام لدى القارئ، ومنذ وفاته أواخر سنة 1994، وعديد القرّاء في وطنه ليبيا، وباقي المنطقة العربية، يتساءلون عن نتاجه الأدبي والفكري الذي تركه ويتطلعون إلى نشره ضمن مجموعات كاملة.

فالنيهوم كان كاتباً غير عادي، وقد أثارت كتاباته، طيلة حياته، ـ وربما ما تزال في تقديرنا ـ أصداء ستتردد لفترة طويلة. وإحساساً بقيمة هذا الكاتب وعطائه الغزير. ورغم خطوط الالتقاء أو التقاطع معه، وهو أمر طبيعي في كل الأحوال ينشأ عن الفن الأصيل على الدوام، بادرت (دار تالة) إلى تجميع نتاج النيهوم المتناثر في عديد الصحف والدوريات، سواء في ليبيا أو خارجها. مما لم يسبق إصداره، بعد الاتفاق مع ورثته، ونشره في سلاسل تحوي أعماله كافة ورأت أن تطلق عليها اسم (مكتبة النيهوم) وفقاً للآتي:

1 ـ سلسلة الدراسات: وتتوخى نشر كل الدراسات الأدبية والفكرية والنقدية.

2 ـ سلسلة المقالات: وتتوخى نشر مقالاته موزعة حسب المواضيع والقضايا التي تطرقت إليها من أدبية واجتماعية وسياسية.

3 ـ سلسلة القصص: وتتوخى نشر مجموعة القصص والحكايات.

4 ـ سلسلة الحوارات: وتتوخى نشر الحوارات واللقاءات المختلفة التي أجريت معه سواء كانت في الصحافة أو في الإذاعة ـ مرئية ومسموعة ـ.

5 ـ سلسلة التراجم: وتتوخى نشر كامل الأعمال التي قام بترجمتها من لغتها الأصلية إلى العربية سواء كانت كتباً أو فصولاً من كتب، أو مقالات وغيرها.

وهذا المشروع (مكتبة النيهوم) الذي تفخر (دار تالة) بتقديمه إلى القارئ العربي، سيبيّن دون شك، عن إبداع النيهوم المتنوع، عن تجربته وشخصيته، عن أحلامه ورؤاه الفتية والإنسانية، كما سيتيح في نفس الوقت، الفرصة كاملة لمختلف المهتمين بفكرنا العربي المعاصر والباحثين والنقّاد لدراسته وقراءته بعين علمية ناقدة، وذلك ـ في رأينا ـ من أهم خطوات اكتمال هذا المشروع وتحقيق غايته المرجوة.

(دار تالة)

1

هذه دراسة موجزة، أتمنى أن تتاح لي الفرصة لكي أتعرف على نتائجها في نهاية المطاف، دون أن أتورّط في إثارة سخط أحد. ودون أن أتسبب في جرح مشاعر أي من رجال الدين الفضلاء. فأنا أزمع أن أتعامل هنا مع بعض النصوص الدينية عبر تاريخ الديانات الكبرى.. وأزمع أن أقوم بدراسة مقارنة حول موضوع رئيسي مشترك وقد ارتكبت بضعة أخطاء ـ يساء فهم مصدرها ـ وقد يعتبر أحد ما أنني أقوم بذلك متعمداً لأية أغراض خفية. ولكن سأقول هنا لآخر مرة إنني لا أهدف إلى شيء بقدر ما أريد أن أعرف كيف حدثت الأشياء في البداية.. ولماذا تطورت.

أريد أن أعرف كيف نظرت الديانات السماوية إلى المرأة، وكيف عاملتها عبر ثلاثة آلاف عام، وماذا قال الأنبياء عنها، باعتبار أن الكتب المقدسة هي المرجع الوحيد المعترف به لهذا التاريخ المعقد، وأريد أن أقرر لنفسي ـ وبصورة نهائية ـ قيمة الدراسات التي تقوم بها الجامعات في أوروبا لموقف المرأة في

الإسلام خاصة، فقد خيّل إليّ أنني أستطيع أن أعرف ذلك بطريقة أفضل إذا أتيحت لي الفرصة لمعرفة موقف المرأة في اليهودية والمسيحية باعتبار العهد القديم والجديد مرجعين حقيقيين للدراسة.

وأنا لا أرغب في أن أحقق شيئاً من وراء ذلك، سوى أن أضع في النهاية صورة بسيطة صغيرة لتاريخ الديانات والمرأة، كما حدّث ذلك التاريخ، كما ترويه الأديان نفسها، دون أية إضافات فردية، فالدراسة المقارنة لا تحتمل غير ذلك، ولا يمكن أن تحقق أهدافها إذا أصرّت على الحياد.

فلنرَ الآن ماذا تقول التوراة عن خلق حواء بعد أن قدّمت التفاحة لآدم وأغرته بأكلها:

«وقال لها الرب: سأضاعف آلامك وأحزانك مضاعفة كبيرة.. وستلدين الأطفال بالآلام وحدها.. وستكون حياتك خاضعة لمشيئة زوجك.. وسوف يظلّ زوجك حاكماً عليك».

وهذه أول إشارة إلى حادثة الولادة باعتبارها عقاباً للمرأة، وهي آخر إشارة أيضاً فقد تفادى الإنجيل ذكرها كلية، فيما اعتبرها القرآن نعمة الخلق ذاته ومدح المرأة من أجلها. ومن الواضح أن التوراة قد أدانت المرأة بصورة نهائية، وقررت عقابها ـ على ارتكاب المعصية الأولى ـ بأن تكون (تابعة) للرجل، وقد تمثل ذلك العقاب في النهاية عندما بدأت التوراة تحدّد فرائض الزواج وفرائض الاغتسال على اليهود، فأشارت إلى المرأة باعتبارها أكثر دنساً من الرجل وحدّدت طهارتها على هذا النحو المتشدّد:

«وقال الرب: وإذا اعترى المرأة غسول، وكان ذلك الغسول في المرأة دماً، تعزل وحدها سبعة أيام، وكل من يمسّها يظل دنساً

المرأة ـ أثناء فترة الحيض ـ تكون عرضة فعلاً لكثير من الفيروسات الخطرة المعدية، وأن تقديم القربان مجرد رمز لشكر اللّه على النجاة، وأن فترة الأسبوع احتياط آخر للنظافة.. فإن ذلك كله لا يتحقق قط بالنسبة للرجل، وتظل الفكرة ذاتها غير واضحة، وقد أشار القرآن إلى تأويل التوراة باعتبار أنه عمل حدث داخل هياكل الأحبار.. واضطر كثير من المترجمين ـ ومنهم ويلم تندال نفسه ـ إلى محاولة الدفاع عن أصالة التوراة دفاعاً معقداً، ولكن المشكلة تبقى بعد ذلك في غموض الأفكار العامة الرئيسية داخل اطار الفرائض التي لا يمكن أن تستغني عن الوضوح الكلي.. وقد قال القرآن:

﴿سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ومن يبدل نعمة اللّه من بعد ما جاءته فإن اللّه شديد العقاب﴾

وهذا تفسير كامل يمكن إثباته بدراسة العهد القديم ذاته، ولكن أريد أن أمضي أولاً لاستكمال الحديث عن مشكلة الاغتسال التي تطلبها التوراة من المرأة فقد تحددت السبعة أيام الأولى باعتبارها (أسبوع الغسول وطهارة الطفل إذا كان ولداً)، ثم تضيف التوراة:

«وتظل المرأة في فترة غسولها بالدم ثلاثاً وثلاثين يوماً، ولا تمس شيئاً مقدساً، ولا تدخل المعبد حتى توفي أيام تطهرها، أما إذا أنجبت بنتاً، تظل دنسة أسبوعين، وتظل في فترة تطهرها ثلاث عشرينات وستة أيام.

وإذا أوفت أيام تطهرها سواء أنجبت ولداً أو بنتاً، تقدم خروفاً عمره عام ضحية محروقة، ويمامة أو فرخ حمام تكفيراً عن الخطيئة، إلى باب الهيكل».

والعودة إلى ذكر القربان تحدد اعتبار المرأة مسؤولة عن المعصية الأولى وقد زادت فترة التطهر ـ إذا كان المولود أنثى ـ ستة وعشرين يوماً. وزاد أسبوع التطهر أسبوعاً آخر نتيجة لإدانة المرأة بالخطيئة، واعتبرت الأنثى أكثر دناسة من الرجل، ثم تحدّد ذلك بمقدار النصف.

وحرّمت التوراة على المرأة دخول المعبد أثناء فترة النفاس، لأن القرار سبق أن صدر باعتبار الحمل نفسه مقصوراً على المرأة. فالإثم طبقاً للتوراة بصورة عامة يظل دنساً حتى أيام الكفارة، وفترة النفاس ـ التي تمتد بين أربعين يوماً وستة وستين يوماً ـ تظل فترة غير مطهرة رغم انقطاع الدم كلية، فالأمر لا يقاس بما يحدث داخل الإنسان نفسه، بل بما يحدّده النص الديني طبقاً لقرار الإدانة، وذلك يعني أن المرأة مسؤولة عن الخطيئة الأولى، وأن عقابها تحدد في نقطتين:

الأولى: أن تظل محكومة من قبل الرجل، وتحدد التوراة الرجل بالزوج أو الأب أو ولي الأمر.

والثانية: أنه قد حكم عليها (بواجب الولادة) ثم اعتبر ذلك الواجب نفسه نجاسة يجب التطهر منها طبقاً لنوع المولود.

وقد تحدّد خضوع المرأة لسلطان الرجل بطريقة مشددة، ونصّت التوراة على أن المرأة لا يحق لها حتى أن (تأخذ على نفسها نذراً) إلا إذا وافق الرجل المسؤول عنها:

«وإذا أخذت امرأة نذراً على نفسها أمام الرب. وأوثقت نفسها برباط، فيما هي تعيش في بيت أبيها وسمعها أبوها تأخذ العهد على نفسها وأبدى لها رضاه.. فإن الرب يتقبل نذرها ويصير الرباط الذي ربطت به نفسها ملزماً، ولكن إذا لم يسمح لها أبوها

عندما تأخذ نذراً على نفسها فإن الرب لا يتقبل أياً من عهودها ولن يصير الرباط الذي ربطت به نفسها ملزماً وسوف يغفر لها الرب لأن أباها لم يسمح لها.

وإذا كان لديها زوج وسمعها تأخذ نذراً على نفسها أو تعلن حلفة من بين شفتيها بحيث تربط نفسها وأبدى لها رضاه في اليوم الذي أخذت فيه النذر على نفسها فإن الرب يتقبل نذرها ويصير الرباط الذي ربطت به نفسها ملزماً. ولكن إذا لم يسمح لها زوجها في اليوم الذي أخذت فيه النذر على نفسها ذاته يجعل نذرها وحلفتها غير نافذين، وسوف يغفر لها الرب.

وكل نذر.. وكل حلفة يجعلها زوجها مقبولة أو يجعلها زوجها غير نافذة وسوف يغفر لها الرب».

ومن الواضح أن تفسير النص لا يمكن أن ينتج أية منافذ حقيقية أمام المرأة باعتبار أن خضوعها للرجل قد صار كلياً ومحدداً طبقاً لنص ديني لا جدال في قدرته على التأثير، وقد أفرغ المفسرون جهدهم لحصر (فعالية النذر) داخل قيمته الاقتصادية على أساس أن المرأة حرّة ما دامت تعول نفسها، ولكن هذا التفسير لا يطابق النص ويجب استبعاده هنا، فالمشكلة ليست مجرّد افتراض اقتصادي الغرض منه تحرير (الرجل) من نذر المرأة بل هي مشكلة أخلاقية في الدرجة الأولى باعتبار أن المرأة تابع لإرادة الرجل، ومخلوق غير متكامل في ذاته إلا بشرط خضوعه لهذه الإرادة. فالنذر ليس بالضرورة نذراً بإنفاق بعض المال بل هو مجرد رمز للرغبة في حمل المسؤولية التي يعنيها النذر، وربط قبوله بموافقة الرجل مجرد رمز آخر لعدم الثقة في المرأة وحدها باعتبار أنها لا تعرف حدود قدرتها. وأنها عرضة

لاتخاذ خطوات متهوّرة طائشة إلا إذا تقدم الرجل لإحكام مراقبة هذه الخطوات.

وهذا ما سوف يتطور بعد ذلك ليكون عماد قانون (الوصاية) على أموال النساء وممتلكاتهن الذي استعارته الكنيسة الكاثوليكية أربعة قرون كاملة، وصادرت عن طريقه آلافاً من ممتلكات النساء الوحيدات، مدعية أن الكنيسة وحدها هي التي تملك الحق في إدارة هذه الممتلكات، وقد أشار (ماركوفكش) ـ وهو مستشرق من بولندا ـ إلى قول القرآن:

﴿من الذين هادوا يحرّفون الكلم عن مواضعه﴾

باعتبار أن هذا التحريف قد حدث بصورة مؤكدة في مسألة قبول النذر، وأن النص الأصلي لم يكن يعني المرأة، بل كان يعني (القاصر) سواء كان امرأة أو رجلاً.

وأنا أعتقد أن التحريف قد حدث هنا، كما حدث في كثير من المواضيع الأخرى. ولكنني لا أستطيع اعتبار هذا التحريف غير أصيل، فليس مما يعنيني أن يكون النص مختلقاً أو أصلاً في ألواح الأحبار، لأنني لا أنوي أن أعامل النص من ناحية قيمته الدينية بل أريد أن أدرسه باعتبار قدرته على التأثير داخل نطاق المجموعة، وكيف غيّر ذلك من موقف المرأة اجتماعياً، فالنص يستمد قيمته هنا من مصدره الديني باعتبار أنه قانون ينظم العلاقات داخل مجتمع اليهود، وباعتبار أنه وثيقة كاملة لتاريخ العلاقة بين المرأة وبين الرجل داخل هذا المجتمع، ومن الواضح أن النص يؤدي مهمته بطريقة واضحة.. فلنواصل البحث في هذا الاتجاه الآن.

2

.. ولنحاول أن نرى ما إذا كان في وسع التوراة أن تمدّنا بصورة واضحة عن موقف الرجل تجاه المرأة طبقاً للنص الديني نفسه، فإن ذلك أكثر أهمية من سواه، باعتبار أن هذين المخلوقين معاً ضروريان لتكوين الوحدة المنتجة للحياة.

وقد اعتبرت التوراة مهمة المرأة في إنجاب الأطفال كفّارة عن الخطيئة الأولى التي حدثت في الجنة، ومن الواضح أن مسؤولية تلك الخطيئة قد وضعت كلها فوق عاتق المرأة، والنص الديني يبدأ بخطابها ـ لأول وآخر مرة في التوراة ـ قبل الرجل مشيراً إلى إدانتها بالإثم، وإذا كانت (الحيّة) قد اعتبرت ملعونة لأنها قامت بخداع حواء، فإن حواء نفسها قد استحقت العقاب لأنها كانت (جسر) الخطيئة إلى آدم، وهذا كله يبدو على الطرف الآخر لما جاء في القرآن، فالخطيئة الأولى اقترفها آدم، والنص القرآني صريح في هذا الشأن:

﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلاّ إبليس أبى فقلنا يا آدم إن هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى.

إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى، وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى. فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلّك على شجرة الخلد وملك لا يبلى، فأكلا منها فبدت لهما سوآتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وعصى آدم ربه فغوى﴾.

فالمعصية اقترفها آدم، ولكن زوجته أشركت في العقاب باعتبار أنها مكمل للوحدة المنتجة على الأرض، ومسؤولية ذلك الإثم احتملها آدم وحده طبقاً للنص القرآني، وقد حاول (لودفيج فينتر) ـ وهو مترجم ألماني غير أمين ـ أن يترجم هذا النص كله باعتبار أن (آدم) هو الأنثى لكي يتمكن من متابعة التوراة معتقد أن النبي محمد لم يكن يحسن التمييز بين الأسماء غير العربية، وأنه خلط بين الأنثى والذكر، وقد نسي المستشرق كلية أن اللغة العربية ـ بعكس كل اللغات الأوروبية ـ قادرة على إظهار التذكير والتأنيث في الفعل والاسم على السواء، وأن الفعل ﴿**وعصى آدم ربه**﴾ يدل على أن الفاعل مذكر بغض النظر عن الاسم نفسه.

ومن ناحية أخرى، فإن القرآن يختلف عن التوراة في نقطة جوهرية بالنسبة لتفسير النص على أساس أنه نص رمزي، فالتوراة تسمي (الشجرة المحرّمة) شجرة المعرفة، بينما يسمّيها القرآن (شجرة الخلد) أو شجرة الحياة، وذلك يعني أن الإنسان ـ طبقاً للتوراة ـ قد نجح في أن ينال شيئاً لم يكن (الرب) يريده أن يناله، وهو المعرفة والتمييز بين الخير والشر، وأنه فعل شيئاً ضد إرادة ذلك الرب واحتفظ به، فالخطيئة أثمرت ثمرة طيبة على أي حال.

أما القرآن، فإنه إذ يسمي تلك الشجرة (شجرة الخلد) فإنه

يشير إشارة واضحة إلى أن الخطيئة لم تؤت ثمارها، لأنها لا تستطيع أن تؤتي ثمارها ضد إرادة اللّه ولذا فإن الإنسان ما زال يموت رغم أنه أكل من شجرة الخلود، وأن الإنسان لم ينل شيئاً من وراء خطيئته سوى العقاب، لأن إرادة اللّه أكبر من أي شيء يفعله الإنسان.

وهذا يذكر المرء بأسطورة بروميثيوس، الذي سرق النار، رغم أرباب الأولمب، وأوقدها على الأرض ضد إرادتهم فإن التوراة ترى الخروج من الجنة على هذا الأساس، وقد قام (النضال) بين بروميثيوس وبين الآلهة وانتهى بحصول الإنسان على النار، كما انتهى (النضال) في الجنة بحصول الإنسان على (المعرفة)، أما القرآن فقد قرر طرد الإنسان من الجنة باعتباره عاصياً، وقرر أن طرده قد تمّ بإرادة أكبر من أن يحقق الإنسان أي كسب من وراء عصيانها.

ونقطة الخلاف ـ كما هو واضح ـ جوهرية بالنسبة للكتابين المقدسين ولا يمكن أن يلتقيا في أي نقطة حول هذا الموضوع بعد ذلك، ولذا فإنه من الواجب أن أقرر هنا مرة أخرى، أن اعتبار المرأة مسؤولة تجاه ارتكاب الخطيئة الأولى هي نقطة البداية للبحث القادم في نظرة العهد القديم والجديد إلى المرأة. وقد ترتب على ذلك أن اعتبر (الحمل) عقاباً للمرأة على عصيانها، وأصبحت (فترات الحيض) نجاسة يجب التطهر منها، ونظرت التوراة إلى ولادة (البنت) باعتبار أنها نجاسة تستحق فترة أطول للتطهر، أقل حدّ لها شهران وستة أيام، ثم حرّمت التوراة على المرأة دخول المعبد أو الاقتراب من الهيكل أو لمس قدس الأقداس إلاّ إذا تخلصت من كل آثار الحمل وما يتعلق به. وفي مقابل

ذلك قرّر القرآن أن قيام المرأة بمهمة الحمل يوجب طاعتها على باقي أفراد الأسرة، ووصف الحمل نفسه باعتبار أنه مهمة نبيلة لتجدد الحياة في طريق أكثر صلاحاً:

﴿هو الذي خلقكم من نفسٍ واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها فلما تغشاها حملت حملاً خفيفاً فمرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحاً لنكونن من الشاكرين﴾.

ثم قرر النص القرآني أن فترة الحيض ليست نجاسة ولكنها أذى، وهذه نقصة فاصلة: (فالأذى) يحدث في الجسد، أما (النجاسة) فتحدث في الجسد والروح معاً.

وقال قال القرآن:

﴿ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾.

فالأمر باعتزال النساء يشمل التحذير من الأذى الجسدي الذي تسببه المادة المفرزة، وهو أذى يصيب المرأة والرجل على السواء، دون أية إشارة خاصة إلى حالة النجاسة التي تعتبرها التوراة سبباً في وجوب التطهر.

وفكرة التطهر ذاتها فكرة فاصلة أخرى بين النصين المقدسين، فبينما ترتبط الطهارة في التوراة بالزمن (سبعة أيام فما أكثر)، وبالاغتسال (غسل الجسد والملابس في الماء)، وبتقديم القرابين (حمامتين على الأقل)، تظل تلك الفكرة في القرآن شيئاً بالغ التجرّد والسمو لا يرتبط بالزمن ولا الاغتسال ولا القرابين، بل يخضع لشيء واحد جوهري في القرآن كله وهو النية في التطهر، وقد تمثل ذلك في فكرة (التيمم) التي انفرد بها القرآن عن باقي النصوص المقدسة.

فالغسل بالماء واجب حيثما كان ذلك ممكناً، ولكن التطهر لا يرتبط بالغسل وحده لأن (تجرده) يقع فوق نطاق مادة الماء، ولذا فقد قال القرآن:

﴿وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد اللّه ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون﴾.

ومن الواضح أن التيمم مجرد تجسيد للنية ذاتها، وأن المرأة لم تستثن لأي سبب يختص بطبيعتها كامرأة.. فيما حددت التوراة فرائض التطهر بالنسبة لها على هذا الأساس وحده.

وأنا لا أريد أن أدخل في نقاش الاستنتاج المحتمل لتفسير النصين طبقاً لنظرتهما إلى المرأة، فإن ذلك كله لا يقود إلى فكرة حقيقية، ولكني مضطر إلى أن أشير إلى أن النص القرآني يواصل معاملة المرأة ـ فيما يختص بمسألة التطهر ـ باعتبار وظيفتها الإنسانية، فيما يعاملها العهد القديم باعتبار أنها مخلوق ذو حاجة أكثر إلى التطهر.

وإذا كان المترجم (فينتر) قد اعتبر فكرة التيمم مجرد دعوة إلى تقديس الحجر، وبنى على ذلك مجموعة من الافتراضات العجيبة، فإن ذلك المترجم في الواقع كان يحاول أن يجد منفذاً للطعن في نص ديني، لا يحق الطعن فيه بأي حال، تمهيداً لإقرار فكرة (الغسل بالماء) على أساس أنها الفكرة السماوية الوحيدة.

وفينتر مجرد مترجم رديء، وقد نسي أن (التيمم) جاء تلبية لرغبة حقيقية في إلغاء (الحرج) عن طريق الإنسان، فليس المهم

أن يغسل المرء جسده بالماء لكي يصبح متطهراً طبقاً لرغبة اللّه، لأن الماء لا يعني شيئاً بالنسبة للّه، إنما المهم أن يخلص المرء (نيته) للتطهر ويحاول تجسيد تلك النية ما دام ذلك ممكناً، وقد سمح الإسلام للمسلم العاجز أن يصلي بعينيه، لكي يعلمه أن الشعائر ذاتها مجرد إظهار لنية باطنة.

وهذا مفترق الطرق بين القرآن والعهد القديم، وهو من ناحية أخرى جوهر الخلاف بين النصّين الدينيين فيما يتعلق بموقف الإنسان على الأرض، وموقف اللّه من الإنسان، وقد اتضحت فكرة التوراة عن المرأة.. فلنر كيف قرّرت معاملتها في مسائل الزواج والطلاق والميراث، وما الذي طلبته التوراة من المرأة باعتبارها إنساناً يملك حق الاختيار والرفض، ثم لنر كيف قرر القرآن معاملتها في مقابل أفكار التوراة، ولنر مقدار الحق فيما تقوله أوروبا عن الإسلام، فقد ظلّت تلك القارة ـ وهي تقرأ العهد القديم في معظم كنائسها ـ تتهم الإسلام بالقسوة في هذا الميدان، ثم اتسع نطاق الحكم ونسيت أوروبا في لحظة غضبها أن الأديان شيء والشعوب شيء آخر، ثم نسيت أن تقرأ لنفسها ما تقوله التوراة، فلنحاول ذلك هنا، بأكثر ما نقدر عليه من الحياد والدقة.

3

.. وبالنسبة للميراث ـ وهو مشكلة معقدة في تاريخ اليهودية ـ فإن المرء ملزم بأن يراعي اعتبار العهد القديم للقبائل التي غادرت مصر متجهة إلى فلسطين شعباً واحداً مختاراً لميراث الرب في أرض الميعاد، وقد أعلن (سفر العدد) منذ البداية (أن الرب قد أورث أبناءه الحقول الخصبة، وأنه باركهم وحرّم عليهم الامتزاج بالأجناس البربرية الأخرى)، ثم تفرّغ ذلك السفر ـ وهو ستة وستون اصحاحاً ـ لتوزيع الأرض بين اليهود، وكانت ـ الفكرة السابقة ـ باعتبار أن المرأة مدانة بالخطيئة.

الأولى ـ قد استبعدت المرأة نهائياً من الميراث، وعندما جاءت بنات (زيلفهاد) إلى النبي موسى وطلبن منه أن يعطيهن حصة والدهن الذي كان قد مات خلال سنوات العبور إلى الأرض المقدسة ـ لم يكن النبي يملك نصاً دينياً يبيح لهن هذا الحق، واضطر إلى أن يعود إلى الهيكل لكي (يسمع كلمات الرب). وتكلم الرب إلى موسى قائلاً إن بنات زيلفهاد قد نطقن بالصواب، ثم قرر الإصحاح السابع عشر أنه (إذا مات الرجل، غير مخلف ولداً، ينتقل إرثه إلى بناته).

ولكن ذلك لم يكن قراراً نهائياً، فقد اعترض اليهود على فكرة توريث المرأة، وذكر الإصحاح السادس والستون ـ وهو نهاية سفر العدد ـ (أن الآباء في عائلات جليد جاءوا إلى موسى وإلى أمير أبناء إسرائيل وتكلموا قائلين: الرب كلّف سيدنا بأن يقسم الأرض الموروثة بين أبناء إسرائيل، والرب كلّفه أن يعطي ميراث ابن أبينا زيلفهاد إلى بناته، فإذا تزوجن في أي قبيلة أخرى غير أبناء إسرائيل يذهب ميراثهن من ملك آبائنا إلى ملك القبائل التي يتزوجن فيها ويقطع من ميراثنا). وكانت تلك مشكلة تخص البناء الاقتصادي لليهود، الذي قام على أساس أن حقول الأرض المقدسة هي ميراث لأبناء الرب وحدهم من جهة.. وأن أبناء الرب لا يمكن امتزاجهم بأي جنس آخر من جهة ثانية. وكان من الواضح أن تلك الفكرة لا يمكن أن تبالي بموقف المرأة ذاته منفصلاً عن الموقف الاقتصادي، وأن الحل المنتظر ملزم بأن يراعي الفكرة الأساسية في العهد القديم التي تورث الأرض لليهود وحدهم، وملزم بأن يطابق حاجة اليهود لإقرار حدين مهمين:

الأول: أنه ليس مسموحاً بانتقال الميراث خارج قبائل الشعب المختار.

والثاني: أنه ليس مسموحاً بانتقال الميراث من قبيلة إلى أخرى داخل الشعب المختار نفسه.

وقرر الإصحاح السادس والستون أن اعتراض اليهود قد قبل، وأن بنات زيلفهاد ملزمات بالزواج (في عائلة والدهن فقط)، وهكذا نشأت فكرة الزواج بأولاد العم التي أصبحت بعد ذلك قانوناً صارماً لا رجعة فيه، ووضعت المرأة للمرة الثانية تحت

ضغط ديني حقيقي باعتبارها مسؤولة عن الإرث الخاص بأبناء الرب، ومسؤولة عن أبنائه داخل نطاق العائلة تحت أية ظروف، أو تتخلى، وتحرم من الميراث كلية.

وكان ذلك يحدث لأول مرة في تاريخ العالم، فلم تكن إحدى الديانات القديمة تجرأت على أن تربط المرأة بابن عمها أو بأي رجل آخر، وإذا كانت الوثنيات البدائية قد سبقت التوراة في اعتبار المرأة مخلوقاً يأتي دائماً بعد الرجل فإن المرأة قد ظلّت حرّة حتى ذلك الوقت في اختيار زوجها، ولكن قرار العهد القديم بالمحافظة على الإرث اليهودي أدى إلى إغلاق طريق الاختيار أمام المرأة كلية، وفتح أمام الرجل فرصة التمسك بحق الأولية في الزواج لابن العم، وهو حق تقليدي ذو تاريخ بشع في اضطهاد المرأة منذ القرن الخامس عشر قبل الميلاد.

والواضح أن مسألة الميراث كما يعرفها ـ العهد القديم ـ مسألة تخص الرجل وحده، وأن ذكر المرأة لا يأتي إلا إذا لم يخلق الموروث ولداً. وإذا ورثت فإنها ملزمة دينياً بالزواج من رجل معين، أو بالتخلي عن الإرث كلية.

وقد أثار (لودفيج فينتر) هذه المسألة باعتبارها حلاً اقتصادياً سليماً ومتكاملاً لوضع اليهود بين الشعوب البربرية ذات الدرجة العالية من العسكرية والسلطان الحربي، التي كانت تحيط بشعب اللّه المختار، وتنتظر الفرصة للانقضاض على حقوله وأبقاره. ولكن ما يقوله (فينتر) ـ رغم غزارته وتشعبه ـ يظل قاصراً في نقاش نقطتين مهمتين:

أولهما: قانون الميراث لم يكن يستهدف المحافظة على (نقاء الشعب المختار) لأن ذلك كان مقرراً بقوانين أخرى، وسفر

الأحبار يتكفل به على نحو صارم، ولكن قانون الميراث كان يستهدف مباشرة إعطاء الرجل فرصة السيطرة الاقتصادية، وقد فعل ذلك بالتأكيد.

والثانية: أن الديانات السماوية ـ مادامت سماوية ـ لا يمكن أن تلجأ إلى تنفيذ إرادتها عن طريق ظلم الأبرياء، وإذا كان الرب قد قرّر الاحتفاظ بنقاء الشعب المختار حقاً، فإنه كان يستطيع أن يقوم بذلك دون أن يوقع أي قرارات غير عادلة على المرأة. والمشكلة بعد ذلك كله لا تتمثل في إيجاد التفسيرات المحيرة، بقدر ما تتمثل في أن التوراة ـ هي أول نص ديني في تاريخ العالم ينتسب إلى السماء ـ كانت أول عقيدة ترغم المرأة على قبول الزواج برجل معين لا يجوز لها أن تختار سواه تحت أية ظروف، والنص أكثر وضوحاً من أن يمكن تأويله:

«وقال الرب، كلم بني إسرائيل وقل لهم: الحق ما قال أبناء جيلد وهذا ما يمليه الرب فيما يخص بنات زيلفهاد: ليخترن من شئن من عشيرة عائلة والدهنّ، حتى لا ينقل ميراث أبناء إسرائيل من عشيرة إلى عشيرة فكل واحد من أبناء إسرائيل يرتبط بميراث عشيرة آبائه».

وقول التوراة (ليخترن من شئن) مجرد ترضية مؤقتة لأن مجال الاختيار كان يتّبع داخل دائرة أبناء العم مباشرة وهي دائرة تزيد ضيقاً مع الزمن حتى تنحصر في رجل واحد في معظم الأحيان، فسن الزواج لا يصلها إلا واحد من الإخوة في كل مرة، والبنت ملزمة بالزواج طبقاً للنص الديني أو تحرم من الميراث كلية، والزواج يضعها مع ممتلكاتها تحت تصرف ذلك الرجل، وهذا جزء مهم من قانون الميراث، فقد تعلمته الشعوب المجاورة،

واعتبرته حلاً حقيقياً للمحافظة على ممتلكات العائلة، ثم تطور ذلك الحل وصار قانوناً تقليدياً لا رجعة فيه بلغت بشاعته بين بعض القبائل البدائية أن اعتبر قتل البنت التي ترفض الزواج بابن عمها واجب لا بد من تأديته، والمضحك أن يتخلى اليهود عن ذلك القانون، وتحتفظ به الشعوب التي لا شأن لها بالتوراة.

إن المشكلة كانت في البداية ذات صبغة اقتصادية خالصة ولكن نطاقها شرع يتسع حتى دخل في دائرة مختلفة تماماً، وقرر الطريق أمام المرأة على نحو صارم ونهائي ما زال العالم يعاني آثاره حتى اليوم. وأنا أعتقد أنني سأعود إلى نقاش هذه النقطة مرة أخرى عند الحديث عن شرائع الزواج في الإنجيل ولكني مضطر إلى أن أتركها الآن إلى هذا الحد، مقرراً أن ما فهمته من قانون ميراث اليهود ينحصر في ثلاثة حدود:

أولاً: أن المرأة لا ترث ما دامت تملك أخاً ذكراً.

ثانياً: أن المرأة ملزمة بالزواج من أقرب أبناء عمها إليها إذا كانت تريد أن تحتفظ بميراثها.

ثالثاً: أن الميراث نفسه لا يقسم إلاّ بين الذكور فقط أو بين الإناث فقط.

ومن هذه النقطة الأخيرة أنا أزمع أن أبدأ عرض النص القرآني في الميراث، فقد كان أول نص ديني سماوي يتقدم بفكرة تقسيم الميراث بين الإناث والذكور، ولكني أريد أن أشير أولاً إلى رفض القرآن لما تسميه التوراة (بالشعب المختار الموعود بالجنة)، فقد كانت تلك الفكرة مصدر التشريع اليهودي كله وقد أبدى القرآن رفضها بمعناها التفصيلي بوضوح تام:

﴿قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة فتمنوا الموت

إن كنتم صادقين، ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم واللّه عليم بالظالمين. ولتجدنهم أحرص الناس على حياة. ومن الذين كفروا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر واللّه بصير بما يعملون﴾.

والإشارة إلى تمني الموت رمز كبير حافل لتعلق شعب اللّه المختار بأسباب الحياة تعلقاً لا حدّ له إلى تغيير نص ديني مقدس للمحافظة على قطعة أرض أو بضعة بقرات مقتطعة من نصيب امرأة، لا قدرة لها على حماية نفسها، مؤدياً ـ بعد ذلك ـ إلى إلزام خلقي ذي درجة عالية من الأنانية والقسوة.

والمرء مضطر إلى أن يقرر هذه الحقيقة بأسف بالغ تجاه الدراسات التي تراكمت في أوروبا متهمة القرآن بتهمة ارتكبتها التوراة وحدها، وسمح لها الإنجيل بالبقاء، وأنا أشير إلى دراسات ـ أولمان ـ وهو أول من ترجم القرآن في العصر الحديث، الذي اعتبر آيات الميراث جزءاً مكملاً لسفر العدد في العهد القديم، معلناً أن النصين مما يستحذق جذورهما من مصدر واحد، فتلك فكرة غير سليمة على الإطلاق، لأن القرآن يقف وحده ـ في مقابل كل الأديان السماوية وغير السماوية الأخرى ـ مقرراً فكرة تقسيم الميراث بين الإناث والذكور، وهي بدون شك، فكرة لم يشر إليها في النصوص الدينية الأخرى.

فالتوراة تعطي الميراث كله للذكور، أو تعطيه كله للإناث، ما دام المورّث يملك ذكوراً أو إناثاً فقط، فإذا كان لديه ولد وبنت أو أكثر فإن الميراث يناله الذكور وحدهم ويلغي حق البنت كلية، فإذا لم يكن له أولاد أو بنات ينقل ميراثه إلى إخوته من الذكور، وإذا لم يكن له أخوة ينقل ميراثه إلى أخوة والده الذكور. وهذه

نقطة مريبة في التوراة: فإن النص لا يشير إلى أبويّ المورِّث قط. وينقل الميراث بين الأقرباء دون أن يقرر عما إذا كان والدا المورّث يرثانه أم لا، وليس ثمة نص آخر غير الاصحاح السابع والعشرين من سفر العدد فيما يخص الميراث، وذلك الاصحاح لا يشير إلى والديّ المورّث أبداً.

والمهم أن يلاحظ المرء أن تقسيم الميراث لا يحدث إلاّ بين الرجال وحدهم أو بين النساء وحدهن، أما بالنسبة للقرآن فقد قررت أولى آيات الميراث فكرة القسمة بين الإناث والذكور لأول مرة في تاريخ الديانات، ثم قررت حق والديّ المورّث في نصيب من الإرث لأول مرة أيضاً، فالقرآن يبدأ آيات الميراث بتقرير حدين مهمين جديدين لم يشر إليهما أي نص ديني سماوي سابق وهما:

1 - حق المرأة في الميراث سواء كان المورّث قد خلف ذكراً أم لم يخلف.

2 - ثم حق الوالدين في نصيب من ذلك الميراث.

والنص نفسه مباشر ودقيق:

﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل منهما السدس مما ترك إن كان له ولد، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث، فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين، آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعاً فريضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً﴾.

وهذا الجزء يتعرض لقانون القسمة فيما يتعلق بالأبناء والآباء،

ثم يتفرّغ الجزء التالي للحديث عن نصيب الأزواج، وأنا أريد أن أشير إلى قول القرآن ﴿**آباؤكم وأبناؤكم أيهم أقرب لكم نفعاً**﴾، باعتبار أنه ردّ على التوراة التي أسقطت نصيب الوالدين من الميراث كلية، وإذا كان ذلك الرد لم يتحدد تماماً، فأنا لا أشك أن القرآن قد أشار إليه لإيفاء غرض حقيقي.

ومرة أخرى: لكي لا نحرث في البحر دعونا نعود إلى النصوص، فثمة أشياء كثيرة ومهمة يجب أن تقررها النصوص وحدها.

4

وأول نص يتعرض لعلاقة الرجل بالمرأة فيما يخص (مسألة الزواج) هو آخر الاصحاح الثاني من سفر التكوين، بعد خلق حواء مباشرة:

«وقال آدم: من عظامي هي ومن لحمي وسيكون اسمها (مرأة) لأنها خلقت من (الرجل)، وسيترك الرجل أباه وأمه، ويظل مع زوجته، وسيكونان لحماً واحداً».

وأول شيء يثبته النص أنه محرّف، وأن محرّفه كان يتكلم لغة يتشابه فيها اسم (الرجل والمرأة) مثل بعض اللغات اللاتينية فاتخذ ذلك دليلاً على الارتباط الكلي، معتقداً أنه قد حدث في كل اللغات الأخرى وهو خطأ لا يمكن أن يرتكبه أي نص سماوي وحقيقي.

والنقطة الثانية أن هذا (الارتباط الكلي) ظل مجرد نص غير معمول به في باقي أجزاء العهد القديم، لأن المرأة قامت بارتكاب (المعصية الأولى) في الاصحاح الثالث مباشرة، وتقرر عقابها على نحو صارم بالحمل وفترات الحيض من جهة، وبمسؤولية الميراث

من جهة أخرى، ولم يعد من العدل أن يرتبط بها الرجل ارتباطاً نهائياً. لذا فقد أحلّت التوراة الطلاق، وجعلته أبسط إجراء لانفصال الرجل والمرأة في تاريخ الديانات، وقال الاصحاح الرابع والعشرون من سفر الاشتراع:

«وإذا اختار الرجل امرأة، وجعلها زوجته، ثم حدث أن كرهها لأنه وجد فيها بعض النجاسة فليكتب لها ورقة طلاق ويطردها من بيته».

وإذا كانت مشكلة الطلاق قد تعقدت بعد ذلك، فإن التعقيد لم يحدث خلال العهد القديم بل حدث بعد خمسة عشر قرناً الأخرى في عصر الإنجيل، وروى الاصحاح التاسع عشر من إنجيل متى، أن المسيح غادر الجليل متجهاً إلى جوديا عندما:

«جاءه المراءون وقالوا له: هل يخطئ الرجل فأجابهم وقال: ألم تقرأوا إذا طلق امرأته لأي سبب، إن الذي خلقهم في البداية خلقهم ذكراً وأنثى، وقال: لهذا يترك الرجل أباه وأمه، ويظل مع زوجته، ويظل الاثنان لحماً واحداً لأنهما لم يعودا اثنين، بل لحماً واحداً،، فلا يفصل الرجل ما وصل الرب، فقالوا له: فلم إذن وصى موسى أن تعطى كتاب طلاق وتطرد من البيت. فقال لهم: من يطلق زوجته ـ إلا لسبب الزنى ـ ويتزوج امرأة أخرى، يرتكب إثم الزنى، ومن يتزوج تلك التي طردت يرتكب إثم الزنى».

وهذا قانون آخر مختلف تماماً، وهو من ناحية أخرى عودة صارمة إلى فكرة الارتباط الدائم التي وردت في سفر التكوين، وقد قال أتباع المسيح بعد ذلك: (**ما دام الانفصال لا يمكن، فمن الخير ألا يتزوج الرجل، وليس الزواج من الصواب، فقال**

لهم المسيح: ليس كل الرجال قادرين، فطوبى لهم أولئك الذين يملكون المقدرة).

وهذا ردّ لا يعتبر الزواج أصلاً في البناء الإنساني، بل يعتبره عملاً يختص بالجزاء الإلهي ويغفر للذين يحتملونه إلى النهاية، وما دام الطلاق غير ممكن فليس ثمة سبيل أمام الرجل والمرأة على السواء إلا أن يكفا عن الزواج ـ كما فعل المسيح ومعظم أتباعه ـ أو يغامرا باتخاذ قرار لا رجعة فيه، ويحتملا عواقب الخطأ معتمدين على فكرة الثواب الإلهي في السماء، فإذا حدث ذلك الخطأ ولم يعد في وسع أحد من الزوجين احتماله، يصبح الزواج نفسه جحيماً أرضياً دائماً، دون أن يقبل أية حلول، إلا أن يرتكب أحد الزوجين الإثم المنصوص عليه. والفكرة كلها انحصرت في حدّين شديدي التطرف:

فقد قرر العهد القديم قانون الطلاق بصورة بدائية جداً، وأعطى حقه للرجل مقابل ورقة مكتوبة، ثم أباح له الزواج مرة أخرى بشرط ألا يعود للزواج من مطلقته.

وهذا قرار آخر شديد التطرف، فتحريم الزواج من المطلقة مرة واحدة يغلق الطريق كلية أمام إعادة بناء الأسرة المنهارة، فقد يحدث الطلاق أحياناً لسبب يكتشف الرجل عدم جدّيته بطريقة ما، وقد تكون المطلقة حاملاً، أو ذات عيال، ومع ذلك فإن العهد القديم يحرّم عودتها إلى زوجها السابق تحت أية ظروف ويعتبر ذلك خطيئة لا يمكن غفرانها.

ومن الناحية الأخرى، ألغى العهد الجديد الطلاق كلية، واعتبره إثماً لا غفران له، وربط المرأة بالرجل ربطاً نهائياً سوف تتضح آثاره عندما يصبح اتهام النساء بالزنى ـ لإيجاد فرصة

للطلاق ـ هو العمل الوحيد الذي تقوم به المحاكم الكاثوليكية في القسطنطينية وروما قروناً طويلة متواصلة، ثم تبدأ التوراة البروتستانتية، وتلغي ذلك النص كلية، لتفتح الطريق أمام فكرة الزواج المدني، وهي فكرة ذات آثار سيئة للغاية، دعا إليها تشدد النص الديني في تحريم الطلاق أول الأمر، وبالنسبة لنص الإنجيل نفسه، فإن المرء يعتريه شك كبير عندما يتذكر أن المسيح كان نبياً يهودياً في الدرجة الأولى، وأنه جاء لإعادة التوازن بين نصوص التوراة التي شوهها التحريف المتعمد، فليس من اليسير أن يقوم بإلغاء نص سماوي مقدس دون شرح مفصل لسبب إبطاله أو نزوله.

والاصحاح التاسع عشر يروي أن المرائين سألوا المسيح عن السبب الذي دفع موسى لأن يحلل الطلاق فقال لهم (لقساوة قلوبكم أراد موسى أن يعذبكم بإبعاد زوجاتكم)، وهذا دليل آخر على التحريف.. فالفرائض السماوية لا تشرع لكي تسبب العذاب لأحد، وليس من مهمة الدين أن يذبح المرأة على هذا المذبح البشع لكي يلين قلوب اليهود أو غيرهم، ثم أن نص التوراة ـ الذي ظل مقدساً حتى بعد إلغائه ـ لا يعذب الرجل، بل يعذب المرأة وحدها فهي التي تفقد أولادها وبيتها وقوتها حتى يرضى رجل آخر بالزواج منها، وذلك كله يضع المرأة تحت رحمة الرجل مباشرة، ويرغمها على طاعته تحت كل الظروف أو تموت جوعاً.

والمرء لا بد أن يشير هنا إلى ظاهرة التطرف البالغ في معالجة مشكلة الطلاق بين النصين المقدسين، فقد وقف كل منهما على طرف من نهاية الخط، وأصبح نقضاً مباشراً للآخر، والتطرف

ذاته ظاهرة بدائية في القانون، وليس ثمة شك في أن النصوص السماوية لا يمكن أن تقع في هذا الخطأ، ولعل أكبر دليل على بدائية هذين النصين هو إلغاؤهما كلية في أغلبية البلدان المسيحية بعد ذلك، فقد بدأ (لوثر) المعارضة معلناً سخطه ـ على النصوص السيئة وتفسيرها السيىء ـ في وقت واحد، ثم انتقلت جذوة الثورة إلى بريطانيا وحملها المهاجرون معهم إلى أمريكا، وإذا كانت الثورة لم توجه بصورة متعمدة إلى النصوص ذاتها، فإنها طالبت ـ بإعادة تنسيقها ـ وهو مجرد تعبير مهذب عن فكرة الإلغاء، ثم حدث الإلغاء نفسه في الفترة التالية.

والملاحظ أن الكنيسة الكاثوليكية وحدها هي أهم مؤسسة دينية ما زالت تعمل طبقاً للنص الإنجيلي فيما يختص بمشكلة الطلاق، ومازالت تواجه كثيراً جداً من المشاكل الشائكة، كما أن نسبة الطلاق في البلدان الكاثوليكية لا تقل عن نسبة الطلاق في أي مكان آخر، ولكنها تتخذ مسارب خفية أكثر شناعة وترتبط بجرائم الجنس والقتل ارتباطاً حاسماً.

والأمر كله بصورة عامة متطرف وغير عملي كما أثبتت الحوادث التاريخية على طول المدى، فقد ألغي نص التوراة لأنه كان أكثر بدائية من أن يقبله الإنسان، ثم ألغي نص الإنجيل لأنه لم يكن إنسانياً على الإطلاق.

كانت التوراة تعامل المرأة مثل أي حيوان حقيقي، وكانت تجيز طردها بورقة صغيرة، وتخضعها إخضاعاً نهائياً لمشيئة الرجل، ثم جاء الإنجيل وتقدم بحلّ يمثل نهاية الطرف الآخر، وربط المرأة بالرجل حتى الموت دون أن يضمن لها شيئاً خلال هذا الرباط الطويل سوى الغفران، والذهاب إلى السماء، وهو

ضمان يفقد تأثيره عبر الزمن.

أنا لا أريد أن أواصل النقاش من هذه الناحية، فإن الأمر ينتهي بالنسبة لي عند تفسير النص مباشرة، ولكني مضطر أن أشير إلى أن ظاهرة التطرّف في هذين النصّين المقدسين لا تتضح في نصوص الطلاق وحدها، ولكنها ظاهرة عامة متميزة عبر التوراة والإنجيل معاً، وهي السبب الأصيل الذي دعا المعارضين في بداية القرن الخامس عشر الميلادي إلى البحث عن ـ الحل الوسط ـ في البروتستانتية الواعية أو الدعوة المباشرة خلال سنوات النهضة، ثم عبّر عنها لوثر ـ بالعودة إلى المنابع الأولى . وإلغاء التطرّف من الدين، فقد كان مجال الإنسان ضيقاً وكانت النصوص الغامضة تسد طريقه على نحو موصول ببوابات لا يستطيع فتحها سوى البابا، الذي كان يتقاضى الثمن نقداً عن أي شيء، وكان موقف الأسرة نفسه سيئاً جداً، فقد ربط الزوجان برباط لا فكاك منه، واعتبر نضالهما معاً أمراً من السماء، فيما اعتبر انفصالهما اثماً هائلاً، وظلّ الزواج نفسه مغامرة شديدة الخطر، يكافأ الذين يقومون بها إلى النهاية بالذهاب إلى الجنة، فيما حكم على المرأة بأن تلازم زوجها مهما أساء معاملتها، وحكم على الرجل بنفس القرار، وأصبحت الأسرة لعبة قمار حقيقية يسحب فيها الرجل والمرأة ورقتهما مرة واحدة نهائية، وكان ذلك حال العالم عندما جاء الإسلام.

5

.. ومرة أخرى تقدم القرآن بحلّ سليم، وعرض مشكلة الطلاق من جانب آخر، مستبعداً نص التوراة المتطرف في اعتباره للمرأة ملكاً خاصاً بالرجل يستطيع طردها متى يشاء، ونص الإنجيل الذي ذهب إلى النهاية الأخرى، وربط الزوجين ربطاً لا فكاك منه تحت أية ظروف، مغلقاً الطريق كله أمام أية محاولة لإصلاح الخطأ، وأحلّ القرآن الطلاق، وجعله حلاً نهائياً أمام الزوجين اللذين لا يستطيعان أن يواصلا الحياة معاً، لكي ينفصلا ويمضي كل منهما في طريقه الذي يختاره، ولم يتهم القرآن أياً من الزوجين بتهمة ما، ولم يعتبر المرأة المطلّقة نجسة، ولم يغلق الطريق أمامها، بل قال في وضوح:

﴿وإن يتفرقا يغن اللّه كلاً من سعته وكان اللّه واسعاً حكيماً﴾.

ثم تمّ إلغاء نص العهد القديم، الذي يعتبر عودة المطلقة إلى زوجها إثماً لا غفران له، وجاء القرآن ليعتبر تلك العودة ذاتها خير ما يقوم به الزوجان، ويمتدح الصلح بينهما مدحاً متصلاً في كثير من الآيات، وأصبح الطلاق نفسه حلاً بعد أن كان مشكلة

في نصي التوراة والإنجيل معاً، وعاد التوازن إلى الأسرة، لكي يواجه الزوجان الحياة جنباً إلى جنب دون أن يضطر أحدهما لأن يمشي وراء الآخر مرغماً، فإذا عجز الزوجان على أن يقوما بذلك لسبب لا يمكن تفاديه، فإن الانفصال يصبح حلاً طيباً بالنسبة لكليهما، وهو حلّ لا يمكن أن يحرمه أي نص سماوي حقيقي. والملاحظ أن قوانين القرآن التي عرضها بخصوص الزواج والطلاق هي القوانين الدينية الوحيدة التي مازالت يعمل بها على نحو ما، أما نصوص العهد القديم والإنجيل ـ ووصايا كونفشيوس وبوذا ـ فقد تمّ إلغاؤها كلية منذ زمن طويل.

وقد أشار (أولمان) إلى هذه الحقيقة، معتقداً أنها السبب الكامن وراء مأساة المرأة المسلمة في العصر الحديث، فقد خلط ذلك المستشرق خلطاً شنيعاً بين قوانين القرآن وبين عادات المسلمين الأخرى، وظنّ أن كل ما يقوم به هؤلاء الناس مستمد من القرآن بطريقة ما، وقد تركز الاتهام دائماً على فكرة تعدد الزوجات، باعتبار أن القرآن يبيحه طبقاً للآية الكريمة:

﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾.

وقد نسي ذلك المستشرق أن فكرة تعدد الزوجات ـ مثل فكرة الرق وبيع العبيد ـ كانت جزءاً من حياة الناس، وكان القرآن يعالجها من هذه الناحية، فأول نص ديني يبيح تعدد الزوجات ورد في العهد القديم، ثم ظلّ طوال عشرين قرناً فكرة معمولاً بها، وعندما جاء القرآن كان بعض الرجال يتزوجون إلى ثماني عشرة امرأة في بيت واحد، ولم يكن من الحكمة أن يصدر التشريع بالإلغاء فوراً.. ومباشرة.

ولكن القرآن عالج المشكلة بطريقة صحيحة، فالرجل المسلم

لا يستطيع أن يتزوج امرأة مسلمة بدون رضاها، وسواء كان يملك زوجة أخرى أو اثنتين أو كان عازباً، فشرط موافقة المرأة للخطوبة لا بد منه، وهي تستطيع أن ترفض مباشرة وفي أي وقت تشاء. والذي ينساه المستشرقون دائماً أن المرأة لم تكن تملك هذا الحق قبل أن يعطيه لها القرآن، وكانت ترغم على الزواج بأي رجل يختاره ولي أمرها، ولذا فقد كانت فرصة التخلص من فكرة تعدد الزوجات فرصة مستحيلة، أما بعد أن أصبحت المرأة طرفاً لا بدّ من الحصول على موافقته فإن الطريق قد فتح أمامها لكي ترغم الرجل على التخلي عن فكرة تعدد الزوجات كلية عن طريق رفض الزواج به ما دام يملك امرأة أخرى، وهذه حقيقة لا يمكن الخصام حولها أما إذا المرأة رفضت أن تستعمل هذا الحق، أو أنها لم تستطع استعماله لأن الرجال ما لبثوا أن عادوا إلى إرغامها على الزواج دون موافقتها، فإن تلك مشكلة أخرى لا علاقة لها بالقرآن، وهي مشكلة هؤلاء الرجال وحدهم، الذين لا يملكون اعتبارهم ذوي شأن في تقدير قيمة القانون ذاته، فهم يستطيعون القيام بذلك تحت أي قانون آخر، ويستطيعون إرغام المرأة على الزواج بمن يشاءون ـ سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين ـ مادام الأمر كله يخضع لمبدأ القوة وحدها.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد اشترط القرآن في الرجل الذي يرغب في الزواج بأكثر من واحدة شرط القدرة على العدل، وهو شرط لا يمكن تحقيقه إلا بنسبة واحدة في المليون تحت أحسن الظروف، وقد قال النص صراحة:

﴿فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة﴾.

ثم قال مشيراً إلى عظمة هذا الشرط واستحالته:

﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم﴾.

فما الذي يرغب المرء في سماعه أكثر من ذلك، لكي يعرف أن الزواج بأكثر من واحدة ليس مرغوباً فيه من قبل اللّه نفسه، ولكي تعرف المرأة أن موافقتها على الزواج برجل يملك امرأة أخرى سوف تعرّضها للكثير من الظلم والأخطاء، فإذا اعتبر المرء هاتين النقطتين: موافقة المرأة، وقدرة الرجل على العدل، يجد أن الطريق قد أغلق فعلاً أمام فكرة تعدد الزوجات، وهذا منهج القرآن الذي لا يستطيع المستشرقون تتبعه، وقد اتخذ القرآن نفس هذا المنهج في إلغاء فكرة الرق، فالإلغاء لم يتم مرة واحدة، ولم يتم بأمر سماوي حاسم، فقد كانت مظاهر الحياة في العالم ـ حتى بداية القرن السابع عشر ـ غير قادرة على الاستجابة لمثل هذا الأمر، ولكن النصوص السماوية تتابعت طبقاً لمنهج معين يهدف إلى إغلاق مسارب العبيد إلى أبعد حد ممكن، وفتح الطريق أمام تحريرهم إلى أبعد حدّ ممكن أيضاً فجعل تحرير العبد كفّارة لكثير من الذنوب، وأعطاه الحق في شراء نفسه، وزاد من مهمة سيده في العناية به، وفتح أمامه الطريق لكي يجد فرصته إلى الحرية، فيما كانت المسارب التي تزوّد المجتمعات بالعبيد تنضب تدريجياً ودون أن يلاحظها أحد، فإذا حدثت النكسة بعد ذلك، فقد قام بها التجار الهنود الذين عملوا في صيد العبيد من إفريقيا والهند والصين، والتجار الأوروبيون الذين أغرقوا أسواق العبيد في بغداد والقسطنطينية على السواء، ثم في أمريكا بعد ذلك.

والمرء يلاحظ في يسر أن القرآن يستعمل نفس المنهج للتخلص من فكرة تعدد الزوجات، وهو إذ يبيح التسري للرجال

في بقية الآية:

﴿فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم﴾.

فإنه يشير إشارة حقيقية إلى أن الاقتصار على زوجة واحدة هو الأصل، أما الجواري والزوجات الأخريات فسوف ينقرضن مع الزمن، وهذا ما حدث بالضبط، فقد انتهى عصر الجواري على أي حال، كما أراد القرآن، وانتهى عصر الرجال الذين يجمعون بين أكثر من زوجة إلاّ في بضعة حالات لا يعتد بها.

وليس ثمة شك أن القرآن كان يهدف إلى ذلك، وكان يقوم بتحقيقه طبقاً لمنهج لا جدال في دقته فقد كانت كل الظروف التي تخص النساء والعبيد قد ساءت إلى حدٍ مذهل، وبنيت مجتمعات بأكملها على هذا الأساس، وكان القرآن يقدم الحل الوحيد الممكن للتخلص من تلك الظروف.

هذا فيما يخص النصّ القرآني نفسه، أما ما يفعله الناس، فإن ذلك شيء آخر، من العبث نقاشه هنا، وأنا لا أستطيع أن أبدأ الآن في الحديث عن عادات، صنعها الجهل والتاريخ، لكي أحدد أي هدف من وراء ذلك، وبالنسبة لي، فإن كل مجتمع لا بدّ أن يتحمل مسؤولية أخطائه بطريقة ما، وسوف يدفع ثمنها كلها مرغماً، بغض النظر عن الظروف الأخرى.

فلندع ذلك جانباً.

ولنشرع في تتبع النصوص وحدها، فإن ذلك قادر على أن يقودنا عبر الطريق بيسر، ولنر كيف تمّ إخضاع المرأة للرجل منذ البداية، فهذا السؤال لا مناص من الإجابة عليه الآن.

6

.. والواقع أن ظاهرة الحرب وحدها كانت كافية لإرغام المرأة على طلب الحماية في جانب الرجل، فقد كانت ظروف القتال أكثر مما يمكن للمرأة أن تحتمل وكان القتال نفسه قد أصبح نظاماً متناسق البناء، تبنته معظم حيوانات العالم بصورة نهائية، وجعلته قانوناً للحصول على الغذاء والمأوى ثم للدفاع عنهما طوال الوقت، وكانت ظروف الحمل والولادة ورعاية المولود ومدّه بالغذاء، تعترض طريق الأنثى ـ أي أنثى ـ في تحقيق الشروط المعقدة للقتال.

فقد كانت الأنثى تظل عاجزة أثناء شهور الحمل الأخيرة عن القيام بأي نشاط من شأنه أن يمدّها بالغذاء، ثم يأتي المولود، وتزداد الظروف سوءاً أمامها، فهي تحتاج إلى أن تطعمه وترعاه وتجد له المأوى ثم توفر له الحماية وقتاً طويلاً جداً، وهي تحتاج إلى أن تقاتل طوال ذلك الوقت، أو تظل مستعدة للقتال، وكان من الواضح أنه إن لم يكن في وسع أحد أن يقوم بتأدية هذه الواجبات الثقيلة المتناقضة في وقت واحد، ولم يكن ثمة حل

أمام الحياة نفسها سوى أن تتخلى عن فكرة التجدد كلية أو تعيد الارتباط بين الذكر وبين الأنثى ـ لا من أجل إنجاب الأطفال فقط ـ بل من أجل رعايتهم أيضاً، ولسبب ما لم تتخل الحياة عن التجدد بل خلقت شيئاً آخر في الأنثى جعلها تتقدم طائعة لكي تضع نفسها وأطفالها تحت حماية الذكر وقد حدث ذلك بين كل الحيوانات البرية، بل حدث بين كل حيوانات العالم ـ ما عدا بعض الأسماك ـ وكان الإنسان ـ إذ ذاك ـ مجرد حيوان آخر مثلها.

وهكذا جاءت أول امرأة إلى كهف أول رجل ووضعت نفسها تحت تصرفه، وهكذا فعلت كل الحيوانات الأخرى، وأصبح القتال من شأن الذكور وحدهم، فيما تفرغت الإناث ـ عبر كثير من السنين ـ لإنجاب الأطفال ورعايتهم والعناية بشؤونهم، ونمت الحياة أكثر.

وحدث ذلك الانفصال الحاسم بين الإنسان وبين بقية الحيوانات الأخرى عندما تمكن أحد الرجال من أن يزرع أول حقل في العالم، وكثرت الحقول ثم كبرت وأصبحت مزارعاً كاملة، وبنيت البيوت في وسطها، وانتقلت المرأة إلى البيت مع أشياء الرجل الأخرى، وواصلت تأدية مهمتها بعد أن أضيفت إليها مهمة أخرى تتعلق برعاية ذلك البيت نفسه والعناية بشؤون الرجل وتقرر مصير العالم بصورة نهائية، ودخلت المرأة سجنها الأبدي مدفوعة بالرغبة في توفير الحماية لأطفالها ولم يكن ثمة فرصة أمامها للإفلات من ذلك السجن فقد كانت مرغمة على قبول سلطة الرجل في المزرعة أو العودة إلى الغابة ومواجهة ظروف القتال مرة أخرى.. أما أن تنفصل عن الرجل وتنشئ

لنفسها مزرعة مثله فإن ظروف الزراعة كانت مثل ظروف القتال أكثر صعوبة من أن تقوم بها الأنثى مع واجبات الحمل والولادة، وذلك يعني أن المرأة قبلت سلطة الرجل لسبب اقتصادي بحت، ولو أتيحت لها فرصة للقيام برعاية أطفالها وكسب عيشها في وقت واحد لما قبلت هذه السلطة.

والمرء لا بد أن يشير هنا إلى ما حدث بعد ذلك في أوروبا، فقد قدم عصر الصناعة تلك الفرصة للمرأة وأعطاها الاستقلال الاقتصادي الذي كانت تحتاج إليه، ولم تتردد المرأة قط في إعلان تمرّدها على سجّانها فوراً وبطريقة صارمة بمجرد أن اكتشفت قدرتها على كسب عيشها ورعاية أطفالها دون حاجة اقتصادية إلى الرجل، وأعاد التوازن الاقتصادي ثقة المرأة إليها فيما أرغم الرجل على قبول معاملتها باعتبارها نداً له بعد أن ظلّ يعاملها مثل عبد لا قيمة له سوى إنجاب الأطفال وزيادة متاعب الأسرة مئات القرون.

ولم يعد الرجل قادراً على الحصول على طاعة المرأة مقابل مدّها بالغذاء والمأوى، بل أصبح يحتاج إلى إقناعها عقلياً ثم اعتبارها شريكاً في كل شيء والعمل معها جنباً إلى جنب دون أي رغبة في الاحتفاظ بمميزات خاصة، وهذا حدث في جميع الأقطار الصناعية بلا استثناء رغم اختلاف دياناتها، وحدث في بلدان المسلمين والمسيحيين على السواء ممّا يدل بوضوح على أن سجن المرأة لم يتم لسبب ديني بل لسبب اقتصادي بحت. أما نتيجة هذا التغيير، وهل حدث في صالح الحضارة أو ضدها، وهل نفع ذلك المرأة أم زاد مهمتها تعقيداً، وماذا كان أثر ذلك على الرجل وأطفاله معاً؟

فإن تلك أسئلة لا يمكن نقاشها الآن لسببين مهمّين:

أولهما: أن تحرير المرأة قد لازمته تغيرات جذرية أخرى في مجرى الحضارة نفسها، وظلّت الصناعة ـ التي أخرجت المرأة من وراء الجدران ـ تبني جدراناً من نوع آخر حول الإنسان ذاته وبصورة أكثر ثباتاً.

وثانيهما: أن المرأة ارتكبت من الأخطاء عبر طريقها الجديد ما جعل موقفها شديد الحرج أمام الأجيال القادمة، ووصم هذا العصر بوصمة من الصعب تجاهلها كلية فيما يخص تاريخ المرأة.

وكلا السببين يجعل نقاش هذه الأسئلة عملاً من اختصاص الذين يعيشون ظروفاً واحدة فقط، باعتبار أن ما حدث في أوروبا حدث في أوروبا وحدها ويجب ألا يتم نقله لأي شعب آخر، وأنا لا أريد أن أواصل الحديث عن هذه النقطة أكثر من ذلك الآن إلا من خلال دراسة مفصّلة لكل جزء من المشكلة.. فثمة أشياء جانبية أخرى أحتاج إلى نقاشها بالتفصيل، ولكن أريد أن أشير إلى أن الإجابة على السؤال العام، كيف تمت سيطرة الرجل على المرأة. قد اكتملت من جانبين مهمّين:

الأول: يتمثل في الظروف الدينية للتوراة والإنجيل.

والثاني: يتمثل في ظروف الحياة نفسها فيما يخص ظاهرة النمو الاجتماعي.

وإذا كان ثمة نظريات تعتبر السبب الاقتصادي وحده هو الطريق إلى تفسير الظاهرة بأكملها، فأنا لا أريد أن أقول ذلك هنا، لأنني ـ في الواقع ـ أبذل جهداً خاصاً لمواجهة الأمر بالطريقة التي حدث طبقاً لها، وإذا كانت الحاجة الاقتصادية بداية لقبول سيطرة الرجل، فمما لا شك فيه أن ملايين أخرى

من النساء قد قبلن هذه السيطرة باعتبارها فريضة دينية مقدسة وباعتبارها إحدى وصايا الرب نفسه.

وقد وهب هذا الاعتقاد السلام للمرأة، وأعطاها التعويض النفسي التي كانت تحتاجه لكي تواصل الحياة داخل السجون الممتدة بلا انقطاع بين الكهوف المظلمة في بدايات العصر الحجري وبين البيوت المظلمة الأخرى في العصر الذي ما زال حجرياً، وكان ذلك التعويض شيئاً مهماً جداً في حياتها، وليس ثمة بد من أن يتذكر المرء قبل أن يقع في فخ النظريات المادية وحدها ويرتكب خطأً فظيعاً لا يمكن تفسيره، فمن الواضح أن المرأة المسلمة ـ على الأقل ـ قد أُقنعت إقناعاً كافياً بأن تعتبر سجنها أمراً من اللّه نفسه، وأن تتقبل ذلك السجن باعتباره إرادة سماوية لا فكاك منها جاءت للمحافظة على طهارتها وعفتها إلى النهاية.

وقد ظلّت النساء في هذا السجن منذ أواخر القرن الخامس الهجري حتى غدت معتقدات اعتقاداً كافياً متكاملاً بأن ما حدث كان كله من اختصاص الدين، ولم تظهر أي من النساء تمرداً حقيقياً على هذه الإرادة المقدسة، ولم تحاول اعتبارها قراراً صادراً من ظروف الرجال بل ظلّت المرأة تعتبر سجنها فريضة لا بدّ من أدائها، واعتبرت كل من ترفض السجن متمردة على الدين، وتمّ ربط الألم الدنيوي بأمل من اللّه والجنة عند نهاية المطاف ربطاً محكماً.

وقد ماتت العجائز دون أن يفقدن هذا الأمل، دون أن يفكرن للحظة واحدة أن سجنهن ليس أمراً من اللّه بل مجرد عادة قديمة خلقتها الظروف الاقتصادية. وهذا ما كنت أحاول أن

أشير إليه عندما استعملت كلمة ـ التعويض ـ الديني الصادرة من نظريات التفسير المادي للتاريخ، فالاقتصاد لم يكن كل شيء ولم يكن سلاح الجزارين الوحيد، بل إن الدين نفسه سخّر لتأدية هذا الغرض منذ خمسة وثلاثين قرناً كاملاً، وقد تمّ تسخيره بطريقة لا يمكن أن يتصور المرء بشاعتها إلا إذا عاد بنفسه إلى المصادر الطيبة الأولى، ورأى الفرق بين الأصل الذي يأتي من اللّه وبين التفسير الذي يتقدم به الرجال متطوعين ممتلئين بالتقوى مثل الملائكة.

وهذه نقطة فاصلة، فأنا أعتقد أنني تقدمت بإجابة مباشرة عن السؤال الذي ابتدأ به هذا الحديث، وأعتقد أنني أشرت إلى الطريق الذي سلكته الحوادث لكي تضع المرأة وأطفالها تحت سلطة معينة، وإذا بدا هذا الحديث موجزاً جداً، فأنا في الواقع كنت أهدف إلى ذلك طوال الوقت، محاولاً أن أتفادى النقاش المتولّد عن إطالة الشروح، فالمهم أن تتحدد الأسباب الكامنة وراء المهزلة على نحو ما، ويدرك المرء أن سلطة الرجل مستمدة مباشرة من ظروف الحياة في المجتمعات الزراعية ثم من إساءة تفسير النصوص الدينية على الدوام. وإذا كان هذا افتراضاً سليماً فلا بد أن التاريخ يستطيع إثباته، ولا بد أن المرء يضع يده عند هذه النقطة مرة أخرى، إذا بدأ بدراسة ـ وضع النساء ـ في نوعين مختلفين من المجتمعات أحدهما يمتهن حرفة الزراعة، والآخر يعيش ظروف الصناعة الحديثة، فإذا استطاعت الدراسة أن تمدّ المرء بمزيد من الأدلة، فإن المشكلة سوف تتحدد بعد ذلك بصورة أكثر يسراً، ويتضح دور النصوص الدينية في تقرير مصير المرأة الحالي. وهذا ما أتمنى أن يقوم به الدارسون في بلادنا، فليس ثمة دراسات أخرى تستطيع أن تحدد المشكلة أمام مجتمعنا

الصغير وتظهر أخطاءنا سوى دراسة من هذا النوع.

أما بالنسبة إليّ، فأنا أريد أن أقصر هذا الحديث على الجانب الديني وحده، وأريد أن أفعل ذلك بصورة محددة منفصلة عن التاريخ بقدر الإمكان. والنقطة التالية التي أرغب في نقاشها تتمثل داخل هذا السؤال:

كيف عاشت المرأة خلال الفترة التي تمتد بين عصر التوراة وبين نزول القرآن وهي فترة طولها اثنان وعشرين قرناً.. وكيف تقبلت النصوص الدينية التي تحدثت في شأنها؟

وهذا سؤال مهم، سوف يحدّد أمامنا ما فعلته الأديان السماوية بالمرأة تحديداً نهائياً، ويقدم لنا صورة لما حدث في أورشليم والقسطنطينية ومكة على التوالي، ثم ما حدث بيننا هنا، فلنحاول أن نرى ذلك الآن.

7

.. وتمثل أول خطأ ارتكبته المرأة الأوروبية في ـ إساءة ـ التعبير عن مطالبها، فبدلاً من أن تحدد الطريق الذي ترغب في عبوره أعلنت المرأة أنها تريد أن تمشي ـ بجانب الرجل ـ على نفس الطريق القديم، وأبرزت كلمة ـ المساواة ـ باعتبار أنها مطلب عام للحركة الجديدة، وكان من الواضح أن هذه الحركة تفتقر إلى الفلسفة، فالمشي بجانب الرجل مجرد نظرية لا يمكن تحقيقها عملياً، مادامت الحياة نفسها قد اتخذت قراراً من نوع آخر، وسواء أدركت المرأة ذلك أم لم تدركه فإنه لم يحدث في تاريخ العالم قط أن تبنّت الحياة فكرة المساواة بين الأنواع.

فالمساواة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تشابهت الأهداف تشابهاً تاماً، والحياة لا تحتمل هذا التشابه، فكل ـ نوع ـ يؤدي مهمة تختلف عن الآخر ويستمد بقاءه الطبيعي من أداء هذه المهمة وحدها، فإذا انقرضت، أو أصبحت تكراراً لمهمة أخرى، تعرّض بقاء النوع نفسه للخطر في الحال، وقد أشار (داروين) إلى هذه الحقيقة باعتبارها أكثر قوانين النمو والتجدد أثراً في وحدات

الحياة، ثم أشار إليها مرة أخرى محاولاً تفسيرها بأنها الطريق الوحيد لتحقيق الحياة نفسها، فإذا أغلق هذا الطريق، تنعدم الحركة في العالم فوراً كما تنعدم داخل نهر أغلقت كل مصباته، وكان من الواضح أن اللّه قد أوكل إلى المرأة مهمة كبيرة وأن قرارها بإعلان العصيان كان قراراً غير حكيم، فالقوانين الكبيرة لا تحتمل هذا الطيش، وأداء مهمة التجدد نفسها تحمل تنظيماً منسقاً بالغ الدّقة لا يمكن تغييره قط، ولذا فقد وقعت المرأة في الفخ مباشرة ـ وبات انهيار الحضارة الغربية أمراً واقعاً في نهاية المطاف، لا يمكن تفاديه الآن ـ. ولقد حدث ذلك في كل الحضارات القديمة، وتحقق موتها عندما عجزت عن مواصلة التجدد لسبب أو لآخر، وسوف يحدث في أوروبا، إن لم يكن قد بدأ فعلاً، وليس ثمة بدّ من أن يشير المرء إلى ـ حركة المساواة ـ باعتبارها جزء من الانهيار الشامل.. وباعتبارها خطأ من أخطاء الفلسفة.

فليس ثمة جدال في أن ـ الأنثى ـ تؤدي مهمة تختص بالإنجاب والرعاية، سواء كانت هذه الأنثى سيدة أمريكية من لوس انجلوس أو سلحفاة مائية على أحد شواطئ المحيط، وليس ثمة من يستطيع تغيير هذه الحقيقة الأولية، إلاّ عن طريق تغيير الحياة نفسها. وهذا ليس مستحيلاً ولكنه لم يحدث حتى الآن، ولم يحدث عندما خرجت المرأة الأوروبية لتطالب بالمساواة مع الرجل، ولذا فقد تضخم التناقض فوراً.. وجدت المرأة نفسها بين عجلتي الطاحونة التي لا تكف عن الدوران، وحيدة، مفتقرة إلى الفلسفة، ضائعة في زحمة أجزاء النظام المتناثرة ضياعاً نهائياً، وقال (كولن ولسن) مشيراً إلى هذا الموقف المحيّر ـ مثل أحد البحارة الأسبان الذين حملهم كولمبس في سانتا ماريا العجوز

وصلت المرأة إلى عالمنا الجديد بالصدفة دون أن تعرف شيئاً عنا بما في ذلك لغتنا سوى أن لدينا كثيراً من الذهب والنقود والحرية۔

ولم تصل المرأة خالية اليدين، بل كانت تحمل في رأسها فكرة خاطئة عن شكل العالم نفسه، ولا شك أن سنوات السجن المتطاولة مسؤولة عن ذلك، ولكن المشكلة تبقى في النهاية ـ أن المرأة أحدثت تغييراً خاطئاً في قانون عام ـ لا يحتمل التغيير ـ.

فقد عاش العالم حتى ذلك الوقت، كما بدا في الغابة، معتمداً على قدرة الرجل على العمل والكسب والحرب، ومعتمداً على قدرة المرأة على تهيئة الجو الملائم لأداء هذا كله بجانب حمل الأطفال ورعايتهم، وكانت المرأة مضطهدة بدون شك، ولكن اضطهادها لم يحدث خلال نوع وظيفتها، بل خلال إساءة فهم الرجل لهذه الوظيفة بطريقة مشينة، ولم تعرف المرأة ذلك عندما قررت الثورة، لذا فقد وجهت ثورتها إلى وظيفة الأنثى التي تجعلها تعتمد على الرجل اقتصادياً، وتعلقت ـ بالمساواة ـ باعتبار المساواة في الفرص الاقتصادية، وكسب العيش اليومي، تمهيداً لإلغاء التبعية، وكان ذلك استنتاجاً سليماً فقد حرّر المال المرأة من تبعية الرجل وجعلها ندّاً له، وبدا من الواضح أن الثورة قد نجحت على أي حال. ولكن السؤال البسيط الذي فشلت المرأة في إجابته كان مايزال أصيلاً: هل اضطهدت المرأة من خلال تبعيتها للرجل حقاً، أم من خلال إساءة فهم الرجل لهذه التبعية؟

وكانت الإجابة غاية في اليسر، فإن كلمة ـ التبعية ـ شيء لا تعرفه الحياة بل خلقه الإنسان، فالأنواع لا تتبع بعضها بل ـ

تكمل ـ بعضها وإذا حدث الاضطهاد فلا بد أن يكون نتيجة لسوء الفهم وحده، فلا معنى للحرية بين الأنواع، ولا معنى لتميز أحدها على الآخر مادامت الوظيفة لا يمكن أداؤها إلا بالاتحاد الكلّي.

فاضطهاد المرأة مسؤولة عنه الفلسفة لا القانون، ولأن الفلسفة عمل إنساني، فإن الأنثى الوحيدة التي اضطهدت في العالم هي أنثى الإنسان، وفيما ظلّت الحيوانات تؤدي وظيفتها بطريقة منسّقة ظلّ الإنسان يتخبط على غير هدى عبر أفكاره الغامضة، ويوقّع الظلم على نفسه وعلى الآخرين مستشعراً إغراءً مثيراً بالقدرة على الفضائل، التي ظلّت شيئاً نسبياً على أي حال. وعندما فتحت المرأة فاها بعد قرون لا حدّ لها من الصمت المحزن قالت شيئاً فلسفياً محزناً لا معنى له، وكان اسم ذلك الشيء ـ الحرية ـ.. ولكن ما معنى ذلك؟

إن أكثر البقرات غباءً تعرف معرفة أكيدة أنها ليست تابعة لثورها بل جزء ضروري منه، وهي لن تطالب بالتحرر من سيطرته لأن ذلك الثور ليس فيلسوفاً ولم يحاول السيطرة عليها. فالمشكلة لا تخص ـ الحرية ـ بل تخص ـ أفكار الذكر ـ والمرأة ترتكب خطأً قاتلاً عندما تنسى ذلك لحظة واحدة، فهي تريد أن ترفض الاضطهاد، وذلك يعني أنها ترغب في أن يعاملها الرجل ـ كما يعامل الثور البقرة ـ بدون فلسفة ويترك لها حق الاختيار والتصرّف، تحت كل الظروف وقد ارتكبت المرأة خطأً متوقعاً عندما عبّرت عن هذه الأفكار بكلمة ـ المساواة ـ.

ـ فالمساواة ـ تكرار لنوع الأهداف، وهي شيء ليس في طبيعة الحياة، أما ما تحتاجه المرأة فعلاً فهو المساواة في حق اتخاذ

القرارات، وذلك شيء آخر، لا يمكن تحقيقه بطريقة جيدة إلا إذا تمّ إقناع ـ الرجل ـ به إقناعاً عملياً.

فماذا فعلت المرأة في أوروبا؟

لقد اتجهت لكسب خبزها اليومي معتمدة على نفسها، وأثبتت براعة فائقة في العمل وكسب المال حتى تحقق استقلالها عن الرجل، وأرغمته على قبول المساواة، ولكنها لم تقنعه.

إن كل رجل في أوروبا يعرف ذلك الآن، ويعرف أن ابنته أو زوجته حرّتان في اتخاذ أي قرار، لا لأنهما مؤهلتان لاتخاذ القرارات بل لأنهما قادرتان على الانفصال عنه في أي وقت، ووضعه أمام الأمر الواقع، وقد قال (راسل) مشيراً إلى هذه الحقيقة ـ إن صراع الأجيال لم يتمثل في فترة من تاريخ العالم كما يتمثل في أوروبا الآن ـ فقد أصبح ـ إلغاء الجيل الماضي ـ هدف الجيل التالي بغض النظر عن مسألة القيمة، ولم يعد جيل الوالدين مصدراً للخبرة بل مجرد صخرة جيدة يجرب الأبناء قوة رؤوسهم في نطاحها، وقد تمت المساواة بطريقة شاملة للمرة الثانية، وكانت قد حدثت للمرة الأولى في أوائل العصر الحجري، ثم عادت المرأة وأخضعت نفسها للرجل بعد أن تأكد لديها أنها تحتاج إلى رعايته لكي تؤدي وظيفتها فهي لم تستطع أن تقاتل وتنجب الأطفال في وقت واحد، ولكن الزمن تغير الآن، وألغى القتال بالأحجار، وأصبح في وسع المرأة أن تكسب خبزها عن طريق العمل، ثم تنال إجازة شهرين لكي تنجب طفلها وتضعه في رعاية خادمتها أو في إحدى دور الحضانة، وانتهت المعركة بكسب مطلق.

وبدا أن أوروبا تستطيع أن تواصل السير في هذا الطريق،

فالصناعة ميدان لا نهاية لخصوبته، يستطيع أن يمد النساء والرجال على السواء بالمال الذي يحتاجون إليه للقيام بأي شيء، بما في ذلك الإنفاق على مربيات الأطفال والخادمات، وابتكار الآلات للمساعدة في أداء شؤون البيت، ثم جاء الجيل التالي ووجد المرأة أمامه في الشارع والمقهى والمرقص والعمل والقطار وخنادق القتال، واعتقد أن المرأة كانت هناك منذ البداية، وقد تقبلها بطريقة طبيعية في أدق تفاصيلها، وتمّ إلغاء التاريخ، وانحرف مجرى الحياة انحرافاً طفيفاً في اتجاه جديد، ولكنه كان انحرافاً حاسماً في تاريخ العالم كله، فقد اختلت وظيفة الأسرة تدريجياً حتى أصبحت ـ لأول مرة، منذ أن تمّ تكوينها ـ خلية زائدة لا وظيفة لها، فالطفل ينشأ في دار الحضانة أو تحت إشراف إحدى المربيات، والزوج يقوم بعمله ثم يعود ليطبخ طعامه بنفسه، فيما تذهب زوجته لكسب عيشها بدورها ودفع أجرة المربية حتى تلد الطفل التالي.

وفقدت الأسرة وحدة المصير ثم فقدت وحدة المشاعر، وبدأت مشكلة الجنس تشوّه لون الحياة، وتمّ إعلان النتيجة: إن الأم لم تعد مركز الأسرة بل مجرد طرف فيها.. فهل كان ذلك ما أرادته المرأة.. أم أن ثمة خطأً ما، قد حدث، عبر زحمة الحرية والمساواة، وأرغمها على قبول الهزيمة النهائية ممتلئة اليدين بالنقود والفراء.. وأين حدث ذلك الخطأ؟

أنا أعتقد أن فلسفة بناء الأسرة في أوروبا تستطيع أن تقدم إجابة كاملة عن السؤال كله، فثمة شيء نشأ في الداخل، وظلّ يكبر، مسلّطاً أسنانه في بناء الأسرة حتى جعلها تنهار على نفسها مثل هيكل سفينة عجوز، وكان ذلك الشيء أكبر من

الفلسفة والعلم اللذين طلبت أوروبا حمايتهما على نحو موصول.. كان قانوناً حقيقياً لا مجال لإلغائه أو لتفادي تدميره، وقد عرفت أوروبا ذلك الآن، ولكنها تأخرت قرناً كاملاً ثميناً.

فلنحاول أن نرى وجه النتائج كما ظهرت في نهاية المطاف.

8

.. وبالنسبة للتعليم المدرسي الذي أتيح للمرأة في أوروبا، فإن الخبراء قد أشاروا منذ البداية إلى احتمال النكسة خلال السنوات التالية، وأعلن (مارنيسا) للفتيات السويديات ـ بداية مهزلة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المرأة، مهزلة سوف يكون من شأنها أن تشوّه وجه الحضارة نهائياً، إذ لم تدرك المرأة الآن حقيقة أهدافها التي ترغب في تحقيقها ـ.

ولكن (مارنيسا) اتهم بالرجعية، فلم تكن أوروبا قد أدركت أخطاءها بعد، وانطلقت الفتيات إلى مدارس الأولاد ـ التي كان كل شيء فيها قد أنشئ للأولاد الذكور ـ وحدهم ـ وتعلمت المرأة كل ما وجدته هناك، تعلمت مناهج الرجل مثل الرجل نفسه، وبذلت جهدها لكي تحقق فكرة المساواة تحقيقاً جذرياً، فلم يكن ثمة شيء لم تنل المرأة نصيبها منه، وعندما جمعت أوروبا حصيلتها بعد الحرب، برزت كلمات (مارنيسا) الحكيمة مثل طريق حقيقي للخلاص لم يشأ أحد أن يسير فيه.

فقد أثبت تطور الأشياء أن مناهج التعليم التي قدمت للمرأة،

لم تضف حصيلة الأسرة من الفضائل وحدها، بل من كل شيء آخر، وأن الأسرة ذاتها لم تعد تحوي رجلاً وامرأة بل رجلين مشوّهين، فيما يربى الطفل بطريقة خالية من الحكمة في يدي (رجل) غير مدرّب، مشغول الذهن بمشاكل العمل والسياسة والموضة.

أما الدين فقد وضع فوق الرف، وألغت مدارس أوروبا (حصص الدين) إلغاءً كاملاً، معتبرة الإنجيل نفسه كتاباً رجعياً من كتب الكنيسة لا شأن للأطفال به، واقتصر الأمر على الفلسفة وحدها للخروج من المأزق المتزايد الخطر، وكان ذلك خطأ آخر لا يمكن إصلاحه.

فالفلسفة لا سند لها بغير الدين الأخلاقي، والفضائل التي يهدف المرء لتحقيقها على الأرض، ليست بالضرورة فضائل عملية، بل أن الإنسان ظلّ يتمسك بها منذ البداية دون أن يدرك قيمتها العملية إدراكاً واضحاً، مستمداً إيمانه من الكتب المقدسة وحدها، وقد كانت (العقد الجنسية) إحدى هذه الفضائل التي عجزت فلسفة أوروبا عن إعادة خلقها، فقد تطورت أفكار الفلسفة لكي تحدد فضيلة العفة في قيمتها العملية التي تحفظ المجتمع من الفوضى، وعندما تقدم (العلم) بحبوب منع الحمل وحبوب الإجهاض فقدت الفلسفة منطقها، وانهار السد بطريقة لم يسبق لها مثيل، وكانت المدارس أكبر مظاهر هذا الخطأ، فقد تحددت أهداف التعليم في تحقيق أهداف المرأة في المساواة ولم تكن مناهج التعليم ولا المرأة يدركان من (فكرة المساواة) سوى أنها (تحقيق حرية الأنثى في كل شيء)، وإعطاءها حق الرجل في حمل مسؤولية الأسرة وتحديد مصيرها، وكانت المرأة لا

تملك أية فلسفة لموقفها.. لم تكن لديها القدرة على أن تفعل ذلك، كانت مجرد إنسان ثائر على جلاديه، يريد أن ينال: (كل ما لديهم، لكي يكون جلاداً مثلهم) دون أن تحدد نوع الحلم الذي يجذبها إليه. ونالت المرأة ذلك الحق، وأعطتها المدارس ـ العلم! ـ الذي تبحث عنه، أعطتها الهندسة والطب ومعادلات الكيمياء وكل ما لديها، ولكنها لم تعطها ـ الطابع الحقيقي ـ ولم تعطها القدرة على فهم موقفها، فلم تكن المدرسة نفسها تملك ذلك على أي حال.

وكانت النتيجة:

سبعون في المائة من أطفال الأسر الأوروبية تربيهم دور الحضانة.

ثلاثون في المائة من حالات الزواج تنتهي بالطلاق في السنة الأولى.

تسعون في المائة من بنات أوروبا غير عذراوات، 4٪ لم تتح لهن فرصة.

اثنتان وعشرون في المائة من حالات الزواج تحدث بعد علاقة جنسية طويلة.

ثمان في المائة يتزوجن وهن في حالة حمل ظاهر.

ستون في المائة من رجال أوروبا وأمريكا يخونون زوجاتهم.

ثمانون في المائة من النساء عرفن رجالاً غير أزواجهن.

واثنتي عشرة في المائة يقمن بخيانة أزواجهن الآن(*).

(*) عند إعداد الدراسة.

ثم قالت الإحصائيات: مدينة لندن وحدها شهدت عشرة آلاف طفل غير شرعي في العام الماضي(*)، وباريس ثلاثة آلاف، وجنوب ألمانيا مائة ألف، وثمانون في المائة من الأسر تعيش في حالة شجار دائم حول مصروفات الزوجة، وسبعون في المائة من حالات الطلاق تحدث بسبب عدم التفاهم رغم مدة الخطبة الطويلة، وكل تسع من عشر نساء في أمريكا يشكون من معاملة أزواجهن لهن.

وهذا كله مجرد جزء صغير من المشكلة، فقد أغلق الطريق أمام المرأة لكي تتراجع، وأصبح من مهمتها أن تواصل الصراع في جميع الاتجاهات، فهي مطالبة بأن (تجد) زوجاً في السوق المزدحمة. مطالبة بأن (تفوز) بزوج ـ كما اعتادت أوروبا أن تقول ـ عبر قطعان النساء الأخريات المتجمعات في كل مكان، وهي تضع فوق وجهها مختلف الأصباغ، وتتابع نماذج الموضة يوماً بيوم، وتضطر لقبولها مهما كانت بشعة لكي تقاتل الأخريات بنفس السلاح، ثم تنطلق ـ حاملة كل ما لديها ـ باحثة عن حظها في أحد المراقص المختنقة بالذئاب. وهي لا تستطيع أن ترفض أياً من مطالب الرجل، إنها ليست حرة، فطبيعة الصراع لا تهتم بأكذوبة الفلسفة وعندما يطلب منها صديقها أن ـ تذهب معه ـ تضطر لأن تفعل ذلك فوراً، وإلا أخذت امرأة أخرى مكانها في نفس الليلة، وتتبدى ـ الحرية الجديدة ـ في النهاية لكي تعيد المرأة إلى عصر الجواري مباشرة، وهذا مصير محزن تافه.

ولكنه مصير نهائي، وليس ثمة فرصة واحدة للافلات منه،

(*) 1965.

فقد نشأ منذ البداية في طبيعة المساواة نفسها، التي أساءت المرأة التعبير عنها إساءة بالغة. فالمرأة لم تكن تهدف إلى أن تصير رجلاً، ولكنها كانت تريد أن تلغي (الاضطهاد) الواقع فوق رأسها في الحريم، وبدلاً من أن تتجه إلى تحقيق ذلك اتجهت إلى نفس مكان (الحريم) من الطريق المعاكس، وكان الرجل يضطر لشرائها من سوق العبيد، فأصبحت تأتيه الآن مثل متسوّل جائع وتبيعه كل ما تملك، وكانت المدارس تقف عاجزة طوال الوقت، فلم يكن ثمة من يعتقد أن (العلم) يمكن أن يسيء إلى المرأة، ولقد نسيت هذه المدارس أن ما تقدمه للمرأة ليس (علماً) بل (مجرد معلومات) تفتقر إلى القدرة على خلق الشخصية في المرأة والرجل على السواء، وأن (العلم) شيء آخر لا يمكن تقديمه بدون فلسفة.

فالفتاة التي تتعلم أن الماء يغلي عند درجة مائة، والفوسفور مادة مضيئة، والمطر ظاهرة من ظواهر الضغط الجوي، لا تتعلم شيئاً حقيقياً مجدياً بالنسبة للسنوات القادمة. إنها تستطيع أن تعيد بيع هذه المعلومات مقابل راتب معين تشتري به أدوات حلاقة لزوجها أو بدلة أو عمارة كاملة، ولكنها لا تستطيع أن تستعمل هذه المعلومات لإعادة التوازن بين مظاهر الحياة نفسها.

إنها تفتقر إلى الشخصية، وقد تعلمت كما تعلم الرجل ولا تستطيع أن تكون سوى رجل، وهذه ـ بصورة عامة ـ هي المشكلة، فقد خرجت المرأة من بيتها، وأحدثت تغييراً جذرياً في بناء مجتمعها، دون أن تبتكر مكانها القادم، وكانت النتيجة أن قدم لها الرجل مكانه، وجلس فوق أكتافها.

وهذه مسؤولية مناهج التعليم وحدها، مسؤولية المربين الحمقى

الذين رفضوا أن يجشموا أنفسهم عناء دراسة المشكلة الحقيقية لإعطاء المرأة ما تحتاجه فعلاً، وتركوها تمضي في الطريق الخطأ، أو لعلهم أرغموها على ذلك الطريق، فلم يكن ثمة شيء آخر سواه، وقد تباهت أوروبا بذلك في البداية، وأعلنت حماسها لمنقطع النظير (للقوة الجديدة الخالقة) التي وصلت إلى مجتمعاتها مبدية سخطها تجاه شعوب الشرق ذات التقاليد المشينة في حبس المرأة، وكتبت آلاف الكتب العجيبة للسخرية من هذه الشعوب ومن العرب بوجه خاص، وتمّ اعتبارنا في ذيل قائمة العالم البربري الذي يتحتم إصلاحه.

ولكن أوروبا اكتشفت بعد ذلك، أننا لم نكن أسوأ منها في معاملة نسائنا، وإذا كانت المرأة العربية قد اضطهدت داخل العباءة والحريم وأهينت بصورة مبتذلة، فإن أوروبا لم تنل شيئاً حقيقياً من وراء فكرتها سوى مخلوقة بلهاء شقراء الشعر تطوف الشوارع طوال اليوم وراء أحد الأولاد منتفخة البطن، غارقة في أوهام الفلسفة، وخالية خلواً تاماً من أي قدرة على الخلق.

ثم اكتشفت أوروبا أننا عندما حرمنا نساءنا من (العلم)، لم نكن أكثر بربرية من مدارسها التي أغرقت المرأة في ذلك (العلم)، فالمدرسة ـ بوصفها الحالي ـ لم تعمم لمساعدة المرأة في شيء، وسواء حرمت المرأة منها، أو ذهبت إليها، فإن ذلك لن يمدها في النهاية بغير الألم المتولد عبر التناقض بين أهداف التعليم وبين أهداف المرأة، وباستثناء معاهد الممرضات والمدارس الصناعية فإن الإنسان لم يقدم حلاً واحداً لذلك التناقض، وأوروبا تعرف أن هذين النوعين من المدارس قد تمّ إنشاؤهما في الشرق قبل أن يولد المسيح بألف عام.

فالفكرة ذاتها أقدم من أوروبا، ولكن تلك القارة نالت شرف التجربة، وغامرت بحضارتها لكي تقدم للآخرين الطريق الذي يجب أن يتجنبوه في المرة القادمة، وهو طريق واضح المعالم تحدد الإحصائيات كل شبر فيه.

ولعل المرء مطالب بأن يذكر بأنه لو كان ثمة أمل واحد، أمل واحد ليس غير، في إنقاذ المرأة عن طريق المدارس الحالية، لحدث ذلك الإنقاذ في أوروبا، فقد كانت تملك كل شيء لإحداث المعجزة، وكانت طاقاتها الهائلة تفوق ما لدى شعوب العالم مجتمعة مئات المرات، ولكن الخطأ كان غير قابل للإصلاح، كان ـ مثل الموت ـ يحدث مرة واحدة فقط.

وأنا أريد أن أتوقف هنا لكي أشير إلى أن خطأ المرأة الأوروبية لم يعتبر خطأ بين جميع الشعوب، بل أن كثيراً من نساء الشرق ما زلن يهدفن إلى تحقيق المساواة كما فهمت في أوروبا، وما زلن يعتبرن تلك المرأة مثالاً يجب احتذاؤه مباشرة، ولعلهن يعتقدن أنهن قادرات على احتذاء (الفضائل) وحدها، وتجنّب الأخطاء التي حدثت خلال الصراع، وهذا اعتقاد لا يملك سوى النوايا الطيبة، لأن (فضائل) المساواة كما فهمتها أوروبا كانت ترتبط ارتباطاً كاملاً بباقي الأخطاء، كانت وجهها الآخر بالضبط وكانت مثل إحدى الأسطوانات لا يمكن شراء وجه واحد منها دون أن يحمل المرء الوجه الآخر معه.

فالخطأ حدث في طبيعة الهدف ذاته، ومن ذلك الهدف يجب أن يبدأ الطريق كله الآن.

وأنا أعتقد أن تلك ليست مهمة المرأة وحدها، بل هي مهمة الرجال الذين يتولون تربية الأجيال القادمة. إنهم مطالبون ـ أكثر

من كل الآخرين ـ بأن يجدوا الحل الصحيح فوراً.

وبالنسبة ـ للدين ـ فإن المرء مطالب بأن يعلن براءته من ذنوب الرجال تجاه النساء، فقد وضع ـ الدين ـ دائماً في غير مكانه الصحيح طوال أيام الصراع، وهذا ما أريد أن أتحدث عنه الآن، فذلك يشعر المرء بحقيقة المشكلة أكثر.

9

.. وبالنسبة لموقف المرأة الحالي في أوروبا، فإن المرء مطالب بأن يتخلى عن أفكار الفلسفة في الشرق، التي ما فتئت تعتبر الخطيئة الجنسية أكبر ذنب اقترفته الأنثى تحت أية ظروف، وأكبر عار تستطيع أن تلحقه بالرجل، فإن تلك الفلسفة ما زالت نتيجة الجهل بطبيعة الخطيئة ذاتها، وما زالت خالية من المنطق بطريقة مشينة.

وشعوب الشرق كانت أول من قدّس العاهرات، وكان الكهنة في معابد بابل ومصر والهند والصين لا يفرّقون تفريقاً حاسماً بين مهنة الدعارة في المعابد وبين مهنة الراهبات، ولقد تطور الأمر إلى عبادة آشور، وهي ربة أنثى كانت تتولى مهمة الإخصاب في الحيوانات والأرض.

ثم حلّ عصر التوراة.. وحرّم الدعارة باعتبارها إهانة لشرف الخلق، وكانت فكرة التوراة ذاتها فكرة سليمة بالنسبة للمرأة والرجل على السواء، وتحدد عقابهما بالقتل دون تفرقة، ولكن الأحبار عادوا فعبثوا بالنص، وقرروا عقاباً جديداً خاصاً بالمرأة

يتمثل في حرقها حية إذا كان والدها من كهنة الهيكل، وهو عقاب بشع سوف تتبناه الكنيسة المسيحية عبر العصور الوسطى في حرق الساحرات والعجائز على طول الطريق من أورشليم إلى قلاع الإقطاعيين في شمال السويد.

ثم حدث الخطأ الحاسم عندما أعفت (التقاليد) الرجل من العقاب، ووضعت الإثم على عاتق المرأة، دون اعتبار لمسألة العدالة في هذا القرار، ورغم أن القرآن أعاد صياغة القانون بطريقة أكثر وضوحاً، إلا أن الفقهاء الفاطميين ما لبثوا أن أحيوا تقاليدهم البدائية مرة أخرى، ووضعوا المرأة المسلمة موضع الشك ثم قرروا (تحصينها) ضد الإثم بحبسها في البيت والعباءة أحد عشر قرناً بلا انقطاع، ونمت الفلسفة ـ خلال عصور انحطاطها ـ لتربط المرأة بفكرة الشرف ربطاً خالياً من الفهم.

فالمرأة الآثمة عار لا بدّ من غسله، أما الرجل الآثم فليس عاراً، بل فخراً للعائلة بأسرها، تتحتم حمايته إلى أبعد الحدود، والأنثى تستطيع أن تهين شرف الرجل، أما الرجل فإنه لا يهين شرف المرأة، بل يزيده قيمة عندما يتمكن من إغراء إحدى النساء الأخريات.

وحدث التناقض المزري على أوسع نطاق بين الرجال أنفسهم، وشرعوا يتقاتلون إذا (أهان أحدهم شرف الآخر)، وعبث بإحدى قريباته، فيما يتسلل القاتل نفسه لكي (يعبث) بامرأة أخرى بطريقة ما. فالشرف كما يفهمه كلمة نسبية، وما يعتبره أحدهم إهانة، يعتبره الآخر فخراً، وما يقاتل عنه أحد الرجال، باعتباره عاراً لا شفاء منه، يرتكبه في الليلة التالية باعتباره غاية النجاح، أما المرأة فقد ظلّت تموت دائماً، دون أن

يعاقب القانون قاتلها إلا عقاباً صغيراً متردداً. وكان لا بدّ أن توجّه المرأة ثورتها إلى هذه الفكرة مباشرة، وقد حدث هذا في أوروبا، وتمكنت الأنثى ـ خلال استقلالها الاقتصادي ـ من أن ترغم الرجل عن التخلي عن وصايته، وتركها وشأنها لكي تقرر مسألة ـ الشرف ـ تقريراً جديداً.

وفي السنوات التالية ارتكبت المرأة الأوروبية خطأً قاتلاً، فقد حملتها فكرتها عن (المساواة) مع الرجل، إلى أن تتبنى أفكاره عن العالم فيما يخص وضعه ذاته، وكان الرجل قد حلّل لنفسه نوعاً من الحرية الجنسية منذ قرون طويلة جداً، وأباح الإثم الجنسي ما دام قادراً على ضبطه وحده، فنشأت فكرة الدعارة المراقبة في جميع المجتمعات، ووضع الرجل مجموعات من النساء في بيوت معينة يرتادها في أي وقت يشاء، كما ظلّ الذكر بصفة عامة صاحب الحق الأول في مزاولة هذه الحرية عن طريق الشراء بالنقود أو بطريق آخر، ولم يحدث عكس هذا، لأن المرأة لم تملك هذا القدر من الحرية إذ ذاك.

ولكنه حدث الآن، وفي جزيرة تاهيتي وحدها أكثر من سبعين بيتاً لتأجير الشبان للعجائز الأمريكيات، وفي الفيليبين تعتبر هذه المهنة وسيلة أخرى لكسب القوت، فيما تحفل دروب أوروبا الخلفية بعشرات البيوت المريبة التي يقوم فيها الرجال بتأجير أنفسهم للنساء.

وهذه مهنة جديدة في تاريخ العالم، وليس ثمة أهمية لمشكلة الأخلاق هنا، فالأمر كله مجرد نتاج لفشل المرأة في تحقيق حريتها، فهي ـ بدلاً من أن تصلح من خطأ الرجل ـ بادرت إلى الإصرار على (مساواته) دون فهم من أي نوع، وطلبت أن يبيح

لها ما يبيحه لنفسه، وقد قال (كولن ولسن) مشيراً إلى هذا التقليد (ولو أن المرأة وجدتنا ندحرج صخرة سيزيف لفعلت ذلك معنا بدافع رغبتها في المساواة)، فيما قام (برنارد شو) مرة بشراء آلتين للحلاقة، واحدة له، وأخرى لزوجته، قائلاً لها في رقّة (أنا آمل أن ينبت ذقنك في الحال).

وهذا خطأ لا عزاء فيه، وقد حدث نتيجة افتقار المرأة إلى فهم فكرة ـ المساواة ـ فهماً أصيلاً ـ فالمساواة ـ لا تشمل ـ المساواة في ارتكاب الأخطاء أيضاً ـ أو يجب ألا تشمل ذلك، ولكن المرأة أخطأت الفهم، وخرجت من بيتها لتطابق النصف الآخر في كل شيء حتى في ذنوبه، وقد أصرت على ذلك إصراراً مشيناً باسم ـ الحرية ـ التي لم تكن قادرة على فهمها بأي حال.

وكانت النتيجة المتوقعة، أن تضاعفت حصيلة المجتمعات الأوروبية من الفضائل والرذائل على السواء، وبدا الأمر كله مجرد زيادة في العدد دون الكيف، فنمت القوة العاملة مرتين، ونمت المشاكل مرتين أيضاً، وتضخمت عقد الحضارة حتى طمست قيمة (الحرية الجديدة)، وبعثت الشك في موقف المرأة ذاته، ثم فتح ذلك الباب الهائل أمام الضعف البشري فيما يختص بضبط شهواته، وانطلق الطوفان للمرة الثانية منذ طوفان نوح، دون أن يبني الإنسان سفينة الإنقاذ هذه المرة، ولكن الحضارة كانت قد ادخرت شعوباً أخرى في غير أوروبا لكي تقوم بمهمة السفينة، وليس ثمة شك أننا ـ في ليبيا ـ إحدى هذه الشعوب المدخرة لإعادة البناء دون فجوات إذا استطاع الرواد أن يفهموا مشكلة المساواة على وجهها الحقيقي.

أما أوروبا فقد أعلنت يأسها، وحمّلت الفلسفة هذا العبء وحدها متمثلة في مئات النظريات المتناقضة ومئات المسارب والحلول دون جدوى، فيما ظلّت الأنثى نسخة من الذكر حتى أصبح نسخة من الأنثى، ووصلت المرأة إلى مذبح الرجال، وسارت بجانبه عبر كل أخطائه المعقدة، وشربت معه الخمر ولعبت معه القمار ودخّنت معه ولبست ملابسه، وارتادت كل أماكنه وعملت معه وابتكرت وصنعت ورتّبت واستعملت كل أشيائه حتى أصبح من الصعب أن يعرف الطفل الأوروبي ما إذا كان يملك اثنين من الآباء أو اثنتين من الأمهات.

وهذا كله حدث، ولا مجال لإصدار الأحكام الأخلاقية ضده، فالمسألة لا تخص الأخلاق بقدر ما تخص حادثة الإخلال بقانون لا قدرة لأحد عليه، فقد قررت الحياة منذ بدايتها أن تستعمل نظام الأنواع للمحافظة على اتزان العالم، ولإظهار فكرة (التكامل) التي يبدو أن الإنسان مطالب بفهمها مرة أخرى.

فالحياة لا تهتم بالمرأة ولكن بوظيفتها، ولا شك أن الخلق نفسه قد تمّ على هذا الأساس وحده، فالمرأة تستطيع أن تكون ما تشاء، ولكنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها إلا إذا حدث الاتفاق بين الأهداف وبين الوظيفة، فإذا لم يحدث ذلك الاتفاق فلا مناص من الدمار الشامل، ولأن الحياة لا تدمّر نفسها فقد قرّرت أن تدمّر الإنسان، وكان المسرب الخفي الذي تسرّب منه العطب جزءاً من البناء نفسه، جزءاً من الحضارة والإنسان، فقد حملت فكرة المساواة بذرة العطب معها وتركتها تكبر في داخلها بطريقة طبيعية.

المرأة تريد أن تلغي اضطهاد الرجل لها، فترتكب خطأً خفياً

عندما تصرّ على توجيه الثورة إلى وظيفتها، وتعلن طريقاً لإيقاف الاضطهاد.. بل طريقاً للإخلال بنظام وظيفة النوع، وعندما تتحقق المساواة تكتشف المرأة ذلك، وتدرك أنها قد وقعت في فخ من نوع آخر، فبدلاً من أن توقف سيطرة الرجل عليها، أعطته فرصة أخرى لجرّها وراءه بلا انقطاع، فهي مطالبة بأن تخرج معه إلى ميدان الصراع، ومطالبة بأن تفعل كل شيء يفعله لكي تحقق مساواتها المطلقة، ثم هي مطالبة بمنافسة زميلاتها فهمها السيئ لمعنى المساواة، فهنا يبدأ العطب، لأن المساواة ليست للحصول على (زوج) من أحد المراقص أو الحفلات، فالرجل لم يعد يبحث عن المرأة، بعد أن جاءت المرأة للبحث عنه، وذلك يعني أن تكون مستعدة للدخول في السباق في أي لحظة، وأن تهتم بزيادة مواهبها وإبرازها لكي تضمن فوزها عندما يطل الرجل في النهاية، فإذا وصل الصيد المطلوب ألقت المرأة كل شباكها في طريقه وغالباً ما تنتهي الحفلة بسقوط المرأة نفسها، فهي مضطرة إلى تلبية مطالب الرجل مهما كانت، وإلا تحوّل إلى امرأة غيرها.

فإذا تمّ الارتباط بالزواج، فإن كلا الزوجين يقضي كثيراً من سني حياته في فزع من أن يتخلى الآخر عنه، ويقع في فخ جديد فالفخاخ منصوبة على الدوام، وليس ثمة ما يحفظ المرأة أو الرجل من الوقوع فيها سوى وازع أخلاقي كبير، ولكن الأخلاق وحدها لا تكفي دائماً لخلق الطمأنينة في قلب الزوجين ولذا فإن مشاكل الطلاق ـ إلى جانب مشاكل التربية ـ تشكل خطراً في أوروبا أكثر من خطر المجاعة في الهند مئات المرات، وقد بذلت كل الجهود لحلّها عبثاً، فالمشكلة ليست من اختصاص الفلسفة أو العلم، الذي بدأ الآن في محاولة إلغاء المرأة

كلياً عن طريق ـ تفريخ ـ الأطفال في أنابيب الاختبار، لأن المرأة لم تكن تتعمد خلق المتاعب لنفسها ـ إنها ـ ببساطة ـ ضحية سوء الفهم لنوع وظيفتها ذاتها، وضحية لا يمكن إنقاذها لقانون كبير شامل يهدف إلى السير بالفضائل في اتجاه الإنسان، لا مضاعفة الرذائل عن طريق ارتكابها مرتين.

ولكن المرأة في أوروبا فعلت ذلك، وضاعفت (عدد) كل شيء، وكان لا بدّ أن ينهار البناء كله تحت الثقل المفاجئ انهياراً نهائياً.. وليس ثمة من يستطيع تفسير ما حدث إلا باعتباره إرادة عليا لا يمكن قهرها، فقد كانت أوروبا تملك كل الفرص لتحقيق المعجزة، لو كان ثمة أمل واحد في تحقيقها. ومرة أخرى أثبتت الحضارة أنها مجرد حقل للتجربة، وقد فشلت تلك التجربة في أوروبا، وأصبحت مهمة الشعوب الأخرى أن تتجنب ارتكاب الخطأ للمرة الثانية.. فهل يمكن ذلك؟..

هل ثمة طريق إلى تحقيق نتيجة أفضل في المرة القادمة؟

أنا أعرف أننا نريد أن تفعل ذلك، ولا أشك قط أننا قادرون على تحقيق هذه الإرادة إذا توفرت لنا فرصة لفهم النظام الذي تسعى الحياة لتحقيقه على أرضنا.

فأين يجب أن نبدأ؟

وعبر هذا السؤال: أنا أريد أن أشير إلى اقتراح خبراء التربية فيما يختص بمناهج التعليم التي أتيحت للمرأة حتى الآن، فإن المدرسة الحديثة كانت جزءاً آخر من المشكلة، وكانت أفظع مسارب الدمار في عقل الحضارة ذاتها.

10

.. والذي يتابع محاولة التوراة لبناء الأسرة اليهودية يستطيع أن يلمس بيسر أن ثمة يداً ـ غير سماوية ـ ظلّت تعبث بالنص الأصلي على نحو موصول .. وتخلط ـ عبر عجزها عن الإصلاح المجدي ـ بين علاقة الرجل بزوجته وبين علاقته بعبيده محدثة ارتباكاً ملحوظاً في موقف الإنسان اليهودي نفسه، فقد أصدرت التوراة حكماً بإدانة المرأة فيما يخص الخطيئة الأولى، لكي تفسّر رغبة الرب في معاقبتها بألم الحمل والولادة، وهذا من شأنه أن يجعل الحياة نفسها مجرد ثمرة فجة لقرار الإدانة، ويجعل الإنسان ـ (الذي صوّره الرب على صورته) ـ مجرد وسيلة لتعذيب المرأة، لا لحمل رسالة الله والحياة.

ومن الواضح أن نصاً سماوياً حقيقياً لا يمكن أن يرتكب هذا الخطأ، فليس من المحتمل أن يصدر قرار الحياة في لحظة غضب تجاه المرأة أو غيرها، بل إن الأمر يستحيل تفسيره إلا عن طريق اعتماد (التحريف في النص) من قبل جهات بشرية غير مدرّبة،

كان من أهدافها أن تنال اليد العليا في تقرير مصير الأسرة كلها، فإدانة المرأة بالمعصية أساء إلى مركزها عبر باقي التوراة، وبعث الشك في جميع قدراتها الأخرى طالباً من (الرجل أن يتولى مهمة الإشراف عليها) إشرافاً محكماً لا مجال للفكاك منه، بل إن نص الإدانة نفسه قرّر على الفور:

«أن تظل المرأة تابعة للرجل، ويظل الرجل حاكماً عليها إلى الأبد».

ومن الواضح أن هذا المنطق الخالي من الحكمة، ليس نصاً سماوياً، وما دام لا يخدم شيئاً سوى رغبة الرجال في السيطرة، فلا مناص من أن يعتبر النص كله فعلاً مختلقاً لتحقيق هذه الرغبة على الأقل.

وهذا ما كنت أشير إليه فيما يخص براءة الدين من ذنوب الرجال تجاه مأساة المرأة، فالدين لم يعط فرصته للإصلاح، وقد قال القرآن يعلن هذه الحقيقة:

﴿فبدّل الذين ظلموا منهم قولاً غير الذي قيل لهم﴾.

ثم حدّد عملية العبث بالنص الأصلي:

﴿ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم﴾.

وهو تحديد حافل بالسخرية من تلك اليد البشرية غير المدرّبة التي تسببت عن طريق تشويه النص في تعطيل عملية النمو المرتقبة، فالأحبار الذين أعماهم الوهم كانوا مثل فلاح لا يحسن مهنته يفسد زرعه ويجوع دائماً.

وبالنسبة للإنجيل ـ وهو في الواقع أربع روايات متداخلة ـ فإن

المرء مطالب بأن يشير إلى الثيولوجيا الرومانية باعتبارها مصدراً لا يمكن إغفاله لقصص هذا الكتاب الغامضة، وثمة لحظات يتعين على المرء أن يعتبر الإنجيل خلالها مجرد أسطورة رومانية أخرى لا علاقة لها بالمسيح.

فمشكلة التأليه المشهورة، والقول بالثالوث، وخرافة النهوض من الموت، وغفران الإثم بألم الصليب، واعتبار عيسى ابناً للّه، وخلط لحمه بالخبز المقدس، وبقية الخرافات الغامضة لا يمكن تفسيرها إلا بمراجعة مصادرها في الوثنية الرومانية والإغريقية، وهي مصادر مريبة قادرة على إظهار عجز الحوار عن فهم المسيح فهماً يحفظه من الخلط بباقي الأرباب الرومانيين، بل إن كلمة (ابن اللّه) مجرّد ترجمة رومانية للكلمة العبرية التي تؤدي معنى الرسول المقبل من السماء، والتي استعملها المسيح لإظهار صفته كنبي، فترجمت ترجمة خاطئة، وأسيء فهمها داخل الأذهان الوثنية إساءة لا مجال لإصلاحها قط.

والصراع الذي نشب بعد ذلك بين طوائف المسيحيين لم يكن مجرد نتيجة للاختلاف في تفاصيل النص، بل كان اختلافاً في النص نفسه، وفيما يخص المرأة فإن الكنيسة في سيناء ما زالت تحلّ الزواج بأربع نساء بينما تعتبر الكنيسة الكاثوليكية ذلك إثماً لا يمكن غفرانه أبداً، وهو اختلاف من شأنه أن يثير الريبة في باقي النص الخاص بالزواج وفرائضه وبالطلاق المسيحي، فليس من المحتمل أن تختار الكنيسة في سيناء هذا القرار دون أن تعتمد على تفسير مقبول، وما دام النص الموجود الآن لا يتيح أي فرصة لهذا التفسير، فإن المرء مطالب بأن يشير إلى أن النص قد (تغيّر) بطريقة ما، أو فقد بعض أجزائه على الأقل.

وقد قرر القرآن هذه الحقيقة بوضوح، معلناً عملية الحذف المتعمد:

﴿ومن الذين قالوا إنّا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظاً مما ذكّروا﴾.

وكلمة ـ نسوا ـ إشارة أخرى حافلة بالسخرية، فالمرء الذي يعلن طريقه ويعطي عهداً بأن يتبعه، لا يستطيع أن ينسى ذلك في الواقع، ولكن أهواءه تغلبه على أمره، وتقوده في الطريق الخطأ محاولة عزاءه بعذر النسيان، وهو عذر بالغ الحماقة لا يدعو إلى التماس المغفرة له.

وفي سورة (المائدة) أشار القرآن إلى تحريف الكتابين المقدسين باعتباره عملاً هادفاً إلى ـ إلغاء أحكام اللّه ـ وهي إشارة تعني أن ذلك العمل الأخرق كان يهدف إلى ـ إقرار أحكام الرجل ـ، فتحريف الكتب المقدسة عمل لم تشارك فيه المرأة، بل قام به الرجال وحدهم، ولعل أهم الأدلّة على ذلك، أن التحريف قد حدث دائماً في صالح الرجل، وبطريقة أنانية فجة.

والقرآن يقرر هذه الحقيقة بدون التواء:

﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب اللّه وكانوا شهداء فلا تخشوهم واخشونِ ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ومن لم يحكم بما أنزل اللّه فأولئك هم الكافرون﴾.

والإشارة إلى الذين لا يحكمون بما أنزل اللّه هي لحظة الإدانة بإثم التحريف.

ثم قال عن الإنجيل:

﴿وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل اللّه فيه ومن لم يحكم بما أنزل اللّه فأولئك هم الفاسقون﴾.

وهذه إشارة أخرى إلى عملية التحريف، ثم صدر الحكم النهائي بإعلان أصل التوراة والإنجيل معاً:

﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب﴾.

فالأصل لم يضع بصورة نهائية ما دام القرآن قد احتفظ به كله داخل لغته الأصلية، وأي اختلاف بين الكتب الثلاثة لا بدّ أن يكون مصدره الإنسان، إلا إذا اعتمده الكتاب الأخير، فالاختلاف في أي مسألة جوهرية ـ تخص المرأة أو لا تخصها ـ لا تفسير له سوى تعمد التحريف أو سوء الترجمة والفهم.

وهذا يفسر وعد القرآن بأن يظل دائماً بصورته الحالية، ويفسّر نزوله وحياً في لغة واحدة لا يجوز تغيير كلمة فيها تحت أية ظروف، فالقرآن هو الأصل الوحيد الباقي من كل الكتب المقدسة، فإذا تمّ تغييره، فليس ثمة فرصة أمام أيٍّ من الأجيال لإدراك حقيقة الأصل الأول.

وقد أساء المستشرقون فهم هذه النقطة، واعتبروها مظهراً من مظاهر العصبية العربية، ولكن المشكلة أكثر تعقيداً من ذلك، فالقرآن لا يفرض نفسه على أحد، وليس من المهم أن يعتبره المستشرقون وحياً أو شيئاً آخر فالمسألة تخص لحظة العدالة نفسها، والمرء مطالب بأن يؤمن بفكرة الكتب المقدسة جميعاً، أو يرفضها جميعاً، أما أن يجلس في ركن كنيسته المعتم، ويعتبر ما وصله وحده هو الحق، وما وصل الآخرين مجرد تلفيق وعصبية، فإن ذلك عمل يتسم بأحقر مظاهر العصبية المزرية.. عمل خالٍ من المنطق والعدل.

وفيما يخص موقف المرأة، فليس ثمة نص ديني بدائي أو غير بدائي أثبت فشله في إيجاد حلّ كما أثبتته التوراة والإنجيل، وليس ثمة دليل أكثر وضوحاً على هذا الفشل من إلغاء هذين الكتابين ـ فيما يخص المرأة ـ إلغاءً كلياً متناهياً في الدولة المسيحية نفسها، فلم يعد ثمة نص واحد معمول به سوى نص الطلاق في بعض الدول الكاثوليكية، أما باقي القوانين وأحكام الزواج وتربية الأطفال وتقسيم الميراث فقد تولت أمرها قوانين مدنية جديدة لا علاقة لها بالتوراة أو الإنجيل، بل إنها تمثل ـ نقيض ـ هذين الكتابين .. وبصورة قاطعة.

وهذا إجراء حدث نتيجة عجز النصوص المحرفة عن إدراك أبعاد المشكلة إدراكاً خالياً من الظلم، وهو اعتراف ضمني بأن التوراة والإنجيل لم تحملا إلى العالم أحكام اللّه بل أحكام الأحبار والقسس المتعطشين إلى السيطرة، فلا مجال لاتهام النصوص السماوية بالظلم.

والمرء مطالب بأن يعترف ببراءة النصوص من كل الآلام التي عاشتها النساء منذ اعتماد التحريف داخل الكنائس المريبة، فقد فعل الرجال ذلك وحدهم، وسلبوا المرأة حقوقها البسيطة وجعلوها عبداً لهم، وإذا كانوا قد فعلوا ذلك باسم الدين، فإن الأمر كله مجرد خداع مزر، وقد فعلوا كل شيء باسم الدين، وكتبوا صكوك الغفران، ودعوا الملوك بظل اللّه، وجبوا الضرائب من الفلاحين لكي يبنوا قصورهم المرمرية، وصنعوا لأنفسهم تماثيل من الذهب، ولم تكن المرأة سوى ضحية واحدة من ضحايا هؤلاء الرجال، مجرد صليب صغير في الطريق العامر بالصلبان.

أما أحكام اللّه فقد أبعدت نهائياً.. نسيت خلال الحفلة المشينة العامرة بالسلب، وقد حدث هذا بصورة متواصلة وفي وضح النهار من أورشليم إلى قلاع القراصنة في آخر العالم ثلاثة آلاف سنة بلا انقطاع.. وكان كله مسيحياً أو يهودياً.

أما المسلمون فقد سلكوا طريقاً آخر للظلم، طريقاً أكثر إثارة للألم، وإذا كانوا لم يستطيعوا أن يقوموا بعملية التحريف للنص الديني نفسه فقد وجدوا حلاً آخر اسمه سوء الفهم.. هذا الحل وجده الإنسان دائماً لكي يبرر مظالمه.

فلنر ماذا فعل هؤلاء الرجال.. ومتى أصيبوا بالعجز عن الفهم حقاً.

11

.. والحديث عن وضع المرأة المسلمة الحالي، لا يمكن أن يبدأ بدراسة القرآن وحده، فقد ثبت أن هذا الكتاب العظيم لم ينل فرصته في معالجة المشكلة سوى بضع سنين، ثم حدث الانحراف المتعمد الذي حمل المرأة إلى المقصلة القديمة في أورشليم.

ولكن المفاجأة، أن المرء يستطيع أن يبدأ الآن، وفي ثقة بالغة، بتحديد المصادر التي استمد منها الرجال (عاداتهم) الحالية، دون أن يضطر إلى ترك أي فجوات وراءه، فكل جزء في وضع المرأة المسلمة الحالي، كل عادة، وكل بدعة لها أصل يمكن دراسته بالتفصيل.

وأنا لا أريد أن أتجاوز القول بأن انحراف الرجال إلى هذه المصادر كان انحرافاً متعمداً لا شك فيه، فقد كان لديهم القرآن، وكانوا يعرفون بالضبط مدى الاختلاف الهائل بين تعاليم هذا الكتاب وبين مصادر عاداتهم، ولكنهم أغمضوا أعينهم بطريقة ما، واختاروا أن يواصلوا طريقهم القديم.

وسواء حدث هذا الانحراف نتيجة الجهل أو نتيجة ظروف أخرى، فهو يظل دائماً انحرافاً متعمداً، وليس ثمة من يتحمل مسؤوليته سوى الرجال المسلمين، الذين ورثوا القرآن ليكتبوه في الأحجبة والتعاويذ وحدها، معلقين مصيرهم الخاص في كفّ الشيطان والتوراة ومعابد الوثنيين المعتمة.

وأول مصدر (لعاداتنا) عمره ثلاثة آلاف وستمائة وأربعة وتسعون عاماً، واسمه قانون حمورابي (ملك بابلي سابق لعصر التوراة)، وقد قال في الجزء الخاص بالزواج:

1 - يدفع العريس المهر الذي يحدده والد العروس بالذهب والفضة والأبقار، (وقد استعار المسلمون ذلك حرفياً، وسمّوه في - ليبيا - حليب، وتعلّم الآباء كيف يحدّدون مهر بناتهم بقيمة تلك المعادن، فيما يجعل الإسلام ذلك المهر مجرد رمز صغير قيمته خمسة وعشرون قرشاً).

2 - قال حمورابي: رب العائلة له الحق أن يفعل ببناته ما يشاء وذلك يعني أن يزوجهن أو يبيعهن للمعابد أو يتزوجهن بنفسه، وإذا كان الرجال المسلمون يجعدون وجوههم تقززاً من بربرية هذا القانون، فليذكروا أنهم يستمدون منه حقهم في عقد قران بناتهم الآن على رجال لا يعرفنهم قط، والإحصائيات تقول إن سبعاً من كل عشر نساء في بلدان المسلمين يتزوجن طبقاً لرغبة آبائهن!!

أما القرآن فقد ربط شرعية الزواج بموافقة المرأة - وذلك يعني موافقتها وليس إرغامها على ذلك - وإلاّ اعتبر الزواج نفسه باطلاً، أي مجرد حالة اغتصاب.

3 ـ قال حمورابي: الرجل وحده سيد العائلة، وله الحق أن يفعل بأطفاله ما يشاء، وليس للأم ذلك الحق.

وهذا قانون عام استعاره الرجال المسلمون كله، ولم يتخلوا عنه بعد ذلك قط رغم إصرار القرآن على بناء العائلة فوق أسس (الشورى) والتفاهم بين الوالدين، فالرجل هو الذي يزوج ابنته، ويختار زوجة ابنه، ويضع امرأته داخل عباءة، ويحدد واجبات كل فرد في الأسرة، بغض النظر عن قدراته هو على فهم واجباته الخاصة.

4 ـ قال حمورابي: والدا العروس مطالبان بأن يرسلا معها هدية العرس التي تحدد طبقاً لقيمة المهر، ثم وصل هذا القانون إلى منطقة الشام وشمال إفريقيا بإضافة جديدة تحتم أن توضع تلك الهدية فوق رؤوس صديقات العروس ويطفن بها في الشوارع ليعرف الناس قيمة المهر ذاته، وعندما زار البرتغاليون مدغشقر في منتصف القرن السادس عشر وجدوا النساء المسلمات (يحملن القفف المغلقة فوق رؤوسهن، ويطلقن أصواتاً حادة ـ يقصد الزغاريد ـ ملوحات بالثياب الحريرية التي أحضرها العريس، سائرات في صف طويل حول المدينة!).

وهذا ما زال يحدث بيننا، وليس مصدره القرآن.

5 ـ قال حمورابي: الزنى عقوبته القتل بالنسبة للمرأة، أما الرجل فلا عقاب عليه إلا إذا ارتكب ذلك الإثم مع امرأة متزوجة (وقد تبنى الرجال المسلمون ذلك القانون فوراً ـ بعد أن أسقطوا منه عقاب الرجل كلية ـ وجعلوه مصدر العدل الوحيد، أما القرآن فقد اعتبر الإثم مشتركاً،

والعقاب مشتركاً، فالنصوص لا ترتكب الظلم قط، ولكن الرجال يسيئون الفهم بطريقة محيرة).

6 ـ الاحتفال بليلة الزفاف وفضّ بكارة المرأة ـ عادة ـ وصلت إلى شمال إفريقيا بعد ألف عام من نشوئها في منطقة الفرات والأردن، وقد كانت مدينة جيروشيا ـ وهي مدينة أردنية غزاها النبي يوشعيا في الألف الثالث قبل الميلاد ـ تتبنى قانوناً بعرض العروس على الراهب، (لكي يعرف مدى طهارتها عن طريق اختبار غشاء البكارة، قبل أن يبت في أمر زواجها ثم وصل هذا القانون إلى التوراة). واعتمده أول نص ديني ينتسب إلى السماء اعتماداً نهائياً، فيما اعتبرت قبائل الرعاة المجاورة مشكلة البكارة من اختصاص والد البنت وحده، وما زال حتى اليوم ثمة قبائل في منطقة جنوب غرب العراق تهتم أن يقف الأب على سرير ابنته ليشرف على إجراء الاختبار، أما في ليبيا فإن الأب يقف خارج الباب ممسكاً عذارته في يده منتظراً نتيجة ذلك الاختبار بقلب راجف.

أما القرآن فقد اشترط أن يشهد أربعة شهود عيان لكي تتهم أي امرأة بتهمة الزنى، ولو كان ـ غشاء البكارة دليلاً حقيقياً ـ لما أهمله القرآن.

ولكن الرجال يسيئون الفهم.

7 ـ عادة الوشم وصلت إلينا من الفراعنة، الذين كانوا يستعملونه لتمييز طبقات الخدم في القصر الملكي، ثم اتخذته القبائل البربرية وسيلة من وسائل الرجال والنساء على السواء. وكان هنود أمريكا يوشمون جلودهم من

القدم إلى الرأس عندما زارهم كولمبس سنة 1492، وما زال ثمة قبائل في العراق والأردن وليبيا تَشِمُ رجالها بعلامات مميزة، فيما تحول الوشم بالنسبة للمرأة من وسيلة زينة إلى عادة مستحكمة لها طقوسها الخاصة مثل كل العادات الأخرى.

وليس الوشم من وصايا القرآن، بل إنه لم يذكره قط.

8 ـ تغطية وجه المرأة، ولفّها داخل عباءة، عادة أخرى ذكرها التاريخ أول مرة في مدينة (موهنجو دورو) ـ وكانت تقع في منطقة الباكستان منذ ستة آلاف سنة، ثم وصلت إلى بابل في بداية الألف الرابع قبل الميلاد، وكانت مقتصرة على المتزوجة، وعندما عاد (دارا) الفارسي إلى عاصمته (سوسا) بعد إخضاعه بابل، حمل معه تلك العادة لكي يميز بها النساء الأسيرات، ثم حمل الفرس فكرة الحجاب إلى مصر، ومنها إلى شمال إفريقيا، وكان البربر مستعدين لتقليد أي شيء يأتي من الشرق، خصوصاً فيما يخص المرأة، وعندما جاء القرآن كان (الحجاب والحذر) شيئين معروفين في مدن المنطقة كلها، ولم يأمر القرآن بأن تغطي وجهها ولكن الحاكم بأمر الله ـ وهو سلطان فاطمي ـ أمر بذلك معلناً عودته إلى تقاليد البربر المعروفة في المغرب الذي جاء الفاطميون منه.

ومسخت النساء إلى خيمات قبيحة متحركة لآخر مرة، ولم يفعل القرآن ذلك بل فعله الحاكم بأمر اللّه، وهو سلطان مجنون كان يصدر أوامره بطريقة محيّرة، وقد أمر أصحاب الحوانيت أن يناموا بالنهار، ويعملوا بالليل، وأمر

موظفيه أن يلبسوا صنادل النساء، وأمر النساء أن يغطين وجوههن، ثم شعر باليأس وركب حماره وانطلق إلى الصحراء المحيطة بمدينة القاهرة.. ولا يدري أحد أين ذهب!!

ومن ذلك الرجل نستمد نحن طريقة معاملتنا لأمهاتنا!

والواقع أن المرء يستطيع أن يتابع هذه الدراسة إلى نهايتها لكي يحصي مصادر عاداتنا، ويحدّد الطرق التي سلكتها إلينا، فليس ثمة (عادة قبيحة واحدة) تركها الرجال تسقط ـ فيما يخص المرأة ـ سوى عادة (وأد البنات) ـ وإن كانوا ما زالوا يمارسونها بطريقة أخرى ـ وليس ثمة مصدر ديني واحد لتسعين في المائة من هذه العادات.

وقد كان القرآن بين أيدي الناس طوال الوقت، وكان لا يحتاج إلى ترجمة، أو دراسة من نوع خاص، ولكن أحداً لم يتخل عن حماقات الإنسان التي ارتكبها عبر تاريخه الحافل بالحماقات، وهذا ما كنت أرغب في الإشارة إليه عندما قلت إننا مطالبون بأن نعلن براءة (الدين) من ذنوب الرجال تجاه المرأة، فإن الدين لم ينل فرصته قط، وقد قام الرجال بتحريفه فيما يخص التوراة والإنجيل، وأعادوا كتابة النصوص على النحو الذي يلائمهم، مفترضين في أنفسهم القدرة على تنظيم الأمور تنظيماً جيداً، وكانت نتيجة ذلك أن اضطرت الأجيال التالية إلى إلغاء النصوص المقدسة إلغاءً كلياً غير خالٍ من الأخطاء السيئة.

أما بالنسبة للقرآن، فإن أحداً لم يستطع تحريفه ولكن وضعه موضع التنفيذ لم يتم بصورة مرضية فيما يخص موقف المرأة المسلمة، وكانت النتيجة أن تحولت المرأة إلى أيقونة مشوّهة

بالوشم توضع فوق السدة حتى تحمل في نعش دون أن ترى وجه السماء إلا خلال عباءة الصوف البشعة، وتعطى لمن يستطيع إرضاء والدها بالذهب كما يحدث في سوق البقر والخنازير.

وهذه لحظة مهمة، فلا بد أن يعرف المرء أن الظلم من عمل الإنسان وحده، وأن ـ الدين ـ لا يمكن أن يتسبب في إيذاء المرأة أو غيرها، ولا بد أن يوجه الحديث إلى الجهة المسؤولة حقاً، أعني الرجال الرائعين مثل الملائكة الذين لا يتورعون لحظة واحدة عن الافتراء على نفسه.

فدعونا نبدأ ذلك الآن، ونحدد مرة أخرى ما فعل الرجال بكلمات الله.

12

.. والنقطة الأولى التي يجب أن تشملها الإجابة على السؤال (ماذا فعل الرجال بكلمات اللّه) تخص موقف المرأة المسلمة الحالي، باعتباره نتيجة لحضارة وثنية سابقة على الإسلام بعشرات القرون.

وأنا أريد أن أتتبع هذا الموقف هنا بالتفصيل، مقصراً الحديث عن المرأة الليبية ـ لأنني أعرفها أكثر من سواها ـ في محاولة لتحديد مصادر الجزئيات التي تعيشها هذه المرأة الآن.

وأول نقطة هنا تختص باللباس، فعجائزنا يثقبن أنوفهن وآذانهن لكي يضعن في تلك الثقوب حلقات ذهبية أو فضية مختلفة الأحجام، باعتبار أن ذلك جزء من زينتهن، ثم أصبحت (الزينة) قانوناً، وفرضت نفسها على كل امرأة ولدت فوق أرضنا.

وهذه العادة تبرز في التاريخ لأول مرة في قرطاجنة منذ ثلاثين قرناً على وجه الضبط، وقرطاجنة مدينة فينيقية الأصل، بنيت كقاعدة للأسطول الفينيقي على ساحل تونس، وكانت تقع

على بعد بضع كيلومترات شمال مدينة تونس الحالية، وفي تلك المدينة كانت النساء، يتزين بأساور الفضة في أذرعتهن، وحلقات ذهبية يتراوح عددها بين أربع وبين اثنتي عشرة في آذانهن، ويضعن حلقة صغيرة في ثقب آخر على جانب الأنف، وكان العريس يقدم هذه الأشياء لوالد (البنت) التي يرغب في الزواج منها، فيما يهدي الأب لابنته خلخالاً فضياً تلبسه في ساقيها، وكان ذلك غير المهر، وكان الأغنياء يقدمون هداياهم من الذهب، والفقراء من الفضة، أو النحاس في بعض الأحيان.

هل تغير شيء الآن!

وهل تعرف العجائز لماذا يثقبن آذانهن بالأبر الطويلة المحمية في النار!

وهل يعرف الأب الذي يطلب من (خطّاب ابنته) «تكليله وحدايد ودملج وأسوار»(*).

من أين تعلم ذلك!

من قرطاجنة على وجه التحديد، من تلك المدينة الدموية التي نجبت أكثر الفاتحين في التاريخ فظاعة، ولعله من المهم أن أشير منا إلى أن هانيبال ـ وهو أكثر فاتح غزا أوروبا بأفياله المدرّبة ـ كان يهاجم سويسرا الحالية بجيش من الليبيين بلغ تعداده أكثر ن ثمانين ألفاً.

وعندما حدث الانقلاب ضد هانيبال في قرطاجنة، عاد إلى يبيا واتخذها قاعدة لمهاجمة قادة الانقلاب، فعلاقتنا بأولئك لقراصنة كانت علاقة وطيدة ثابتة الأركان.

---

*) تسميات لحلي وأساور مختلفة بالعامية الليبية.

ومنهم تعلمنا معظم عاداتنا القبيحة فيما يختص بتقاليد الزواج، مندفعين في طيش لكي نحقق أكبر قدر من الدمار في بناء مجتمعنا، وبدلاً من أن ينحاز الآباء إلى جانب النص القرآني، واصلوا ارتكاب الخطأ مطالبين بأواني الذهب والفضة، مصرّين على إثبات أهميتهم عن هذا الطريق، حتى أصبح الزواج نفسه مظهراً من مظاهر تجارة الرقيق المشينة، والذي لا يريد أن (يشتري) جارية في بلادنا، يذهب إلى جهنم أو يقف على رأسه، فتلك مشكلته وحده، وعليه أن يتحمل مسؤولية الأخطاء من قرطاجنة!

وهذا ما فعله الرجال بكلمات اللّه!

أما (السجن) أو حبس المرأة في البيت، والاحتفاظ بها في الداخل طوال عمرها، فهي عادة أكثر تعقيداً وقدماً من قرطاجنة، والثابت أن البابليين ـ وهم أصحاب أول مدينة سابقة على ممفيس ـ كانوا يخططون منازلهم على هذا النحو:

1 ـ المدخل الذي يقود إلى الفناء الخارجي حيث تقع غرفة الضيوف أو (المربوعة) كما سميناها بعد ذلك. وهذا الفناء يحوي غرفة لنوم الضيوف وبقية المنافع الأخرى، مما يدلّ على أن الضيوف لم يكن ليسمح لهم بالدخول إلى الفناء الخارجي.

2 ـ بوابة تقود إلى الفناء الداخلي حيث تقع (غرف النساء) والمطبخ والحمام.

3 ـ بئر يحفر في أحد أركان الفناء الداخلي لكي يمد السكان بالماء.

أما الضيوف فيشربون من زير تقوم عادة وراء الباب

الخارجي، ومن الواضح أن هذا البيت قد صمّم بحيث يفصل النساء عن الرجال، مما يدل على أن (السجن) كان قد بدأ يتخذ شكله النهائي، وهو نفس البيت الذي يولد فيه أطفالنا الآن.

عندما بنيت قرطاجنة في القرن التاسع قبل الميلاد، أعيد بناء البيت البابلي مرة أخرى، ولكن بصورة أكثر سوءاً، فقد كان القرطاجنيون لا يحسنون العمل اليدوي كما يحسنون الملاحة، وزادت الجدران عرضاً ودخل في بنائها نوع من أعشاب البحر نعرفه الآن باسم (التفن)، ثم أضيف إليها سرير حجري يقوم في أحد أركان غرفة النوم، واسمه الآن (دكانة)!

وفي أحد تلك البيوت ولد (هالو) وهو أول أدميرال قرطاجني ـ وأول ربّان في التاريخ ـ يبحر إلى الكمرون في غرب إفريقيا ليحضر معه زنجيات يصلحن لخدمة السيدات القرطاجنيات اللائي كن يجلسن داخل بيوتهن.

والمرء عندما يتصور إحدى هذه السيدات، تجلس فوق سريرها الحجري في ركن غرفتها، متزينة بأقراطها وحلقاتها وخلاخيلها، مستعرضة جسمها الضخم المترهل من طول الجلوس، لا يستطيع أن يقرر ما إذا كانت تلك السيدة تنتسب إلى القرن الخامس قبل الميلاد في قرطاجنة أم إلى القرن العشرين الميلادي في ليبيا، فالزمن هنا لا أثر له على الإطلاق، أما أن يعرف أن تلك السيدة مسلمة ـ تعمل بما جاء في القرآن ـ فإن ذلك حدس صعب للغاية.

ومن الواضح أن السجن قد اكتمل بصورته الحالية قبل أن يولد موسى بقرون طويلة، وأن التوراة كانت تستمد معلوماتها من هذا التاريخ بعد أن تمّ تحريفها، والمهم أن يلاحظ المرء أن الفرصة لم تتح لأي من الشعوب الأخرى لكي تتخلص من

مساوئ ذلك السجن، لأن العصر نفسه كان يتجه اتجاهاً آخر، وكان الرجل والمرأة على السواء منقادين لطابع العصر الذي اتسم ـ بصورة عامة ـ بمحاولة الثبات على أي طريق، فقد كان الإنسان نفسه ـ مثل سفينة ضائعة في المحيط ـ كل نقطة، كل (عادة) تستطيع أن تكون مرفأ له، وتنقذه من الغرق، وهذا وحده يفسر طبيعة التمسّك (بالعادات) التي اشتهر بها الإنسان، تلك الطبيعة غير الأصيلة التي ظلّت تقاوم كل جديد بما في ذلك الأنبياء المزوّدين بكلمات اللّه، وتحرقهم بالنار، وتطردهم من أوطانهم، وتشنقهم فوق الصلبان، فالإنسان الجاهل لا يملك شيئاً غير عاداته، وهي سواء كانت قبيحة أو غير قبيحة، طريقه الوحيد لكي يتجنب الضياع في فوضى اللاعادة، ويعرف أين يتجه بالضبط.

ومن هنا بنيت قرطاجنة في بلادنا، ووضعت كلمات اللّه جانباً، ريثما يتخلص الإنسان من جهله المطبق، ويتعرف على العالم معرفة لا تحتاج إلى الهداية عن طريق التقاليد الموروثة، بل تستطيع أن تجد طريقها خلال الفكرة المجرّدة وحدها.

ولعل هذا يتضح في موقف الفتيات الليبيات اللائي خرجن الآن من سجنهن العجوز، فانتصارهن ليس ثمة ثمرة نوبة عدل من الرجل، بل هو ثمرة التعليم الذي جعل ـ العادة القديمة ـ غير ذات موضوع في تحديد الطريق أمامهن.. فهن يعرفن طريقهن بدون تلك العلامات السيئة، بعد أن تعلمن القدرة على التفكير المجرد إلى حدّ ما.

وبصورة عامة فإن الإنسان ظلّ مستعداً دائماً لأن يتخلى عن عاداته القبيحة إذا ـ فهم ـ حقيقة قبحها، أما كيف يفهم ذلك

فليس ثمة طريق آخر سوى أن ـ تعلمه ـ أو ـ تقتله ـ وتذري رماده في الريح.

وهذه هي نظرية القرآن في نقاش الوثنيين الذين ظلوا يقولون دائماً إنهم يتبعون ـ عادة ـ آبائهم في تقديس الأصنام، فالقرآن يأمر بجدالهم ـ بالتي هي أحسن ـ وهي جملة بالغة الدقّة ـ ثم يأمر بقتلهم إذا عجز الجدال على إقناعهم عجزاً نهائياً.

فليس ثمة حل آخر أمام تيار التطور لكي يجتاز هذه السدود، وقد تبنت السويد قانوناً إضافياً ضمن قانون التعليم الإجباري يقضي بعقاب الأب الذي يمنع (ابنته أو ابنه) من الذهاب إلى المدرسة بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنوات.

وهي نفس المدة المقررة لحالة القتل المتعمد مع عدم سبق الإصرار.

وهذا نوع من الجدال أو نوع من القتل، ولكنه دائماً الطريق الوحيد لكي يضمن التطور أن خلايا المجتمع قادرة على مسايرته، وأن إحدى هذه الخلايا لن تعترض الطريق، واقفة في منتصفه، بدافع الخوف من الجديد.

وفي مايو سنة 1963 اكتشف أحد شرطة السويد فتاة عمرها أحد وعشرون عاماً لا تعرف القراءة والكتابة بعد أن كان يطلب منها التوقيع على مخالفة مرور، وفي الحال أحيلت أسرة الفتاة إلى المحكمة، وصدر الحكم ضدها مع إيقاف التنفيذ، فقد كانت أمها عمياء، وكانت الفتاة تساعدها في شؤون البيت.

وهذا الحلّ تتبناه الآن دول اسكندنافيا كلها وروسيا، والمهم أن يلاحظ المرء أن الطريق مغلق فعلاً أمام أي مجتمع للتخلص من عاداته القبيحة إلا عن طريق التعليم أو (القهر الإجباري).

وبالنسبة لنا، فنحن شعب يعيش طبقاً لأقدم عاداته، ونحن نعرف ذلك، ونعرف أن بعض هذه العادات بالغة القبح، ومن الواضح أننا مطالبون بأن نجتاز حد المعرفة النظرية إلى مرحلة التنفيذ.

وليس ثمة شك أن ليبيا في مقدمة دول إفريقيا التي تحاول أن تجد فرصة للخلاص من مشاكلها عن طريق التعليم، ولكن السؤال الهام هو (هل كل ما يلمع ذهب)؟

وهل كل (تعليم) يقود إلى الخلاص؟

فلنبدأ في نقاش هذا السؤال الشائك، فأنا أعتقد أن المرء سوف يصطدم بأكثر من جانب محير في مناهجنا التعليمية.. في القوالب التي تريد أن تصنع أجيال ليبيا القادمة.

13

.. ومحاولة فهم مناهجنا التعليمية مشكلة سيئة التعقيد، فنحن في الواقع لا نملك شيئاً منها، إننا لم نصنع أياً من مناهجنا بأيدينا، بل قمنا باستيرادها ضمن بقية الواردات من أوروبا، ضمن البدلة والعربة وقانون الانتخابات وفرشاة الأسنان ورباط العنق وكادر الموظفين وحقائب السيدات.

وكانت تلك بداية خالية من الحكمة، فالذي يريد أن يبني ـ بيتاً ـ لا يستطيع أن يستعير أحجاره من الآخرين، والمرء قادر على أن يستورد عربة وثلاجة وموقداً غازياً من أوروبا، ثم يظل محتفظاً بشخصيته ولكنه لا يستطيع أن يستورد كتبه من تلك القارة، دون أن يفقد تلك الشخصية ويفقد رأسه معها.

فالإنسان هو مجموعة ما يعرفه، إنه لا شيء آخر، وإذا تمّ بناؤه في مدرسة مستوردة فلا بدّ أن يظل بدوره بضاعة مستوردة، حتى إذا أعفي من رسوم الجمرك.

معذرة، ولكن المناهج لا يمكن ترجمتها، إنها ليست كتباً للقراءة، إنها أحجار للبناء.. مادة يتكون منها الطفل يوماً بعد

يوم، وتتحدد ملامحه خلالها تحديداً لا فكاك منه، كما يتكوّن التمثال تحت الإزميل والمطرقة، كما يتكون الحذاء على القالب.

معذرة مرة أخرى، غير أننا نحب أن نتذكر موسم الإنشاد العظيم، عندما كنا نجلس أمام أوروبا، ونردد وراءها مثل الأطفال الحمقى، مصر بلد زراعي، والجزائر قطعة من فرنسا، والاستعمار ساعد في توعية الشعوب، وكوبرنيق أب الجغرافيا الحديثة، وبيكون أم العلم كله، والفلسفة ابتكرها اليونان، والروس يعيشون وراء ستار حديدي، والرأسمالية الأمبريالية صديقة الشعوب.. ولتحيا ليبيا.

أجل، لتحيا ليبيا ولكن بماذا؟

فالشعوب لا تعيش على الهتاف وحده.. الشعوب تحتاج إلى شخصية لكي تحيا.. تحتاج إلى كيان، إلى شيء يقول ـ هذا أنا بالتحديد..

وليبيا، سيدتنا: لم تتح لها فرصة لكي تقول ذلك، إنها ما زالت إحدى بلدان العالم العجيبة التي لا إيديولوجية لها.. ما زالت طفلاً في رعاية والديه.

معذرة، أظن أنكم لم تفهموني، فدعونا نبحث عن أمثلة..

نحن مجتمع يتكون من هذه النماذج:

1 ـ فلاحون يلتصقون بالأرض وينامون فوقها.

2 ـ رعاة ينتحلون عقيدة قبلية ويموتون من أجلها.

3 ـ موظفون وطلبة وعمال وتجار يسكنون في المدن، ويموتون في المدن.. ولكنهم جاءوا جميعاً من أحد الأصلين السابقين.

ولنر الآن ماذا يربط أحدنا بالآخر:

الموظف يلبس بدلة ويعيش في المدينة وفجأة يتذكر والده، معذرة.. ولكن والده يكون في الغالب فلاحاً أو راعياً، ويرتبك الولد، يتوقف قلبه من الارتباك، لأنه يعتقد أن والده رجل ـ متأخر ـ فيما يقطب العجوز وجهه ويتهم ابنه بأنه أصبح ـ متمدناً ـ باعتبار أن تلك تهمة قذرة، وفي العام التالي يعلن العجوز أنه يريد أن ـ يفرح ـ بابنه، وأنه خطب له فتاة مثل القمر، ويثور الموظف على التدخل في شؤونه ويطالب بحريته في الاختيار، ويواصل الصراع نموه ـ ليس بين جيلين فحسب ـ بل بين ثقافتين مختلفتين، ثم يتزوج الولد طبقاً لرغبته أو لرغبة الآخرين، ويطلب منه والده أن يعيش معهما في بيت واحد فقد تعلما ذلك من الجيل السابق، ولكن ابنهما تعلم منهجاً أوروبياً ويريد أن يعيش وحده، ويأتي والداه لزيارته مطالبين بإبداء الطاعة لنصائحهما، ويثور الموظف وزوجته معاً معترضين على ـ التدخل في شؤونهما ـ للمرة الألف.

ويواصل الصراع نموه عند كل جزء، فالعرس مشكلة، وليلة الدخلة مشكلة، وطهارة الولد مشكلة، ولباس الزوجة مشكلة ـ وكل واحد يملك رأياً مختلفاً.. وكل واحد يريد أن ينظم الأشياء كما تعلم النظام، وليس ثمة نقطة التقاء واحدة.

الموظف يريد أن يأخذ زوجته إلى بيت يخصه، ويريد أن يعاملها بطريقة معينة، والعجوز يريد أن يظل ابنه معه كما ظلّ هو مع والده، وأن يظهر بكارة زوجته للأعداء والأصدقاء على السواء، ويقيم عرساً صاخباً مبهجاً، ويحضر الحلاق لكي ـ يطهّر ـ الولد الصغير، ويترك العجائز يزغردن طوال الليل، ويفعل كل شيء طبقاً ـ لسنة الناس ـ.

ولا نهاية للصراع، ولا نقطة التقاء واحدة.. وهذا كله بين الولد وبين أبيه، بين أقرب اثنين في مجتمعنا وفي حالة واحدة ـ حالة الزواج ـ وهي ظاهرة كان من الممكن أن يظهر عندها أي نوع من التفاهم، لو كان ثمة تفاهم من أي نوع.

وهذا ما أعنيه عندما قلت لكم إننا لا نملك إيديولوجية، لا نملك شيئاً نلتقي عنده، فكل واحد منا يمشي في اتجاه أنفه، ولكن دعونا نبحث عن مثال آخر.. عن شيء يخص المرأة.

البنت تذهب إلى المدرسة ولكن أمها ما زالت جاهلة أي أن أخ تلك البنت قد ربته امرأة جاهلة، وتعلم منها أن النساء كيدهن عظيم، وأن المراقبة شيء واجب، وأن ـ المرأة ـ مصدر العار، وأن ـ العار ـ نفسه لا يشين الرجل!

معذرة، ولكن الولد لا يستطيع أن يثق في أخته، ولا يستطيع أن يتصور أنها مساوية له، وهو مستعد لأن يشج رأسها أو يقطعه إذا رآها تطل من ثقب الباب، ومستعد لأن يواصل تطوعه ـ بالمراقبة والوصاية ـ مهما ذهبت أخته إلى المدرسة ملتمساً المساندة من والديه، فهما دائماً بجانبه لأنهما لا يعرفان كيف يقفان بجانب البنت!

وينمو الصراع في داخل البيت، وتقف البنت وحدها ضد كل أفراد العائلة فهي دنيا جديدة لا يعرفها أحد.. حتى أمها لا تعرفها، وليس من المحتمل أن تساعدها لكي تتخلص من ـ رقابة ـ السيد الصغير أو الكبير، فقد تعلمت دائماً أن المرأة خادم للرجل فقط. وتعيش البنت غريبة في بيتها موزعة بين عالمين مختلفين إلى حد بشع، أحدهما تذهب إليه في المدرسة، والآخر تعود إليه في البيت، وفيما تطلب منها أمها أن تغسل الصحون

والجوارب، تظل هي تبحث عن قيمة تعليمها مطالبة بالامتيازات، وتهز العجوز رأسها وتلعن المدرسة ثم تطلب من الرجل أن يتدخل لإقرار النظام.

وتصرّ البنت على حريتها التي تعلمتها في الكتب، ويصرّ والدها على حقه في السيطرة الذي اكتسبه عبر الأجيال السابقة، فيما يتنزه أخوها باحثاً عن فتاة يغريها بعينيه، مستعداً لقتل من يفكر في إغراء أخته، ثم ينمو الصراع أكثر كلما جاء عام جديد.. كلما برزت نقطة جديدة، صراع مدمّر عند كل انحناءة، عند كل زاوية. فكل شيء جديد إلى حدّ مزعج أو قديم إلى حدّ مزعج، وكل شيء يستدعي الصراع، وليس ثمة نقطة التقاء واحدة، وهذا كله داخل عائلة تعيش بين أربعة جدران داخل أهم خلية في مجتمعنا.. بين الأب وبين ابنته وبين الأم وبين أولادها.. بين أكثر الناس قرابة، وفي جزء حيوي من حياة كل منهم ولو كان ثمة تفاهم ما لأمكن تحقيقه هنا، تفاهم من أي نوع.

وهذا ما كنت أعنيه عندما قلت لكم إننا لا نملك إيديولوجية.. لا نملك شيئاً نلتقي عنده فكل واحد منا يمشي في اتجاه أنفه.

والمرء يستطيع أن يتابع هذه اللعبة إلى نهايتها، ويضع يديه على أوجه التناقض العجيب في رأس كل ليبي ولد في عصر المدرسة لكي يجد أنه قطع من ماضيه قطعاً مفاجئاً، وأنه يواجه أزمة صراع.

ولكن دعونا نتجنّب هذه المنطقة، لكي نضع سؤالاً آخر: هل حدث ذلك في أوروبا؟

وأنا أقول لكم: بالتأكيد أجل، ولكنه حدث في غير طفرة، حدث ببطء وبهدوء، فلم تكن أوروبا تعرف شيئاً اسمه وزارة التربية والتعليم من مهمتها إنشاء المدارس، ولم يذهب الأطفال هناك إلى المدرسة في جيل واحد ومرة واحدة، ولم تواجه كل عائلة ولداً أو بنتاً يعيش في عالمين.. لم تكن أوروبا تستورد المدرسة بل كانت ـ تنشئها ـ عبر زمن طويل مليء بالتردد والتريث والتجربة، وكانت طبقة المتعلمين ـ تنمو ـ في الداخل خلال تلك العملية البطيئة، ولم يتم ـ صنعها ـ في بناء جديد عبر جيل واحد.

وعندما أبيح حق التعليم المجاني للإنجليز مثلاً، كانت لندن تطبع أكثر من ثماني صحف يومية، وتملك مائة وأربعين مكتبة عامة وثلاث جامعات كبيرة وسبع وعشرين في المائة من نسبة المتعلمين.

معذرة، ولكن ذلك لم يحدث عندنا، بل إننا ذهبنا إلى المدرسة في جيل واحد، فيما بقي الجيل السابق في البيت والعمل والشارع، وكانت النتيجة: فجوة لا بدّ من ردمها بالضحايا، وذلك هو الثمن الذي يدفعه من يحاول المدرسة بالباخرة كما يستورد الثلاجات ومعجون الأسنان، ثمن محزن أليس كذلك؟

ولكنه ثمن لا مناص من دفعه سنين طويلة أخرى، فقد ارتكبنا خطأً كبيراً جداً عندما قررنا أن نستورد مناهج التعليم مع فكرة المدرسة، فالتعليم يبدأ في البيت، أو كان يجب أن يبدأ في البيت بالنسبة لنا، فقد كانت كهوفنا مغلقة من جميع الجهات، وكانت تلك مشكلة لم تصمم أوروبا مناهجها لحلها لأنها لم تكن تعرفها.

وحدث الخطأ الحاسم عندما قررت وزارات التعليم أن تقلد أوروبا وتفتح مدارسها للأطفال وحدهم، تاركة آباء هؤلاء الأطفال لكي يتعلموا في مدارس العمال التي تشرف عليها مؤسسات وطنية معدومة الموارد.. أو يذهبوا للجحيم. وكان المرء يتوقع أن تبدأ وزارات التعليم بإنشاء المدارس للآباء أيضاً، بدل أن تواصل تقليدها للآخرين، معتمدة على أن الموت سوف يحل مشكلة هؤلاء الآباء، وفجأة كان لدى ليبيا ـ سيدتنا ـ ألف مدرسة للأطفال، ومدرستان وحيدتان للآباء فقيرتين معدمتين إلى حد يبعث على اليأس، لا تخصان وزارة التعليم.

معذرة، ولكن ذلك كان سبب كل مشاكلنا، وكان خطأً مشيناً، وهو ما يسميه الناس بالتقليد الأعمى، وقد كنا في هذه النقطة ـ مقلدين بطريقة مضحكة ومصابين بنوع عجيب من مرض المخ والعمى ـ وكانت وزارات التعليم غير مؤهلة للقيام بمهمتها .. كانت مجرد مجموعة من الموظفين المفتقرين إلى الأصالة والقدرة على الخلق.

وأنا لن أمضي أبعد من هذه النقطة، فليست مشاكل الوزارات من مهمة هذا الحديث، ولكني أردت أن أشير إلى لحظات التناقض التي تحفل بها مناهجنا التعليمية العامة، وأريد أن أتجه الآن إلى دائرة أصغر، دائرة تخص المرأة وما قدمته لها المدرسة.

وبكلمة أخرى، نحن نقول دائماً إننا أمة فتية، فلنر ماذا فعلت بنا أوروبا العجوز وماذا فعل اللّه بنا معاً.

14

.. وبالنسبة لمناهج التعليم التي أتيحت للمرأة في بلادنا، فنحن لا بدّ أن نتفق على وصفها بأنها مجرد نسخة لمناهج أوروبا، تهدف لتحقيق نفس الهدف، وتواصل ارتكاب نفس الأخطاء، فالفتاة الليبية لم تدرس منهجاً ليبياً، ولم تدرس منهجاً خاصاً بالمرأة من قريب أو بعيد، بل ذهبت مبتهجة إلى مدارس الأولاد، ودفنت رأسها ـ معهم ـ في كوم الكتب والحصص المزدحمة بالمواد، محاولة أن تحقق أحلامها الخاصة بالمساواة عن طريق المشاركة في أحلام الآخرين، فتعلمت الجغرافيا وحساب المائة، وتعلمت أن الرياح الموسمية تهب على الهند، وأن الدجاجة حيوان أليف، وأن البحر تعيش فيه الأسماك، ثم ملأت رأسها بالعلم، وأعطيت شهادة بناءً على طلبها، وعادت إلى بيتها القديم.

والمشكلة أن ذلك البيت ما يزال ـ أمياً ـ مثل كهوف العصر الحجري، وما يزال والدها يشتم أمها كلما رآها تطل برأسها على الشارع، أو كلما تأخر الطعام قليلاً، وما تزال أمها تعلق ـ

الأحجبة ـ في أركان غرفتها وتنتظر مجيء ـ صاحب الوقت ـ متقبلة سلوك زوجها باعتباره إلهاً صغيراً لا بدّ من عبادته إلى النهاية.

فالبيت الليبي لم تصله المدرسة قط، والرجال الذين فتحوا مدارسهم للأطفال، نسوا بطريقة كلية، أن ذلك النظام لا ينفع في ليبيا، فبلادنا تحتاج إلى مناهج من نوع آخر، مناهج تسير في خطين متوازيين لكي تصل إلى البيت وإلى الأطفال في وقت واحد، وإذا لم يحدث ذلك فإن بلادنا سوف تواجه فجوة الأجيال التي لا يمكن ردمها.

ولم يحدث ذلك، وواصلنا تقليد أوروبا في كل شيء، وواجهت بلادنا فجوة الأجيال، وأنا لا أريد أن أتجاوز هذه النقطة، قبل أن أقدم تفاصيل هذا الخطأ الفادح، الذي اعتقد أنه وراء كل متاعبنا، فنظام تعليم المجموعات أو نظام المدرسة سلاح معقد الاستعمال، وقد وصلنا من أوروبا كاملاً، بعد أن تمّ تطويره إلى أبعد حدّ، وهذه بداية المشكلة ـ فلو وصلتنا المدرسة ناقصة لاستطعنا أن نجد طريقنا للإصلاح، ولكنها جاءتنا كاملة ـ مثل الثلاجة ـ كل ما تحتاجه أن تضع أطفالك داخلها، وتنال طفلاً بارداً.

جاءنا ست حصص في اليوم.. ومعلم، وناظر، ومفتش ووزير، ومجموعة من الكتب وشهادة في نهاية المطاف، وأصبح في وسعنا أن نصنع جيلاً من المتعلمين في عشر سنوات.

ونقطة الخطأ، أن ذلك النظام كان يعتمد أساساً على وجود جيل متعلم في الخارج، وكانت أوروبا تملك ذلك الجيل، ولم نكن نحن نملكه، فالطفل الذي يذهب إلى المدرسة يجب ألا

ينقطع اتصاله بعالمه القديم، والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هو أن تعطيه ـ بيتاً متعلماً ـ، وكانت أوروبا قد حققت تلك الخطوة عندما بدأت نظام تعليم المجموعات، ولم نكن نحن قد فعلنا ذلك عندما ـ استوردنا نفس النظام ـ.

وبدلاً من أن تراعي هيئات التعليم في بلادنا هذا الاختلاف الخطر، واصلت لعبة التقليد العمياء ووضعتنا جميعاً في الفراغ، فالمدارس الليبية كان يجب أن لا تبدأ بالأطفال وحدهم، وكان يجب أن تجد طريقها إلى الكبار حتى إذا استدعى الأمر أن نضحي بنسبة تعليم الأطفال، فالأب الواعي يستطيع أن ينقذ طفله، ولكن لا يستطيع أن ينقذ والده، وإذا كانت الأسرة هي أهم خلية في المجتمع، فمن الواضح أننا اخترنا الطريق الأطول لكي نرفع مستوى هذه الخلية عن طريق البداية بالأطفال، وأنا أعرف أن تعليم الكبار يبدو فكرة مضحكة لدينا، ولكن دعونا نتذكر ما حدث في سويسرا وألمانيا واليابان والصين الشعبية، فقد بدأت هذه البلدان كلها بتحقيق ـ الفكرة المضحكة ـ وركزت جهودها التعليمية في خطين متوازيين، فالطفل يذهب إلى المدرسة في الصباح، ووالداه يذهبان إليها في المساء طبقاً لقانون شبه إجباري، أما الصين الشعبية فقد بدأت خلال عام 1956 ـ أي بعدنا بأربع سنوات ـ في تطبيق نظام يقضي بإجبار العمال والفلاحين على الذهاب إلى المدرسة قبل أن ينالوا الحق في امتيازات باقي المواطنين وبذا رفعت الصين نسبة التعليم فيها من أربع عشرة في المائة إلى مائتين في المائة خلال عشرِ سنوات.

وقد حدث ذلك في بلد بالغ الفقر، تضم إحدى مدنه مثل عدد سكان ليبيا خمساً وعشرين مرة!!

مكاسبها من والديها في الدرجة الأولى ثم من زوجها وأطفالها بعد ذلك، وهي مضطرة إلى أن تصارع من أجل (حريتها) المكتسبة ضد والدها الذي لا يثق (بالبنات) على أي حال، وضد أمها التي لا تعرف كيف تستطيع البنت أن تكون حرة، وضد أخيها الذي تعلّم أن أخته قد جاءت إلى العالم لكي تغسل جواربه فقط.

ثم يأتي ابن عمها لكي يتزوجها، ويجلس معه والدها في المربوعة يتحدثان عن وزن الخلخال والحدايد، وتطلق أمها زغاريدها المفجعة احتفالاً بالنصر، فيما تنزوي البنت في حجرتها باحثة في زوايا رأسها عن تفسير لمعنى حريتها إذ لم تتح لها فرصة الكلام في تلك المربوعة، ثم يحملونها إلى غرفة ذلك الرجل، لكي تحمل منه طفلاً وتتعرف عليه!

المرء يستطيع أن يلاحظ بيسر أن أحزان تلك الفتاة كانت ستبدو أخف وطأة لو أنها لم تذهب إلى المدرسة على الإطلاق، لو أنها ظلّت ـ مثل أمها وجدتها المباركتين ـ قطعة أثاث في البيت الموروث عن الأجيال السابقة.

وهذه أهم مشاكل عصرنا، وهي لحظة مرهقة لا يدري أحد مدى نتائجها، أو مدى قدرتها على الدمار، ولكننا نعرف جميعاً أنها تطحن فتياتنا على نحو موصول، وتملأ الطريق بالضحايا ـ وراءها ـ كلما ارتفعت الزغاريد في أحد البيوت. وهذا عمل سيئ خلقته المدرسة، وجعلتنا نفقد نقط التقائنا مع جيل الآباء، ونضطر إلى دخول الصراع المشين، ومما يزيد مرارة هذا الصراع أن نعرف أننا كنا قادرين على تجنبه لو أن إحدى هيئات التعليم استطاعت أن تنفذ إلى وجه المشكلة الحقيقي، وتدرك موطن

المرض، وتنشئ في بلادنا مناهج جيدة لربط حلقات التعليم بين الكبار والصغار على السواء، لردم الحفرة السيئة بين الأجيال، بدلاً من أن نواصل السير في طريق الآخرين الذين لا يملكون شيئاً من مشاكلنا هنا.

وأعتقد أنني قادر على إثبات هذه النقطة بالحديث عن أي مجتمع أوروبي يقع عليه الاختيار لكي نرى معاً أن المدرسة في أوروبا قد نبتت في عصر جيل الآباء، بينما نبتت عندنا فوق جثثهم، وأن ذلك قد أفقدنا شخصيتنا ونقط التقائنا، وإذا بنا في مجموعة من الثقافات المتعددة، بينما ساعد في تثبيت إيديولوجية شعوب أوروبا، وربط أجيالها برباط أكثر قوة.

ودعوني أضع هذا السؤال الذي يبدو خارجاً عن الموضوع:

كيف يستقبل طلابنا أدبنا الشعبي؟

بالضحك، أليس كذلك؟ بمزيج من الرثاء والسخرية، ونوع آخر من الخجل.. لماذا؟

لأنهم يعتقدون أن ذلك الأدب هو ثقافة الكبار، ثقافة الجيل الجاهل وحده، وليس مما يليق بهم أن يأخذوا ذلك الأدب مأخذ الجد، وهل ثمة من يفهم الأدب الشعبي عندنا سوى أنه ثقافة الأميين؟

وانظروا إلى مناهجنا الأدبية في المدارس والجامعات، هل تضم شيئاً من الأدب الشعبي، وهل يسمح أحد بذلك؟

إن المرء يستطيع أن يقول إن الأدب الشعبي لم يدخل إلى مدرسة في العالم، ولكنني سأقول لكم إن أدب ألمانيا من القرن العاشر إلى القرن السابع عشر الذي يدرسونه الآن في المدارس والجامعات هو أدب شعبي خالص، مكتوب بلهجات عامية عادية

وليس شيئاً آخر، وأن اليابان قد طبعت أدبها الشعبي كله وقررت دراسته في الجامعات، وأن المرء يستطيع أن يجد الأمثلة في كل مكان إلا في ليبيا ـ سيدتنا ـ فأدب الشعب هنا هو أدب الأميين وحدهم!

وأنا أحاول أن أشير الآن إلى إحدى مظاهر فقدان الإيديولوجية، وإذا كان ما أقوله يبدو خروجاً عن موضوعي فإنه في الواقع خروج لا بدّ منه لكي تتحدد أمامنا ملامح المجتمع الذي جاءته فتياتنا في عصر المدرسة.. مجتمع بلا إيديولوجية واضحة.. وبنات وأولاد جديدون بقدر ما تسمح به ظروف الصراع. وهذا ما صنعه بنا نظام تعليم المجموعات.. مصنع المتعلمين المتعجل، الذي أخطأنا في استعمال بعض أهدافه، وليس ثمة ما يمكن أن يقال هنا لإظهار الندم.. فالشمس لا تشرق ليوم واحد مرتين.

ولكن دعونا نواصل الحديث عن مواد المناهج التي قدمت في مدارس البنات، عن (العلم) الذي يفترض في نفسه أنه قادر على إمداد ليبيا بأم مستعدة للبناء، فلا بدّ أن تلك المواد كانت تعرف مشاكل ليبيا، وكانت تعرف الطريق إلى البناء.

15

والمواد التي تقدم في مدارس البنات هي:

1 ـ الحروف الهجائية في السنوات الثلاث الأُوَل.

2 ـ درس إملاء بمعدل مرة أو مرتين في الأسبوع.

3 ـ قراءة من كتاب اسمه المطالعة.

4 ـ مجموعة المواد العلمية الخاصة بمبادئ الرياضيات والطبيعة.

5 ـ مختارات من قصائد الشعر، وكتاب في المنطق وتاريخ الفلسفة.

6 ـ كتب موجزة في الجغرافيا والتاريخ.

ثم تصل البنت إلى الجامعة بعد اثنتي عشرة سنة حافلة بالعلم، والملاحظ أن هذه المواد تختص كلها (بمبادئ العلوم) وتاريخها، وهي مجرد مختصرات صغيرة لتاريخ الثقافة بصفة عامة، وهي ـ من ناحية أخرى ـ نفس المواد التي تقدم في مدارس البنين وفي مدارس العمال أيضاً.

وهذا يعني أن المساواة التي تنشدها المرأة قد تحققت بصورة كلية، وأن المنهج الديمقراطي يقف بجانبها على خط مستقيم. ولا بدّ أن ذلك هو ما تحتاجه ليبيا بالضبط، لأن القانون لا يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالمجموعات، وهذا تفسير جيد من المفروض أن يقبل مؤقتاً على الأقل.

ثم إن نظام التعليم عندنا يقوم على أساس إصدار الشهادات. بمعنى أن البنت والولد والعامل ملزمون باجتياز امتحان واحد في النهاية لكي ينالوا شهاداتهم، والامتحان الواحد لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق المواد المشتركة، وهيئات التعليم تؤدي واجبها في هذا الاتجاه، وليس ثمة فرصة لأن تفعل غير ذلك.. فأوروبا لم تمدها بشيء آخر على أي حال.

فلنر الآن هذه الحقائق الصغيرة:

□ إذا كانت (المساواة في كل شيء)، هي الديمقراطية فلا بد أن (الطبيعة) ـ دكتاتور مطلق ـ لأنها لم تحاول في يوم من الأيام أن تحقق هذه المساواة بين نوعين في العالم، وبالذات بين الرجل وبين المرأة.

□ إذا لم تكن (المساواة في كل شيء) هي الديمقراطية، فلا بدّ أن الديمقراطية الحقيقية تتمثل في هذا التعريف الموجز، (أن ينال كل مخلوق فرصته لبناء الحياة بصورة أحسن) لأن ذلك في الواقع ـ هو القانون الوحيد الذي تسير المخلوقات بمقتضاه في الطبيعة.

□ ما دامت (المساواة في كل شيء) ليست هدف الخلق، فلا بدّ أنها ليست هدف الحياة أيضاً.. وإذا حاول الإنسان أن يحققها، فإنه في الواقع يخلّ بأحد قوانين العالم الهامّة، ويغامر

ببقائه مقابل لا شيء، كما حدث في أوروبا مثلاً.

ولنفترض هذا المثال المادي، الذي يثير السخط:

لنفترض أن هيئات التعليم لا تعطي شهاداتها لمن يجتاز الامتحان، بل لمن يصل أولاً خلال إحدى مسابقات العدد.. فتقف البنت والولد والعامل على خط واحد ويقطعون المائة متر القادمة عدْواً، ثم ينال الشهادة من يصل أولاً!

مثال سخيف أليس كذلك؟!

لأن العامل وحده سينال كل الشهادات.. فلنبحث عن مسابقة أخرى في صالح المرأة أو مسابقة جديدة في صالح الولد، فالأمر كله سواء.

وهيئات التعليم تملك فرصة السخرية بهذه الأمثلة، فهي لا تعطي شهاداتها لمن يثبت تفوّقه الجسدي بل لمن يثبت قدراته العقلية، والعقل منحة اللّه للجميع، فلنر الآن ما إذا كان العقل منحة اللّه للجميع:

- الثابت أن الحياة نفسها تقوم على أساس (تأدية الأنواع لوظائفها).
- والثابت أن فساد العالم يبدأ عندما تختل وظائف الأنواع.
- والثابت أن اللّه أكثر عدلاً منا جميعاً، فإنه قد زوّد كل مخلوق بما يحتاجه لكي يؤدي وظيفته، سواء كان ذلك عن طريق الغريزة وحدها، أو العقل والغريزة معاً.

وذلك يعني:

أن (الوظيفة) سابقة على العقل، أي أن الإنسان لا يملك عقلاً لأنه يجب أن يملكه، بل لأن وظيفته مضطرة إلى حماية

بقائها عن طريق تجمع الخبرات فيما يعرف في النهاية باسم (القدرات العقلية).

لا تجهدوا أنفسكم، فما زال لدينا فرصة للشرح:

عندما تتوقف حياة الإنسان على الصيد فإن خير ما يفعله هو أن يجمع كل الخبرات الممكنة عن تلك المهنة ويشرع في مزاولتها محاولاً عن طريق صراعه مع الواقع أن يجد مستقبلاً أفضل، فإذا جلس تحت شجرة وشرع في قراءة كتب الفلسفة مات من الجوع.

وذلك يعني أن (العقل) مضطر إلى أن يجاري حاجة الوظيفة إلى البقاء ويتعلم ما تحتاجه وظيفته الآن محاولاً دائماً أن يجد لنفسه منفذاً أكثر اتساعاً، وهو ما يسمى بالقدرة على التكيّف، وهذا ما منحه اللّه للجميع حقاً بدون تفرقة، وهو سلاح ذو حدّين، فالتكيّف ليس بالضرورة تكيّفاً مع الخير فقط إلاّ إذا تمكن الإنسان عن طريق معارفه وخبراته من توجيه هذه الميزة إلى الفضيلة، ولأن الإنسان وحده هو المخلوق الوحيد الذي يستطيع توجيه (قدراته)، فقد حمله اللّه مسؤولية العالم، وقال القرآن:

﴿إنّا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان﴾.

فلنضع الآن هذا السؤال: لنفرض أن شعباً من الصيادين الذين عاشوا في عصر سابق قد قرر أن يتبنى نظام تعليم المجموعات، ألا تعتقدون أن معظم مواد منهجه سوف تكون مختصة بخبرات الصيد؟

وإذا كان شعباً من المزارعين، ألا تختص المناهج بالزراعة؟ ألا يعني ذلك أن المنهج يتابع نوع الوظيفة دائماً، لا نوع المقررات.

وإذا كان الأمر كذلك فمتى تقرر في أذهانكم أن البنت والولد يؤديان وظيفة واحدة، ولماذا تصرّ مناهجكم على أن تقدم لهم (خبرات من نوع واحد)، أم أنكم ما زلتم تعتقدون أن كل امرئ سوف يكتشف وظيفته بنفسه في النهاية ويجد طريقه بمعزل عن معارفه؟

وإذا حدث ذلك، فما جدوى سنوات التعليم وحشو دماغ المرء بالتفاصيل، ثم لنفترض أن الولد يستطيع أن يستفيد من مناهجكم طبقاً لحاجات وظيفته، فالبنت لن تستفيد منها إلا إذا كانت ستؤدي وظيفة مشابهة، أي تصبح رجلاً، كما حدث في أوروبا أليس كذلك؟

ولنتحدث ببطء..

أنا لا أقول هنا إن الرجل يملك شيئاً لا تملكه المرأة، ولا أقول إن المرأة عاجزة عن شيء، إنني أحاول فقط أن أقرر أن وظيفة تلك المرأة بصورة عامة تختلف عن وظيفة الرجل بصورة عامة، أو يجب أن تختلف عنها طبقاً لقانون العالم المتجدد.

أما ما يقال عن (الأحسن والأصلح) فتلك فكرة بدائية معتمة لأن الأنواع لا تفاضل بينها تحت أية ظروف، والأمر كله معادلة تثير الرثاء، فما دام الرجل والمرأة يؤديان وظيفتين مختلفتين، وما دام الرجل والمرأة لا يتلقيان منهجين مختلفي الخبرة بل منهجاً ثابتاً واحداً، فلا بدّ أن ذلك المنهج يظلم أحدهما.

أما من وقع عليه الظلم، فأنا لا أتردد في أن أقرر أن المرأة هي التي عوملت بغير عدالة فقد كانت تلك المناهج مخصصة للأولاد الذكور وحدهم، وكان الحل الوحيد أمامها أن تتخلى عن وظيفتها بقدر الإمكان، وهذا ما فعلته في أوروبا، ودفعت

ثمنه جاثية على ركبتيها.

فقوانين هذا العالم لا تغفر الأخطاء المتعمدة أو غير المتعمدة، ولا تعرف فكرة الغفران أصلاً، فهل ثمة حل آخر؟

أنا لا أشك في ذلك، إذا أدركت مناهج التعليم أن نظام الامتحانات المشتركة والشهادات لم يأت من السماء بل ابتكره الأوروبيون وبدأوا يدفعون ثمن نكباته الآن.

ثم لا تدرك تلك المناهج أن نظام تعليم المجموعات لا يمكن تحقيقه بنتائج مرضية، إلاّ إذا استطاع أن يوفر العدالة للفرد داخل المجموعة، بحيث ينال كل امرئ ـ سواء كان ذكراً أو أنثى ـ فرصته كاملة.

فالفصل الذي يحوي خمسين طالبة يجوز أن تتخرّج منه طبيبة ومهندسة ومعلمتان، ولكن تلك النتيجة قد تحققت بعد (عصر) الفصل كله في منهج واحد، كما يعصر رطل من الزيتون لإنتاج زجاجة من الزيت، ثم تلقى الحثالة طعاماً للثيران، وتخرّج باقي الطالبات بشذرات متشابكة من المعارف التي لا تمت إلى عالمهن بصلة.

ومهمة المناهج الجيدة أن تكفل عدم حدوث ذلك، بأن تتيح للفرد ـ داخل المجموعة ـ فرصة عادلة طبقاً لأهدافه وقدراته، وإلا فإن الفتاة الأمية التي تعلمت الطهو وغسل الملابس سوف تكون أفضل من الفتاة التي تلقت تعليماً عالياً ولم تستطع أن تجد عملاً تؤديه، فقد أضاعت وقتها لكي تجيد خبرات وظيفة لم تنلها، وأصبح من المتعين عليها أن تبدأ في تعلّم خبرات وظيفتها الجديدة في البيت، وهو عمل لن تتمكن من أدائه كما تؤديه الفتاة الأميّة التي لم تضع وقتها في إتقان شيء آخر.

وهذا يعني أن مناهج المدرسة الحديثة لا تهدف إلى إيجاد (أم أو زوجة أو زوج أو أب) صالح أو غير صالح، بل تهدف إلى إيجاد (مهندس وطبيب وطبيبة ومعلمة وموظف)، أي أن (التعليم وسيلة لأكل العيش) وهذا هو الوهم الذي خلق فكرة الشهادة، والذي قامت هيئات التعليم من أجله، واجتمع الطلبة.. وافتتحت المدارس.

فمتى كانت وظيفة المرأة الأصلية تنحصر في أن تكسب عيش العائلة فقط؟

وإذا كانت العائلة ليست محتاجة إلى تلك الخدمة، فما الذي تستطيع المرأة أن تفعله بخبراتها المدرسية؟

وإذا كان ثمة امرأة لا تريد أن تتلقى تعليماً يؤهلها لكسب عيشها، فأين تستطيع أن تجد من يرشدها إلى ذلك التعليم؟

وهل هذه مشكلة ليبيا أصلاً، أم أنها مشكلة شعوب أخرى؟

أنا أعتقد أنني مضطر للبحث عن إجابة هذه الأسئلة بعيداً عن ليبيا، وبالذات في أوروبا وحدها. فقد نشأت هناك فكرة مؤداها (رفع مستوى الأسرة المادي عن طريق إتاحة فرصة العمل للمرأة)، وكانت فكرة القرن الحالي(*) كله.

فلنر قصة العاملات من أولها، قصة بيع المعرفة للمواطنين، فإنه يبدو من الواضح أن شعب ليبيا ما زال يخلط بين المتعلم وبين حامل الشهادة، وما دامت مهمة المدرسة هي إعداد المواطن لكسب عيشه، فلا شك أن (شهادة المدرسة) مجرد شهادة على أن ذلك المواطن نفسه يحسن مهنته.

(*) القرن العشرون.

أي أن الشهادة مجرد رخصة لمزاولة مهنة ما، وكما تصدر البلدية رخصة أحد الجزارين، فإن المدارس تصدر رخص الأطباء والمهندسين والمعلمين وباقي الموظفين وجميع لابسي أربطة العنق.

والسؤال الآن: أي رخصة تحتاجها المرأة، فمناهج التعليم ليس لديها سوى الرخص.

16

.. ومسؤولية العصر تجاه المرأة والأسرة مجرد تعبير مهذب عن الخطأ الإجرامي الذي ارتكبه المثقفون عن طريق العمد، في لحظة اندفاعهم وراء أفكار الشعراء حول الحب والحرية، محاولين أن يكسروا (قوقعة التقليد) بضربة واحدة غير متزنة.

وهذا ما عرف خلال القرن الماضي (بإعادة خلق فينوس)، وإلغاء الاعتراضات مرة واحدة لكي تصبح المرأة (مخلوقة ملساء الجلد ممتعة منعشة مثل أكواب الجيلاتي) تمهيداً لتزويد الرجل بحاجته من الجواري، ثم تقدمت دور الأزياء ومعاهد التجميل لكي تنجز هذا الهدف محدثة قطعاً عميقاً في تاريخ المرأة بأكمله.

فتغير لباس المرأة ـ خلال نصف قرن ـ اثنتين وثلاثين مرة، حتى أصبح مجرد نكتة فظيعة في عامود الكاريكاتير بالنسبة لمعظم الصحف، ثم تغير شكل المرأة ذاته طبقاً لرغبة مصففي الشعر وخبراء التدليك في المدن الكبيرة، وأقيمت لأول مرة في تاريخ العالم مسابقات الجمال التي تتخذ ـ فينوس ـ مثالاً نهائياً

للتناسق الجسدي، وأرغمت المرأة على الخضوع لكل المقاييس، وتتبع مجلات الموضة، وتصفيفات الشعر وأشكال القبعة والحذاء، والوزن بالكيلوغرامات بحيث لا يزيد وزنها على خمسين كيلو، وطريقة الحديث ووضع الجلوس، والمشي، وإشعال السيجارة، والصعود إلى الأوتوبيس واحتساء القهوة، وتخطيط شكل الشفتين، ولون العقد، ومئات التفاصيل الأخرى، بحيث أصبح أمر ـ الحرية الجديدة ـ مجرد لحظة واحدة لدخول ـ الحريم ـ من الباب الخلفي.

ولا بدّ أن يشير المرء إلى أن ـ أفكار الموضة ـ لم تكن لعبة لخدمة الشعر أو الجمال ـ كما قيل في البداية ـ بل «دكتاتور فظيع» يقود وراءه قطعان النساء بلا توقف، وكل من تخرّج من الصف أو تعلن اعتراضها يحكم عليها بأن تموت عانساً محرومة من لحظة حب ـ متوحدة مثل وحش بربري إلى النهاية.

وهذا كله كان خدمة للرجل!!

أي أن العصر الطيب النوايا الذي اندفع في حماس ـ لينقذ المرأة من عصور الجهالة ـ لم يحقق في الواقع سوى مزيد من الأعباء المؤلمة التي تهدف إلى متعة الرجل في المقام الأول، ثم حدث الخطأ المتوقع وانهارت الأسرة مرة واحدة، وأعلن (جرين) في بداية الحرب الماضية(*) ـ أن العالم يحتاج إلى هذه الحرب لكي يرى نتائج الفلسفة الغربية في فهم العلاقات بين البشر ـ ثم تبعه (ولسن) ـ معلناً سقوط الحضارة الغربية بطريقة مزرية لعجزها عن إدراك علاقة الإنسان بالإنسان.

(*) يقصد الحرب العالمية الثانية (1939-1945).

وفي الواقع أن مشكلة أوروبا لم تنجم عن وضع المرأة وحدها، ولكن أخطاء ذلك الوضع تقف بطريقة ثابتة وراء كل تفاصيل المهزلة، وإذا كان الانهيار السياسي لم يتحقق بعد في أوروبا، ولعله لن يتحقق على الإطلاق نتيجة الحماية التكنولوجية فلا شك أن الانهيار الاجتماعي قد أخذ طريقه إلى أسفل منذ عشرين عاماً على الأقل دون أن تستطيع التكنولوجيا إيقافه، فالإنسان مازال مخلوقاً ميتافيزيقياً لا يمكن إصلاحه بالآلات.

وكل ما تستطيع أوروبا أن تفعله هو أن تطور وسائلها لكي: (تنتج الأطفال في أنابيب الاختبار، وتبيع حبوب منع الحمل مع علب السجائر، وتبني دور الحضانة لكل طفل يولد فيما تذهب أمه للعمل أو للدراسة أو للحلاق، وتنتج مزيداً من الآلات لغسل الملابس والصحون وتنظيف البيت والأطفال وترتيب الأسرة وطهو الطعام في الوقت المحدد).

هذا ما تفعله أوروبا الآن، بل إن الولايات المتحدة تعمل في انتاج (الخدم الميكانيكيين) لتغطية سوق الاستهلاك خلال العشرة الأعوام التالية فيما تستطيع السيدة الألمانية أن تصدر أمرها عن طريق التليفون إلى مطبخ أوتوماتيكي يقوم بإعداد الطعام فوراً.

وهذا كله جيد، ولكنه ليس إنسانياً، إنه مجرد تطوير لخدمات الآلة، وإذا حقق العلم هدفه وأمكن إخضاع الإنسان لقانون التناسق الميكانيكي وإصلاحه من هذا الطريق، فإن الإنسان نفسه سوف يفقد صفاته ويصبح آلة أخرى. ولا شك أن نقاش هذه المشكلة هنا خروج سافر عن الموضوع، فليس من مهمة أحد أن يعترض على طريقة العلم في تحقيق أحلامنا بالسعادة، ما دام ذلك العلم يخدم غرضاً إنسانياً قديماً، ولكن واقعنا الحالي كما

نعيشه الآن ما زال بعيداً عن إدراكَ نتائج هذا السباق، وليس ثمة من يعرف على وجه الضبط أين ستتجه الحياة في المرة القادمة، وكل ما يستطيع أن يفعله المتفائلون والمتشائمون على السواء هو أن يحاولوا تصور العالم التالي عن طريق مزيج من الخيال والحلم، ثم يشرعون في الجدال ـ لتصور ـ الحل المناسب، فالأمر كله مجرد خيال محض، وكما قال (هايسكل) ـ محذراً ـ إنه لو تمكن أحد ما من ابتكار جهاز يلغي الانفجار الذرّي أو الهيدروجيني ـ وهي فكرة علمية ـ لتغير وجه العالم خلال عام واحد.

والحقيقة الواقعة أن حلول الإنسان لمشاكل بقائه قد عاشت دائماً أطول مما عاش الإنسان نفسه ممّا ترتب عنه نوع من دكتاتورية الأجيال والتقاليد الجيدة والرديئة على حدّ سواء، وترتب عنه ابتكار فكرة الثورة في جميع المجالات.

ووضع المرأة الحالي بدأ بثورة، بدأ موجهاً إلى (القديم) مباشرة بغض النظر عن فكرة المنفعة والضرر، وبدأ فاقداً وعيه منذ البداية، واصطلاح (المساواة) ذاته دليل حقيقي على انعدام شخصية هذه الثورة، وافتقارها إلى الأهداف.

وأنا أعتقد أنني قد تحدثت بقدر استطاعتي عن هذه النقطة من قبل، وليس ثمة ما يدعوني إلى إعادة نقاشها هنا سوى رغبتي في أن أشير إلى نتائجها المباشرة التي تمثلت بوضوح على هذا النحو:

□ اعتبرت واجبات البيت وتربية الأطفال مهارات مطلوبة من المرأة غير المؤهلة علمياً للقيام بعمل آخر، ثم تكفل نظام المجموعات بتأهيل معظم النساء، وأصبحت المشكلة إما أن تضطر

المرأة إلى تجاهل مؤهلاتها والبقاء في البيت، أو إيجاد امرأة أخرى ـ غير مؤهلة بالطبع ـ للقيام بدور الخادمة، إلى أن يتمّ ابتكار خادمة ميكانيكية.

□ تقدمت فكرة ـ المساواة ـ بقيادة المرأة إلى الشارع والعمل، وتضاعفت إمكانيات الإنتاج مرتين وارتفع مستوى الحياة أيضاً، ولكن ـ المرأة ـ ذاتها دخلت ميدان الصراع بدون حماية، فهي مضطرة للجري وراء القطيع مرتدية نفس الملابس، نفس تسريحة الشعر والحذاء وطلاء الشفتين مستعدة لخوض تجربة البحث عن زوج بنفس الأسلوب الذي تتبعه الأخريات بنفس الخضوع وإبداء الطاعة، حتى أن المرء ليجد صعوبة بالغة في تمييز امرأة عن الأخرى، فهن جميعاً ـ مثل موديلات السيارات ـ من طراز واحد.

أنا أعرض عليكم هنا إحدى صرخات الصحف التي لا تحصى في محاولاتها الضائعة هباء لإيقاف هذه المهزلة الفظيعة، والصرخة تأتي من ألمانيا، وهو بلد يعتبر متأخراً في هذا الشأن بالنسبة لأمريكا وشمال أوروبا، ورغم ذلك فإنه يعلن تجربته بمرارة مؤلمة.

والنص يقول:

«إنهن يقابلننا بالمئات كل يوم، الناس يسمونهن مراهقات، مخلوقات حلوة مبهجة منعشة بدون شك، ولكنهن جميعاً يقترفن خطأً مؤسفاً: كلهن يفتقرن إلى الشخصية، ويتشابهن بطريقة كلية واحدة مثل الأخرى، نفس تسريحة الشعر.. نفس الثياب القصيرة.. ونعل الحذاء المسطح.. نفس الخطوط السوداء حول العينين وحقائب اليد الصغيرة الأنيقة مثل أحد لابسي البدل

الرسمية.. مثل العساكر بنفس الخطى المهرولة».

ثم يقول النص في النهاية:

«لقد نسين أنهن أصبحن مجرد قطيع من الماشية، مسلوبات الإرادة أمام تعطشهن لمجاراة خبراء الموضة الشرهين، حتى أن المرء لا يستطيع أن يجد لهن اسماً غير (دمى الموضة)، لقد ضاعت المراهقات هباء».

والملاحظ أن المشكلة في الواقع لا تخص المراهقات وحدهن، فهن مجرد بنات صغار في الحديقة التي اعتراها الفساد كلها. إن المرأة في أوروبا بصورة عامة سواء كانت مراهقة أم سيدة بيت قد أضاعت طريقها ووقعت فريسة الثقافة الحديثة على نحو نهائي.

وأنا أعتقد أنني لن أستطيع قط تحديد النتائج الجديدة لعصر المساواة في أوروبا مهما أطلت هذا الحديث، فالمشكلة تتعمّق وراء كل التفصيلات وليس ثمة فرصة لحصرها في مجموعة من النقاط، إنها أوروبا كلها والعالم من ورائها، وهي وجه واضح يستطيع أي امرئ أن يدرك ملامحه في أي مكان من الأرض، ولكن أريد أن أشير هنا إلى أن المرأة لم تختر هذا الطريق بل اختارته من أجلها مناهج التعليم ومصادر الثقافة غير المتزنة وأفكار الفلسفة والصحف ووسائل الإعلام الأخرى، وأن الرجل كان يقف دائماً ـ وبصورة ثابتة ـ وراء هذه المظاهر محاولاً أن يحدد كل شبر من الطريق متبرّعاً بابتكار الأسماء والمصطلحات التي يمكن إجمالها تحت اسم عجيب واحد: ـ مودرن ـ مقابل ـ أنتيك ـ بغض النظر عن كل التفاصيل الأخرى.

ولكن أوروبا ليست مشكلتنا، فنحن ما زلنا نملك فرصتنا

لاختيار طريق أخرى، وما زلنا قادرين على تفادي الوباء المزري.. بالضبط مثل قدرتنا على مواصلة التقليد إلى النهاية وارتكاب نفس الخطأ مرة ثانية في تراب إفريقيا. وثمة سؤال لا بدّ أن نجد إجابته الآن، ونضمن أننا لن نرتكب خطأ من أي نوع في تلك الإجابة، فالبحث عن الطرق يجعل كل خطأ قادراً على القتل، والسؤال هو: ما الذي تحتاجه (بلادنا) من المرأة والرجل على السواء؟

وهو بدون شك أهم سؤال يخص مصير ليبيا التي نزمع بناءها، وبالنسبة لي فإنه لم يخطر ببالي قط أن أحاول البحث عن إجابة مباشرة، فأنا لا أستطيع ذلك بأي حال، ولكني أستطيع أن أجد إجابة ثانوية تساعد بقدر ما في تحديد الهدف النهائي، أستطيع أن أعود مرة أخرى إلى ترتيب الجزئيات التي تخص وضع المرأة في ليبيا مفترضاً أن معرفة الحاضر يمكن أن تساعد في إصلاح المستقبل.

وأعتقد أن ذلك كله يستطيع أن يكون نهاية لهذا الحديث، فقد أضاعت وقتنا التفصيلات.

17

.. وأنا أعتقد أن نقاش المناهج في مدارسنا كان أهم النقاط الفرعية في هذا الحديث، وإذا كنت لم أتمكن من تحديد موضع الخطأ على نحو أكثر دقة، فلا بدّ أن ذلك مجرد نتيجة لعجز المجهودات الفردية أمام مشاكل المجموعات، فالمناهج الدراسية تحتاج إلى ما تملكه الأمة كلها لكي تجد طريقها، ولكني أستطيع أن أشير الآن بثقة إلى أن المشكلة في الواقع لا تخص المرأة أو الرجل بقدر ما تخص فهم المناهج لمعنى البناء الاجتماعي ذاته.

فمشكلة المرأة الحالية هي ثمرة ثقافة عصر سابق، ونحن لا نستطيع أن نحلها إلا عن طريق خلق ثقافة من نوع آخر، وقد بدا من الواضح أن (الدين) لم يكن (موضع التنفيذ) في كل العصور، وأن الثقافة التي قررت وضع المرأة في الحريم لم تكن تستمد أفكارها من (القرآن) بل من بقايا الحضارات البربرية المعقدة عبر قرون طويلة من الجهل وسوء الفهم في وقت واحد، فالرجل الذي يصر على أن تظل المرأة تحت تصرفه، مجرد ضحية لأفكار تلك الحضارات، وليس ثمة فرصة لإنقاذه من نفسه إلاّ

بأن نقدم له أفكاراً أكثر رقياً ووضوحاً عن العالم.. أو ننتظر حتى يموت.

والمشكلة أننا اخترنا أسوأ ما في الحلّين معاً، وعجزت مدارسنا عن أن تقدم للرجل الليبي فكرة جديدة عن المرأة غير تلك الفكرة المرفوضة مقدماً التي يعرفها عن أوروبا، ثم عجزت عن أن تصل إليه بطريقة ما وقررت أن تنتظر حتى ينقرض جيل الأميين في النهاية.

وبذا اضطر الرجل الليبي إلى أن يواجه الموقف كله بفكرة متطرفة، فهو إما أن يقبل الوضع باعتباره تحقيقاً لمستوى أوروبا، وينهك قواه في المساعدة محاولاً أن يعطي ابنته وزوجته كل الحرية المطلوبة وغير المطلوبة وإما أن يرفع صوته معلناً سخطه على ما يعتقد أنه نوع من الدعارة، ويغلق بابه بالمتاريس.

وأنا لا أعتقد أنني أبالغ هنا، ولكني مستعد للاعتذار إذا ثبت لديّ أن مدارس ليبيا قد تمكنت من مواجهة ظروفنا بغير هذه النتيجة المحزنة، فلندع الأمر عند هذا الحد، واسمحوا لي أن أبدأ الآن في ترتيب الحقائق التالية لمواجهة جزئيات الحديث عن مناهج المدرسة، فلا بد أن ثمة تفصيلات كثيرة تحتاج إلى الإعلان عنها قبل أن يساء فهمها بطريقة ما:

- والمشكلة الأولى تتمثل في أن مدارسنا لا تهتم بغير (الإعداد المهني).

- وأننا فعلاً في حاجة ماسة إلى كثير من (المهن) بالنسبة للرجل والمرأة على السواء.

- وأن ليبيا لا يمكن بناؤها إلاّ على المواهب التي يبديها شعبها في اتقان هذه المهن.

□ وأن العالم لم يبتكر نظاماً موثوقاً به لإعداد الشعب من أجل هذا (الاتقان) سوى نظام التعليم الذي نملكه في مدارسنا.

□ وأن هيئات التعليم لا تستطيع أن تتنازل عن فكرة (الإعداد المهني) لكي تجري وراء فكرة أخرى لا حدود لها اسمها (الثقافة).

□ وأن ديمقراطية التعليم لا تستطيع أن تفرّق بين الفرص المتاحة للرجل أو المرأة إلاّ بقدر ما يبديان من المواهب في حقل واحد عن طريق الامتحان.

هذه كلها حقائق لا تقبل النقاش، ولكن السؤال ما زال قائماً: أي مهنة تحتاجها المرأة؟

وثمة كثير من الإجابات يستطيع المرء أن يحشرها هنا من بينها تلك الإجابة التي صدرت في أوروبا، (كل شيء.. كل مهنة)، فليس ثمة حدّ واضح على أي حال، فهل وجدت أوروبا حلاً مجدياً في النهاية؟ أم غرقت في مزيد من المشاكل؟

أنا لا أعتقد أنني أرغب في إضاعة وقتنا بتفصيل إجابات هذا السؤال، ولكنني سأحيل إليكم إحصائيات أوروبا لكي تقول لكم ماذا حدث:

□ من كل مائة فتاة في عمر واحد ومستوى اجتماعي متوسط، ذهبن إلى المدرسة في ظروف متشابهة، جاءت المهن التالية:

1 ـ طبيبة واحدة (بمعدل غير مستقر).

2 ـ ثلاث حاملات لمؤهلات علمية عالية (بمعدل غير مستقر).

3 ـ اثنتا عشرة موظفة عادية.

4 ـ أربع موظفات في عمل غير كلي.

5 ـ ثمانون ربّة بيت.

وبالنسبة للأولاد:

1 ـ طبيب واحد (بمعدل غير مستقر).

2 ـ ستة من حملة المؤهلات العلمية.

3 ـ ثمانية عشر من أصحاب الأعمال الحرّة.

4 ـ ثلاثون عاملاً عادياً (بمعدل غير مستقر).

5 ـ اثنا عشر عاملاً فنياً.

6 ـ ثلاثة وثلاثون موظفاً في الدولة وخارجها.

والسؤال الآن: ما الذي فعلته ثمانون ربّة بيت بمجموعة المعلومات التي حصلن عليها حتى نهاية المدرسة الثانوية؟

لقد أنفقن ثلاثة عشر عاماً في تعلّم القراءة والكتابة وقليل من التاريخ والجغرافيا والجبر والطبيعة، ونلن شهادة في النهاية، فهل كان ذلك هو ما ينقصهن.. أم أنهن أضعن كل هذه السنين في لا شيء؟.

المشكلة أن نظام المدرسة الحالي لا يؤتي ثماره إلاّ إذا أنهى المرء تعليمه ووجد عملاً، أما إذا توقف قبل ذلك في منتصف الطريق أو بدايته، فإنه يخرج ـ كما تقول العجائز ـ بيديه على رأسه، والإحصائيات تثبت أن ثمانين في المائة من البنات يتوقفن في مكان ما من هذا الطريق.. أفلا يعني ذلك أننا نضيّع وقتهن بنظامنا البدائي؟ دعونا لا نغرق في البحث عن الإجابات، ولنفترض الآن أن خمسين في المائة فقط من البنات يتوقفن عن

بتفسيرات الموظفين والسجلات وعقلية القطيع الواحد.

وأنا أعتقد أنني أصل الآن إلى نهاية حديثي عن المناهج المدرسية، فليس ثمة ما يقال أكثر من ذلك: إن تلك المناهج هي فرصتنا الوحيدة لإعادة التوازن إلى أجيال ليبيا، وهي فرصتنا لإنقاذ المرأة والرجل على السواء من أوهام الثقافات السابقة، وإيجاد الحل أمام مشاكلنا المعاصرة بطريقة أكثر جدوى.

وفيما يخص المرأة، أنا أعتقد أنني قد أفرغت جهدي لكي أحدد مسؤولية المدرسة الحديثة تجاهها، محاولاً ألا أتورّط في إصدار أية أحكام شخصية، فأنا لست مؤهلاً لأن أحدّد الطريق أمام أحد، ولا أريد أن أقول إن المرأة يجب أن تتعلم هذه المادة أو تلك، إن كل ما حاولت أن ألفت الانتباه إليه ينحصر في جملة قصيرة واحدة: أن المرأة لا بدّ أن تحدد طريقها، ولا بدّ أن تجد المدرسة التي تساعدها على السير في ذلك الطريق دون أن تضيّع وقتها في حشد مواصفات المناهج الأوروبية، فقد أثبتت تلك المناهج فشلها في أوروبا، ومجرد تقليدها بيننا يعتبر مغامرة بمستقبل ليبيا، وإذا كان ثمة نقطة تستحق النقاش بعد ذلك، فلا بدّ أنها تنحصر في تحديد مسؤولية (الثقافة المعاصرة) تجاه فشل المرأة النهائي، فقد كان من الواضح أن كل ما حدث منذ البداية ثمرة حامضة لثقافة العصور الماضية، وأن (الدين) لم ينل فرصته دائماً، رغم أن الأحكام كانت تصدر باسمه تحت كل الظروف، فالأمر كله مجرّد حالة قتل غير متعمدة، كأن يقتل حيوان حيواناً آخر عن طريق الخطأ.

ولكن الثقافة المعاصرة رفضت هذا العذر البسيط، واعتبرت أن ما حدث جريمة لا غفران لها، وكان قرار الإدانة: (العنوا

مواصلة تعليمهن بعد الشهادة الإعدادية أو الثانوية، فماذا تكون حصيلتهن:

أعتقد أن كل فتاة منهن تكون قد تعلمت القراءة والكتابة خلال التسع سنوات التي قضتها في المدرسة، وتعلّمت قليلاً من المعلومات الأخرى، فصول متناثرة من الجغرافيا والعلوم والتاريخ وبضعة جمل من إحدى اللغات الأجنبية ومبادئ الحساب، ولا شيء غير ذلك مهما حاولنا التنقيب.

فاقرأوا هذه الحقائق المذهلة:

- الإنسان العادي المواهب يجيد القراءة والكتابة بلغته الأم خلال عام واحد.
- ثم يتعلم أي لغة أجنبية ويجيدها خلال عامين فقط.
- إذا درس لغة أجنبية أخرى يجيدها خلال عام.

أي أن الفتاة حاملة الإعدادية تستطيع ـ عبر التسع سنوات ـ أن تتقن القراءة والكتابة وتتعلم عدداً من اللغات وتقرأ أكثر من خمسة آلاف كتاب، وتتقن كثيراً من الحرف التي تحتاج إليها، وتتعلم العناية بأطفالها وبيتها، وتتشبع من الفلسفة والجغرافيا بقدر ما تعرفه الآن مرات مضاعفة.

ولكن هذه النتيجة لا يمكن تحقيقها عن طريق المنهج الحالي، ولا يمكن تحقيقها داخل نظام المجموعات الحالي أيضاً، إننا نحتاج إلى شيء آخر من نوع مختلف، نحتاج إلى منهج يستطيع أن يعطي الطبيعة فرصتها، ويعطي ربة البيت فرصتها دون أن يقع الظلم على إحداهما، ويضيع وقتها هباء في النهاية.

منهج يفهم الديمقراطية بمعناه الذي تحدده طبيعة الأشياء، لا

18

النقاط التالية خضعت لعملية إيجاز متعمّد لكي نتمكن خلال عرض واحد من تقديم صورة متقاربة لمجتمعنا، وليس ثمة شك أن المبالغة في ترتيب الجزئيات، تستطيع أن تقود إلى فكرة عامة خاطئة، ولكني أعتقد أننا ما زلنا قادرين على التزام الإيجاز فيما يخص ليبيا دون أن نتورّط في خطأ حقيقي ما دمنا جميعاً ننتمي إلى مجتمع واحد، فلا مجال لسوء التفسير هنا إلا بطريقة متعمّدة، وثمة كلمة أخرى فأنا أعتقد أنني سوف أستعمل كلمة (في الغالب) كثيراً خلال هذا الحديث، وأرجو أن تحتفظ هذه الكلمة بمعناها إلى آخر لحظة بالنسبة لنا جميعاً، فأنا لا أملك وسيلة أخرى لتجنب الأحكام العامة.

ثم دعونا نبدأ هذا العمل:

نسبة التعليم في ليبيا لا يمكن إخضاعها لأي مقياس عالمي فهي تتدرّج على هذا النحو:

1 ـ نسبة التعليم بين النساء فوق سن الأربعين صفر!

2 ـ نسبة التعليم بين النساء فوق سن الثلاثين سيئة جداً!

3 ـ نسبة التعليم بين النساء تحت سن الثلاثين حسنة جداً!

دون أي تدرّج في الوسط، فالقطع حدث مرة واحدة وبعمق بالغ، وفي يوم واحد ذهب جيل كامل إلى المدرسة وبقي الجيل الذي قبله في البيت، وهذا لم يحدث في أوروبا التي ابتكرت نظام المدرسة بل حدث في البلدان النامية التي استوردت هذا النظام.

ثم تبدأ مشكلة الرجل:

1 ـ نسبة التعليم بين الرجال فوق سن الأربعين سيئة جداً!

2 ـ نسبة التعليم بين الرجال تحت سن الأربعين حسنة جداً!

وهذا يعني أننا لا نعيش فترة انتقال بل فترة قطع كلي، وأن مجتمعنا يستمد ثقافته من مصدرين متناقضين:

□ مصادر كبار السن التي تتمثل في أي مجتمع أمي آخر وتعتمد على قوة العادة والتقاليد والتراث.

□ ثم مصادر صغار السن التي تتمثل في مناهج المدرسة ولديها كل آمالها في انتصار الحاضر والمستقبل.

ودعونا نلاحظ الآن أن (كبار السن) هم في الواقع الوالدان، وأن (صغار السن) هم الأبناء.. أليسوا كذلك؟

□ رب الأسرة أو الوالد رجل أميّ في الغالب، تلقّى صدمة الحرب الماضية وشقّ طريقه عبر أزمات المنطقة حتى جاء الاستقلال ووهبه فرصة العمل بشروط أكثر عدلاً، هذا الرجل لم تتح له فرصة التعليم قط، ولا يعرف القراءة والكتابة بالمستوى المطلوب، وهو في الغالب ـ مثل كل أجداده ـ يفتقر إلى القدرة على التعامل مع المشاكل العقلية تعاملاً مجدياً، فليست لديه

فرصة المقارنة، وليست لديه أية فرصة غيرها لكي يفهم حقيقة التطور الذي ينمو حوله، فإذا اضطر إلى أن يرسل أبناءه وبناته إلى المدرسة، فهو يفعل ذلك لكي يعطيهم كل ما يناله أبناء الآخرين الذين ذهبوا إلى هناك، إنه يفعل ما يرى الآخرين يفعلونه، ولكنه ـ في الغالب ـ لا يدرك حقيقة الوقت الجديد إدراكاً واضحاً، إنه لا يعرف مثلاً أن ابنته التي تذهب إلى المدرسة لم تعد ملزمة بالزواج من الرجل الذي يختاره، وعندما تقول له ابنته ذلك، يصاب بالذهول، فقد ظنّ دائماً أن المرأة لا تجرؤ على إعلان المعارضة ضد قراراته.

ولكن هذا عالم جديد.. فالبنت بدورها لا تعرف أن الرجل يجرؤ على أن يصدر إليها أية أوامر.. أو ـ على الأقل ـ أن يرغمها على طاعة أوامره، والمشكلة مجرد لحظة لافتتاح الصراع بين عالمين، فنحن لا نملك حماية التدرّج في التغيير، إننا نربط مباشرة بين القرن الحادي عشر وبين القرن العشرين خلال جيل واحد، خلال رجل أميّ وفتاة متعلمة.

□ ثم يأتي دور الأم، وهي ـ في الغالب ـ تعيش عالماً عقلياً أكثر سوءاً، فلا شيء لديها سوى مهاراتها اليدوية في العناية بشؤون البيت، وقد ظلّت مفتقرة على الدوام إلى تحديد ملامح العالم أمامها بصورة مرضية: إنها ما زالت تؤمن بالسحر والعفاريت وضاربات الودع والفقهاء، وما زالت تعتبر الرجل سيد العالم، وتضع مصيرها بين يديه محاولة أن تضمن حمايته عن طريق إغراقه بالأطفال، وما زالت تعتبر نفسها خادمة للأسرة كلها، وتستمد سلطتها من الرجل وحده، معلنة أن كل (أنثى) في تلك الأسرة ملزمة بإبداء الطاعة للرجل.

فالفتاة المتعلمة لا تجد عوناً كبيراً من أمها، ولا تجد عندها الحماية المطلوبة لممارسة حقّها في اتخاذ القرارات، وإذا حدث الخلاف بين البنت وبين أي رجل في الأسرة فإن الأم تنحاز على الفور إلى جانب الرجل مطالبة ابنتها بإبداء الطاعة، فهي لم تتعلم شيئاً غير ذلك منذ البداية، وإذا وقفت بجانب البنت لسبب ما فإنها لا تستطيع في الواقع أن تحدث أي تغيير جوهري في مصير المعركة، فرأيها لا وزن له ـ في الغالب ـ لتحديد مصير الأشياء، وهي لا تملك أية أسلحة تستطيع حمايتها.

وهذه (أسرة ليبيا) بصورة عامة، هذا جيل الكبار الذي يحمل مسؤولية الأسرة الآن، ويمثل الماضي كله على خط شبه مستقيم، وهذا ميدان الصراع الحقيقي الذي أصرّت المدرسة على إغفاله كلية باعتبار أنه جيل سوف ينقرض مع الزمن!

وأنا أريد أن أتوقف هنا لحظة قصيرة لكي أشير إلى مظاهر الصراع المتولد بين جيل الكبار وبين أبنائهم إشارة موجزة، تمهيداً لنقل الحديث إلى نقطة أخرى.

وأدعوكم أن تلاحظوا هذه الجزئيات:

1 ـ استبعاد الأدب الشعبي ـ أدب الأميين ـ من دائرة صغار السن.

2 ـ استبعاد اللباس الشعبي ـ لباس الأميين ـ من تلك الدائرة أيضاً، فليس ثمة طالبة ليبية واحدة قررت أن تزور المدرسة بزيّها القومي ـ كما حدث في الهند واليابان مثلاً ـ لأن ذلك الزيّ يمثل ثقافة من نوع آخر معارض، أما الشبّان فقد تبنّوا الزي الأوروبي بصورة عامة تقريباً.

3 ـ اعتبار (المدرسة) بين جيل الكبار مسؤولة عن إفساد قانون

الطاعة، وأصبحت التهمة تأتي دائماً على هذا النحو (هذا كله جاءنا من المدرسة)!.

4 ـ اتخاذ أوروبا مثالاً كلياً بعد أن تحطّم النموذج القديم الذي يمثله الأميون وحدهم، ولم يحدث ذلك في اليابان مثلاً لأن التغيير لم يحدث طفرة واحدة في عشر سنين، بل حدث خلال قرنين كاملين.. وحدث بالتدريج.

وثمة تفاصيل أخرى أكثر حدة، وأنا مضطر لإغفالها هنا مكتفياً بالإشارة إلى أن النتيجة العامة قد تمثلت في ضياع إيديولوجية مجتمعنا ضياعاً محدداً بالخسارة، وكلمة إيديولوجية تعني بالتقريب (ملامح الأفكار العامة المتشابهة بين أفراد الشعب الواحد لتحديد الأهداف بحسب أهميتها)، وليبيا لا تملك ذلك الشيء! وقد أضاعته خلال سنين المدرسة.

ثم يأتي دور المناهج التي تقدم في المدارس، وأنا لا أنوي ألبتة أن أعود إلى نقاش تفاصيلها مرة أخرى، ولكني أريد أن أرتّب نتائجي بطريقة نهائية، وأعتقد أن الأمر كله جاء على هذا النحو:

1 ـ المواد المدرسية مشتركة بين الجنسين.

2 ـ سنوات الدراسة والامتحانات والشهادات مشتركة أيضاً.

3 ـ واقع البنت وواقع الولد ليسا مشتركين!

4 ـ المدرسة تهدف إلى إيجاد التأهيل المناسب للقيام بمهنة.

5 ـ المدرسة لا تعتبر رعاية العائلة مهنة!.

6 ـ ثمانون في المائة من البنات يتوقفن عن تعليمهن في مكان ما قبل الجامعة.

7 ـ ذلك يعني أنهن غير مؤهلات للقيام بأية مهنة غير رعاية

البيت.

8 ـ والملاحظ أنهن يفتقرن إلى المهارة المطلوبة لتأدية تلك المهنة كما تؤديها فتاة أمية تلقّت خبرة كافية.

9 ـ مشكلة البنت المتعلمة تتمثل في صراعها ضد ثقافة البيت الأميّ.

10 ـ المدرسة تغفل ذلك البيت إغفالاً تاماً.

ـ ونهاية المطاف:

11 ـ المدرسة ما زالت نظاماً أوروبياً منقطع الصلة بواقع الشعب.

12 ـ المطلوب من البنات أن يعشن داخل ذلك الشعب.

ـ والنتيجة المتوقعة:

أن تتزوج البنت ـ رغم الكتب ـ بأمر والدها، وتحبس مع شهاداتها في البيت، وتموت إذا ارتكبت غلطة في فهم التابو، فيما يتهمها جيل الشبان بالرجعية والجبن والهروب من المعركة بالتسليم.

هذا بإيجاز نموذج المشكلة، إنه الصراع بين البيت والمدرسة، وبين المدرسة والواقع، وبين الواقع والحلم، صراع الثقافات والأجيال، تحت سقف واحد، داخل شعب يتمتع بفرص الرخاء الاقتصادي أكثر من سواه، ولا يتجاوز تعداده المليونين.

فهل ثمة فرصة لإيجاد طريق أكثر أمناً؟ هل ثمة فرصة لأن نكفّ عن اقتراف الأخطاء؟

أنا لا أبحث عن إجابات، فقد انتهت مهمتي التي أرغب في تأديتها هنا، وليس ثمة ما أريد أن أفعله الآن سوى أن أستجمع

نقاط هذا الحديث منذ بدايته في عرض موجز واحد، فأنا أحب أن أحدد التفاصيل المتشابكة التي تقررت أمامي خلال النقاش.

مرة أخرى.. ليس غير.

19

اقتصر هدف هذا الحديث على أن يحدد الملامح العامة للنصوص المقدسة التي تتعامل مع ظروف المرأة في البيت والمجتمع تمهيداً لمعرفة المصادر الحقيقية لمركز المرأة المسلمة الحالي، وقد أظهر النقاش البسيط أن نصوص التوراة والإنجيل ـ لا نصوص القرآن ـ ما زالت تملك زمام القيادة في منطقة الشرق كله، أهم مظاهر هذه القيادة:

1 ـ إرغام المرأة على الزواج بابن عمها.

2 ـ الكشف عن (غشاء البكارة) ليلة الدخلة.

3 ـ ربط (غشاء البكارة) بفكرة شرف العائلة مما ترتب عنه إباحة قتل المرأة التي تفقد ذلك الغشاء قبل الزواج. والملاحظ أن قانون الجنايات نفسه ينظر إلى (القاتل انتقاماً للشرف) بعين العطف.

4 ـ مطالبة المرأة بتغطية وجهها أمام الغرباء، وبذا تكون المرأة الشرقية هي المخلوق الوحيد في العالم كله الذي يمشي مغطى العينين باستثناء بقرات السواقي في بعض الأرياف.

5 ـ إعطاء القيادة للذكور داخل العائلة.

هذه المظاهر تستمد أصولها من الإصحاح الأول، والإصحاح السادس والستين، والإصحاح السابع من التوراة ثم من الإصحاح السادس من إنجيل لوقا، والإصحاح الثالث من إنجيل متى، ومن سفر العدد، وسفر (الملتذين) حتى بداية الصلاة الرابعة، وهذه المظاهر لا تملك سنداً واحداً من نصوص القرآن. المصدر الثاني الذي حدّد مصير المرأة المسلمة مصدر تاريخي يبدأ من قيام قرطاجنة نفسها، وقرطاجنة أول امبراطورية أنشأها البربر في العالم القديم، وليبيا ـ كما هو معروف ـ ظلت بربرية حتى منتصف القرن السابع الميلادي. ولم يتم تعريبها كلية قط ولكن هجرات بني هلال وبني سليم خلال العصر الفاطمي أعطتها صبغة نهائية مقاربة.

ومن قرطاجنة وصلتنا هذه الملامح:

1 ـ تقديم أقراط الذهب والأساور ضمن المهر.

2 ـ استعراض الهدايا فوق رؤوس العجائز ليلة الزفة.

3 ـ إقامة (الفرح) ثلاث ليالٍ.

4 ـ حبس المرأة في البيت طوال العام الأول على الأقل.

5 ـ لباس المرأة الليبية التقليدي المزوّد بالعباءة.

والاقتراح الوحيد الممكن قبوله الآن أن تفاصيل موقف المرأة الليبية الحالي يستمد ملامحه من مصدرين:

المصدر الأول ديني، وصل إلينا عن طريق التقليد وتحدده نصوص التوراة والإنجيل.

المصدر الثاني تاريخي، ويأتي مباشرة من قرطاجنة.

ولا بدّ أن يشير المرء إلى براءة القرآن من أخطاء هذه المصادر براءة كاملة، فالقرآن جاء بعد قرطاجنة بألف عام على الأقل، وجاء بعد التوراة بأكثر من ألفي عام، وليس ثمة شك في أن الرجال الذين تعودوا أن يعاملوا المرأة باعتبارها (لعبة جنسية) كانوا عاجزين عن الاستجابة إلى أفكار القرآن عن تلك المرأة، وكان الحل الوحيد أمامهم أن يتجاهلوا القرآن أو يسيئوا تفسيره، وقد فعلوا ذلك بالضبط.

ولعله من المهم أن أشير هنا إلى أن مهمة هذا الحديث كان يجب أن تقف عند هذه النقطة لو أن (مجتمع ليبيا) ظلّ كتلة واحدة داخل إطاري التوراة وعادات قرطاجنة، ولكن الملاحظ أن (المدرسة) التي قامت بتعليم المجموعات على نطاق واسع قد رسمت خطاً يكاد يكون مستقيماً داخل هذا المجتمع، وقسمت إلى مجموعتين كبيرتين لا يمكن إدراجهما تحت اسم واحد:

1 ـ مجتمع أميّ تقريباً تتحدد ملامحه عبر الظروف الدينية والتاريخية التي حدثت في المنطقة.

2 ـ ومجتمع آخر يحسن أفراده القراءة والكتابة، ويعيشون ظروفاً ثقافية جديدة تماماً.

3 ـ وكان لا بد أن يتطرّق هذا الحديث إلى نقاش (المدرسة) باعتبارها مصدر التغيير الثقافي الطارئ، ونقطة البداية لعملية الانفصال التي يمارسها الجيل الجديد مبتعداً عن عالم الكبار يوماً بعد يوم.

والملاحظ أن هذا الجيل يبحث عن طريقه خالي اليدين من كل أسباب الهداية باستثناء المدرسة، وقد كان من الضروري بالنسبة لي أن أشير إلى هذه الظاهرة باعتبارها أكبر مسؤوليات

رجال التعليم في ليبيا تجاه هذا الجيل، فما دامت المدرسة هي وسيلة الهداية الوحيدة التي وضعت بين يدي الشعب الليبي ليجد طريقه فلا بد أن تظل تلك المدرسة ليبية وتحدد أهدافها على هذا الأساس، وإلاّ فإن الطريق نفسه سوف يظلّ غريباً وأجنبياً.

وأنا أعتقد أن رجال التعليم لم يراعوا ظروف ليبيا عندما قصروا مدارسهم على الأطفال فحسب، آملين أن يتكفّل الموت بقتل الكبار الأميين، فقد أثبتت تجربتنا خلال خمسة عشر عاماً من تعليم المجموعات أننا تسببنا في انقسام مجتمعنا إلى كتلتين كبيرتين تتصارعان في غير هوادة من أجل إقرار إيديولوجية ما، والملاحظ أننا الآن نعيش فترة تفتقر إلى الشخصية الاجتماعية افتقاراً مشيناً وبالنسبة للمرأة الليبية فقد وضعها هذا الخطأ بين مرحلتي الصراع بالضبط، فهي تعيش داخل (بيت) يستمد ثقافته من الماضي، وتتلقى (في المدرسة) مناهج تعليمية تؤهلها للعمل طبقاً لمقاييس أوروبا الحديثة، والفتاة الليبية مطالبة بأن تقف للصراع حول مصيرها خالية اليدين من أي مساعدة، فالمدرسة التي تدعوها لإثبات شخصيتها لم تصل إلى والديها لكي يفهما موقفها الجديد ويساعداها في تحقيقه، والنتيجة في النهاية إما أن تستسلم الفتاة وتعود لبيتها أو تحتمل الصراع المر وتواصل زيارة المدرسة.

ثم تبدأ المشكلة الثانية التي تمثلت في اختيار (مناهج التعليم)، فقد ارتكب الرجال الذين أشرفوا على عملية الاختيار خطأً قاتلاً عندما قرروا أن (يستوردوا) فكرة أوروبا مرة واحدة، وكان أهم مظاهر هذا الخطأ قد تمثل في الإصرار على عقد الامتحانات وإصدار أوراق الشهادة. فأوروبا تبث برامجها التعليمية لتأهيل شعوبها، ولكننا هنا نريد أن نمحو أمية شعبنا أولاً قبل أن نتمكن

من تأهيله، ومحو الأمية يعني أن نعلمه القراءة ونهديه إلى الكتب في أقرب وقت ممكن، ثم ندعوه إلى مدارس التأهيل المهني أو الثقافي بعد ذلك.

وخطأ الإصرار على الشهادة هو الذي صنع متاعبنا التالية:

1 - فرض مناهج الأطفال على الكبار في مدارس العمال.

2 - إطالة فترة الدراسة إلى ست سنوات للحصول على أول شهادة.

3 - طول فترة الدراسة قصرت المدرسة على فئات ضيقة جداً من الشعب.

4 - أصبح محو الأمية فرصة أمام العمال لأن يتحولوا إلى موظفين بمجرد أن ينالوا شهاداتهم.

.. وكثيراً من المتاعب الأخرى التي تجمعت في النهاية لكي تضع أمامنا مجتمعاً مفلساً من كل الملامح مفتقراً إلى الشخصية مضطراً إلى الصراع لكي يقرأ أي شيء في داخله.

وليس ثمة شك أن التخطيط الجيد وعلاج المشاكل من الجانب السليم والدّقة في التنفيذ تستطيع أن تمدّها بذلك الحل خلال بضع سنوات، فنحن ما زلنا شعباً صغيراً يسهل علاجه، وما زالت لدينا كل الفرص للشفاء، ومن الواضح أن تفاصيل المشكلة قد عادت دائماً لكي تشير إلى المدرسة باعتبارها نقطة البداية التي يجب أن تنطلق منها كل الحلول المقترحة، ومدّ يد العون للفتاة الليبية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إصلاح المجتمع حولها إصلاحاً يؤهله للفهم والإرشاد.

فالمرأة الجديدة في ليبيا تحتاج إلى إيديولوجية بعد أن أغلق

الطريق أمامها لكي تعيش مثل والدتها، وتحتاج إلى أهداف، إنها لا بدّ أن تعرف الآن ما نريده منها، وهل نطالبها بنموذج أوروبي أو شرقي أو نموذج ليبي مختلف، وهي تحتاج إلى من يفهم موقفها الحالي باعتبارها جزءاً واحداً من مجتمعنا الحائر على مفترق الطرق، لا مجرد ظاهرة لفساد أوروبا، فنحن جميعاً حائرون في مواجهة قرار واحد!

هل نبني ليبيا مثل أوروبا؟ أو مثل ليبيا؟

وما هي (ليبيا) على أي حال؟

هل هي مجتمع الكبار الأميين، أم مجتمع الشبان المطالبين بالحرية؟

ومن يملك الحق في تعيين الطريق أمامنا؟

ومن لا يملك هذا الحق؟

إننا لا نعرف ذلك كله، ولا نستطيع أن نعرفه إلا إذا تحققت لدينا ثقافة متشابهة قادرة على تحديد أهداف متشابهة، أو ما يسمى في العالم (بالإيديولوجية)، وتلك مهمة المدرسة وحدها.

وليس ثمة شك أن المناهج التي تختارها تلك المدرسة لتحقيق غايتها سوف تكون ذات صفة حاسمة في تحديد مستقبل ليبيا تحديداً نهائياً، أما عمليات التقليد وحدها فإنها في الواقع ستظل عاجزة عن تحقيق أي هدف من ورائها سوى الصراع ومزيد من الحيرة سواء تمت مصادفة أو عن طريق العمد، ثم يتحول وجه الحياة نفسه إلى مسخ لا أصل له كما حدث في لبنان وغير لبنان من الأقطار التي عجزت عن إيجاد شخصيتها في مناهج المدرسة، فضاعت ملامحها في مزيج صاخب من ملامح أوروبا ومشاكل الأميين.

وتذكروا أن كل ما يميزنا عن لبنان الآن أن ذلك البلد استورد المدرسة قبلنا بثلاثين عاماً، ولكننا نسير وراءه على نفس الطريق دون أن نتجنب أياً من أخطائه الرئيسية، وسوف نصل إلى مشاكله إذا لم نجد طريقنا الخاص.

هذا كل ما يمكن أن يقال.

والطريق المتشعب أمام بلادنا يدعونا جميعاً إلى المشاركة في عملية البحث المضنية عن الاتجاه المطلوب الذي يجب أن نجده الآن ونضع فوقه علاماتنا قبل أن تبدأ سنوات التيه، وعلينا أن نفعل ذلك قبل أي شيء آخر سواه.

فكل خطوة في الاتجاه الخطأ ندفع ثمنها مرتين.

□